



دورة امتثائية

جلسة عليية

محضر مداورات المجلس الجماعي لمدينة سيدي إفني
المنعقد خلال دورته الاستثنائية ليوم 10 شتنبر 2020

الورقة الحافظة

بتاريخ الخميس 22 صفر 1442هـ الموافق لـ 10 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا، عقد مجلس جماعة سيدي إفني الجلسة الأولى لدورته الاستثنائية ليوم 10 شتنبر 2020 بقاعة المسيرة الخضراء برئاسة السيد: عبد الرحمان فييان رئيس المجلس الجماعي وبحضور كل من السادة:

1. توفيق العبادي : القائد رئيس الملحقة الادارية الاولى، ممثل السيد عامل إقليم سيدي إفني.
2. طارق نويلة : القابض المالي سيدي إفني.
3. مصطفى براقز : مدير مكتب الدراسات SEGU.
4. نادية داود : رئيسة المركز المحلي للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب قطاع الماء سيدي إفني.
5. حميد المحندي : مدير المصالح الجماعية.
6. الحافظ ابكشو : عن قسم الجماعات المحلية بياشوية سيدي إفني.
7. محمد السعدي : مكلف بقسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية بالجماعة.
8. بوشتي نعماوي : المكلف بقسم التعمير والأشغال والممتلكات والدراسات التقنية والتدبير المفوض.
9. محمد لبيب : مكلف بمصلحة الشؤون القانونية والثقافية وشؤون المجلس.
10. محمد ناظمي : رئيس مكتب الاملاك الجماعية.
11. عبد السلام ادروفا : رئيس مكتب الشرطة الادارية بالجماعة.
12. علي مازن : رئيس مكتب التواصل والعلاقات العامة.

13. عبد الله بوصبيح :رئيس مكتب الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية.
 14. ابراهيم يعقوب :رئيس مكتب الصفقات والتوريدات.
 15. احمد أشبان : رئيس مكتب شؤون المجلس.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس 27 عضواً.
- عدد الأعضاء المزاولين لمهامهم 26 عضواً.
- عدد المناصب الشاغرة (01) مستشار.
- عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر : 01
- عبد الرحمان الراجي : مستشار
- عدد الأعضاء الغائبين بعذر : 02 وهم السادة : الزهرة العود- رشيد البطاح.
- عدد الأعضاء الحاضرين (23) وهم السادة :

- | | |
|-------------------------|---|
| 1. عبد الرحمان فييان | :رئيس المجلس الجماعي. |
| 2. رشيد هرباز | :النائب الأول للرئيس. |
| 3. عمر بوفيم | :النائب الثاني للرئيس. |
| 4. ادريس الفقراوي | :النائب الثالث للرئيس. |
| 5. عزيز بوقشاب | : النائب الرابع للرئيس. |
| 6. ثورية المرافق | : النائبة الخامسة للرئيس. |
| 7. مبارك ابجري | :النائب السادس للرئيس. |
| 8. الحسن لكواس | :كاتب المجلس. |
| 9. فاطمة بنتالب | : نائبة كاتب المجلس. |
| 10. فاطم الزهراء صادق | : رئيسة اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الإجتماعية والثقافية والرياضية والتربية والشباب. |
| 11. سعيد لاشكر | : نائب رئيسة اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الإجتماعية والثقافية والرياضية والتربية والشباب. |
| 12. احمد الكزار | :رئيس اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمرافق العمومية والخدمات. |
| 13. عمار بهوش | : نائب رئيس اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمرافق العمومية والخدمات. |
| 14. الحسين المزدوغي | : نائب رئيسة اللجنة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والميزانية والمالية والبرمجة . |
| 15. عبد الله البوكرفاوي | : مستشار. |
| 16. محمد ايجوي | : مستشار. |
| 17. ابراهيم كدلوي | : مستشار. |
| 18. ادريس اشنيض | : مستشار. |
| 19. عمار بوالحليب | : مستشار. |
| 20. عزيز بزايو | : مستشار. |
| 21. محمد بابرياش | : مستشار. |
| 22. ابراهيم زويكة | : مستشار. |
| 23. الطاهر واسعيد | : مستشار. |

هذا، وبعد التأكد من إكمال النصاب القانوني طبقاً للمادة 37 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، افتتح السيد عبد الرحمان فييان رئيس المجلس أشغال الجلسة الأولى للدورة الاستثنائية ليوم الخميس 10 شتنبر 2020، مرحباً بالسادة الحاضرين شاكرًا إياهم على تلبية الدعوة، ثم مسك سجل الحضور للوقوف على حالات الغياب المسجلة بهذه الدورة تنزيلاً للمقتضيات القانونية للفقرة الثالثة من المادة 67 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، حيث تم تسجيل غياب واحد بدون عذر للسيد المستشار: عبد الرحمان الراجي.

كما تجدر الإشارة أن رئاسة المجلس قد توصلت باعتذارين إثنين موقعين من قبل كل من السادة: الزهرة العود، و رشيد البطاح، وذلك طبقاً لأحكام المادة 46 من النظام الداخلي للمجلس، حيث قام السيد الرئيس عبد الرحمان فييان بعرض طلباتهم على أنظار المجلس للتداول حول إمكانية قبول أو رفض اعتذارهم، وبعد تلاوة ودراسة هذه الطلبات، تمت الموافقة عليها بإجماع الأعضاء الحاضرين.

بعدها مباشرة، بسط السيد الرئيس عبد الرحمان فييان جدول أعمال الجلسة الأولى للدورة الاستثنائية ليوم الخميس 10 شتنبر 2020 كما يلي:

- 1- الدراسة والمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.
- 2- إعادة برمجة الفائض لسنة 2019.
- 3- الدراسة والمصادقة على إتفاقية الشراكة والتعاون ما بين جماعة سيدي افني و مجلس جهة كلميم واد نون والمديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- من أجل المساهمة في إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل بحي المحيط سيدي افني.
- 4- الموافقة على إقتناء عقارات لإحداث منشآت رياضية وصحية.

وفي إطار نقطة نظام تدخل السيد عمر بوفيم النائب الثاني للرئيس الذي التمس من السيد الرئيس إقتراح إعادة ترتيب نقط جدول أعمال الدورة طبقاً لمنطوق المادة 52 من القانون الداخلي للمجلس وذلك بالبداية بدراسة النقطة الثانية المتعلقة بإعادة برمجة الفائض لسنة 2019، نظراً للالتزامات المهنية للسيد القابض المحلي. وهو ما تفاعل معه السيد الرئيس بالإيجاب حيث تم عرض هذا المقترح على عموم أعضاء المجلس لينال موافقة كافة السادة الأعضاء الحاضرين كما يلي :

- 2- إعادة برمجة الفائض لسنة 2019.
- 1- الدراسة والمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.
- 3- الدراسة والمصادقة على إتفاقية الشراكة والتعاون ما بين جماعة سيدي افني و مجلس جهة كلميم واد نون والمديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- من أجل المساهمة في إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل بحي المحيط سيدي افني.
- 4- الموافقة على إقتناء عقارات لإحداث منشآت رياضية وصحية.

ملاحظة:

- تجدر الإشارة إلى أن المستشار عبد الله البوكرفاوي لم يلتحق إلى قاعة الإجتماعات إلا بعد التصويت على النقطة الثالثة.

النقطة الثانية

إعادة برمجة الفائض لسنة 2019

العرض:

الرئيس: تناول الكلمة السيد الرئيس عبد الرحمان فيبان حيث أبرز أن اللجنة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والميزانية والمالية والبرمجة أعدت مشروع باعادة برمجة فائض الميزانية المالية لسنة 2019 والذي جاء كما يلي:

مشروع اعادة برمجة الفائض لسنة 2019

المبلغ المبرمج	نوع نفقات التجهيز	تبويب الميزانية
11.363.624.06	الاقتناءات : شراء الاراضي	11/10-10-10-10
1.250.000.00	الاقتناءات : سيارات، دراجات نارية، آليات	11/20-10-10-10
50.000,00	الاقتناءات : العتاد التقني	13/20-10-10-10
200.000,00	الاقتناءات : العتاد المعلوماتي، برامج وتراخيص الكترونية	14/20-10-10-10
200.000,00	الدراسات التقنية	12/10-10-10-30
1.000.000.00	مساهمة الجماعة في اتفاقية شراكة مع وزارة السكنى و سياسة المدينة – هيكله الاحياء ناقصة التجهيز	31/10-20-20-30
500.000.00	بناء وتقوية وتهئية الشبكة الطرقية	11-10-20-20-30
500.000.00	بناء حائط وقائي لتحويل مياه الامطار	20-10-20-20-30
15.063.624.06	المجموع	

الرئيس: تناول الكلمة بعد ذلك رئيس المجلس الجماعي السيد عبد الرحمان فيبان الذي أوضح للسادة الاعضاء أنه أن تمه تعديلات أجريت على المشروع المعد من طرف اللجنة المالية، مفسحا المجال للنائب الثاني السيد عمر بوفيم قصد عرض هاته البرمجة في صيغتها المعدلة.

عمر بوفيم: وإثر تناوله الكلمة أوضح النائب الثاني للرئيس السيد عمر بوفيم أن هذه البرمجة قد عرفت بعض التغييرات مقارنة مع المشروع الذل أعدته اللجنة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والميزانية والمالية والبرمجة حيث تمت إضافة فصل جديد سيخصص اعتماده الذي يقدر ب : 50 000.00 درهم لإقتناء تجهيزات لفائدة مركز استقبال الأطباء الإختصاصيين، ثم قام السيد النائب الثاني للرئيس بتلاوة البرمجة المعدلة على الشكل التالي :

برمجة الفائض لسنة 2019 المعدل

المبلغ المبرمج	نوع نفقات التجهيز	تبويب الميزانية
11.369.268.86	الاقتناءات : شراء الاراضي	11/10-10-10-10
1.200.000.00	الاقتناءات : سيارات، دراجات نارية، آليات	11/20-10-10-10
50.000,00	الاقتناءات : العتاد التقني	13/20-10-10-10
200.000,00	الاقتناءات : العتاد المعلوماتي، برامج وتراخيص الكترونية	14/20-10-10-10
200.000,00	الدراسات التقنية	12/10-10-10-30
1.000.000.00	مساهمة الجماعة في اتفاقية شراكة مع وزارة السكنى و سياسة المدينة – هيكله الاحياء ناقصة التجهيز	31/10-20-20-30
500.000.00	بناء وتقوية وتهينة الشبكة الطرقية	11-10-20-20-30
500.000.00	بناء حائط وقائي لتحويل مياه الامطار	20-10-20-20-30
50.000,00	الاقتناءات : اقتناء تجهيزات لفائدة مركز استقبال الاطباء الاختصاصيين	10-20-30-30-20
15.069.268.86	المجموع	

المناقشة :

الرئيس: بعد الاستماع إلى تدخل السيد عمر بوفيم النائب الثاني للرئيس حول أبرز التعديلات التي تخللت مشروع اعادة برمجة فائض ميزانية 2019، فتح السيد الرئيس باب المداخلات حتى يتسنى للسادة الأعضاء بسط تدخلاتهم، غير أنه لم يتم تسجيل أي مداخلة في هذا الإطار .

بعد ذلك، أحال السيد الرئيس هذه النقطة على التصويت طبقا للقانون.

مقرر عدد: 02 بتاريخ: الخميس 10 شتنبر 2020

النقطة المتعلقة ب: إعادة برمجة الفائض لسنة 2019

= إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية ليوم 10 شتنبر 2020، خلال الجلسة العلنية الاولى، المنعقدة بتاريخ: الخميس 10 شتنبر 2020.

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادتين 92 و 94 منه.

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: إعادة برمجة الفائض لسنة 2019 .

- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين : 22

- عدد الأصوات المعبر عنها : 22

- عدد الأعضاء الموافقين: 22 وهم السادة: عبد الرحمان فييان _ رشيد هرباز _ عمر بوفيم _ ادريس الفقراوي _ عزيز بوقشاب _ ثورية المرافق _ مبارك ابكري _ لحسن لكواس _ فاطمة بنطال _ احمد الكزار _ عمار بهوش _ فاطم الزهراء صادق _ سعيد لاشكر _ الحسين المزدوغي _ عمار بوالحليب _ عزيز بزايو _ الطاهر واسعيد _ محمد ايجوي _ محمد بابرياش _ ابراهيم كدلوي _ ادريس اشنيص _ ابراهيم زويكة.

- عدد الأعضاء الراضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت: 00

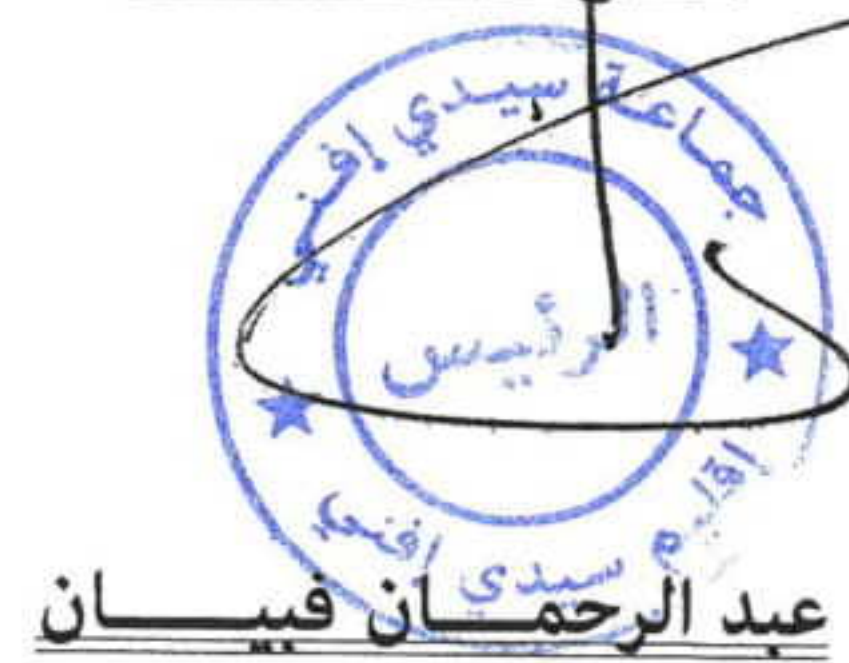
بقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة سيدي افني بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر يقضي بالموافقة على إعادة برمجة فائض سنة 2019 المعدل كما هو وارد بصلب المحضر أعلاه.

توقيع كاتب المجلس


الحسن لكواس

توقيع رئيس المجلس


عبد الرحمان فييان

النقطة الأولى

الدراسة والمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة

العرض:

الرئيس : وبخصوص هذه النقطة أوضح السيد الرئيس عبد الرحمان فبيان أن جماعة سيدي افني مقبلة على الدخول في غمار تجربة التدبير المفوض لقطاع النظافة، حيث رست الصفقة على شركة TOUT PROPLETE، بعدها طلب من السادة الأعضاء الإطلاع على محضر اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمرافق العمومية والخدمات والتي عملت على دراسة هذه النقطة قصد تعميق النقاش حول مضمون هذه الاتفاقية كما يلي:

تقرير اللجنة:

الدراسة والمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.

وبخصوص هذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة، طلب السيد السيد أحمد الكزار رئيس اللجنة من السادة الحاضرين الإطلاع على هذه الاتفاقية كما يلي:

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
WILAYA DE DE LA REGION DE GUELMIM-OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI



CONVENTION DE GESTION DELEGUEE
DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET
ASSIMILES

Collecte-Nettoisement

Juillet 2020



– SOMMAIRE –

CHAPITRE I.	REGIME GENERAL DE LA DELEGATION	6
ARTICLE 1.	DEFINITIONS	6
ARTICLE 2.	OBJET DU CONTRAT	6
ARTICLE 3.	: DOCUMENTS CONSTITUTIFS DU CONTRAT	7
ARTICLE 4.	PRINCIPES GENERAUX ET OBJECTIFS DE LA CONVENTION	8
ARTICLE 5.	FORMATION DU CONTRAT	8
ARTICLE 6.	DEFINITION DU SERVICE DELEGUE	8
ARTICLE 7.	DEFINITION DU PERIMETRE DE LA GESTION DELEGUEE	9
ARTICLE 8.	REVISION DU PERIMETRE DE LA GESTION DELEGUEE	9
ARTICLE 9.	DUREE DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE	10
ARTICLE 10.	CONDITIONS DE PROLONGATION	10
ARTICLE 11.	MISE EN VIGUEUR DU CONTRAT	10
ARTICLE 12.	MODALITÉS D'INFORMATION	11
CHAPITRE II.	LES BIENS DE LA GESTION DELEGUEE	12
ARTICLE 13.	BIENS DE RETOUR	12
ARTICLE 14.	BIENS DE REPRISE	14
CHAPITRE III.	OBLIGATIONS ET DROITS DU DELEGATAIRE	16
ARTICLE 15.	RESPECT DE L'INTUITU PERSONAE	16
ARTICLE 16.	RESPECT DES PRINCIPES FONDAMENTAUX DU SERVICE DELEGUE	17
ARTICLE 17.	RISQUES ET PERILS	18
ARTICLE 18.	CONTINUITÉ DU SERVICE	18
ARTICLE 19.	CESSION DU CONTRAT DE LA GESTION DELEGUEE	18
ARTICLE 20.	RESPECT DES DISPOSITIONS LEGISLATIVES ET REGLEMENTAIRES	18
ARTICLE 21.	CONNAISSANCE DES LIEUX ET DES DIFFICULTES DU SERVICE	19
ARTICLE 22.	OBLIGATIONS GENERALES ET RESPONSABILITES DU DELEGATAIRE	19
ARTICLE 23.	ASSURANCES	20
ARTICLE 24.	SOUS-TRAITANCE	22
ARTICLE 25.	PREROGATIVES DU DELEGATAIRE ET CONDITIONS D'EXECUTION DES TRAVAUX	22
ARTICLE 26.	PASSATION DES MARCHES	23
ARTICLE 27.	MOYENS EN LOCAUX	23
CHAPITRE IV.	DISPOSITIONS DES MOYENS EN PERSONNEL	24
ARTICLE 28.	PERSONNEL DE LA GESTION DELEGUEE	24
ARTICLE 29.	ENCADREMENT DU PERSONNEL	25
ARTICLE 30.	: RECAPITULATIF DE L'EFFECTIF DU PERSONNEL	26
ARTICLE 31.	SORT DU PERSONNEL EN CAS DE CESSATION DU CONTRAT	26
ARTICLE 32.	HYGIENE ET SECURITE DU TRAVAIL	27
CHAPITRE V.	MOYENS MATERIELS	28
ARTICLE 33.	MATERIEL, VEHICULES ET ENGINS EXISTANTS APPARTENANT AU DELEGANT A ACQUERIR PAR LE DELEGATAIRE	28
ARTICLE 34.	MATERIEL, ENGINS, VEHICULES ET EQUIPEMENTS A APPORTER PAR LE DELEGATAIRE	28
ARTICLE 35.	CONDITIONS IMPOSEES AU MATERIEL DU DELEGATAIRE	30
ARTICLE 36.	MAINTENANCE DES VEHICULES	31
ARTICLE 37.	MOYENS EN LIAISON TELEPHONIQUE ET RADIOPHONIQUE	32
ARTICLE 38.	CONSOMMABLES – CARBURANT	32
CHAPITRE VI.	OBLIGATIONS ET RESPONSABILITE DU DELEGANT	33
ARTICLE 39.	OBLIGATIONS DU DELEGANT	33
ARTICLE 40.	DOMAINE DE L'EXCLUSIVITE D'EXPLOITATION	33
CHAPITRE VII.	CONTROLE ET SUIVI DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE	
ARTICLE 41.	CONTROLE DU SERVICE DELEGUE	
ARTICLE 42.	SERVICE PERMANENT DE CONTROLE	



ARTICLE 43.	COMITE DE SUIVI	36
ARTICLE 44.	RAPPORTS ANNUELS.....	36
ARTICLE 45.	REVUE TRIENNALE	39
ARTICLE 46.	INTERETS DE RETARD	39
CHAPITRE VIII.	DISPOSITIONS FINANCIERES ET COMPTABLES	40
ARTICLE 47.	PROGRAMME D'INVESTISSEMENT ET PLAN DE FINANCEMENT	40
ARTICLE 48.	REMUNERATION DU DELEGATAIRE	40
ARTICLE 49.	REDEVANCE DE COLLECTE DES DECHETS ASSIMILES DES GROS PRODUCTEURS	42
ARTICLE 50.	MODALITES DE FACTURATION ET DE PAIEMENT	42
ARTICLE 51.	REAJUSTEMENT DE LA REMUNERATION DU DELEGATAIRE	43
ARTICLE 52.	IMPOTS	43
ARTICLE 53.	GARANTIE DE SOUMISSION ET GARANTIE DE BONNE EXECUTION	44
ARTICLE 54.	REGIME DE LA GARANTIE	44
ARTICLE 55.	REGIME COMPTABLE	45
CHAPITRE IX.	EXPIRATION DU CONTRAT - SANCTIONS	46
ARTICLE 56.	CAUSES D'EXPIRATION DE LA GESTION DELEGUEE	46
ARTICLE 57.	CONTINUATION DU SERVICE EN CAS D'EXPIRATION DE LA GESTION DELEGUEE :	46
ARTICLE 58.	SORT DES BIENS DE LA GESTION DELEGUEE EN CAS D'EXPIRATION DU CONTRAT :	46
ARTICLE 59.	RESILIATION UNILATERALE PAR LE DELEGANT SANS FAUTE DU DELEGATAIRE (RACHAT DU CONTRAT).....	47
ARTICLE 60.	MODIFICATION DU CONTRAT.....	48
ARTICLE 61.	FORCE MAJEURE OU FAIT DU PRINCE :	49
ARTICLE 62.	DÉCHÉANCE DU DELEGATAIRE	49
ARTICLE 63.	MISE EN REGIE PROVISoire ET SUBSTITUTION D'OFFICE	51
ARTICLE 64.	PÉNALITÉS CONTRACTUELLES	51
CHAPITRE X.	BORDEREAU DES PRIX	55
ARTICLE 65.	DROIT APPLICABLE	56
ARTICLE 66.	LANGUE DU CONTRAT – UNITES DE MESURE	56
ARTICLE 67.	LUTTE CONTRE LA FRAUDE ET LA CORRUPTION	56
ARTICLE 68.	REGLEMENT DES DIFFERENDS ET DES LITIGES	56
ARTICLE 69.	CONCILIATION PREALABLE	56
ARTICLE 70.	ARBITRAGE PAR UN TRIBUNAL ARBITRAL	57
ARTICLE 71.	NOTIFICATIONS	57
ARTICLE 72.	MODIFICATION DU CONTRAT.....	58
ARTICLE 73.	PORTEE DES ARTICLES	58
ARTICLE 74.	INTEGRALITE DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE	58
ARTICLE 75.	ENREGISTREMENT ET FRAIS DIVERS	58
ARTICLE 76.	SORT DES CONTRATS, OBLIGATIONS, DETTES ET RESPONSABILITES DU DELEGATAIRE EN CAS D'EXPIRATION DE LA CONVENTION	58
ARTICLE 77.	REGLEMENT DES COMPTES DE LA DELEGATION	59
ARTICLE 78.	ELECTION DU DOMICILE	59
ARTICLE 79.	MODELE DE CAUTION	59
ARTICLE 80.	TEXTES GENERAUX APPLICABLES	59



Entre

La Commune de Sidi Ifni, ci-après désigné(e) par le terme « Délégant », représenté(e) par le **Président Abderrahman Fabiane** dument habilité par délibération du **10/09/2020**,

Ci-après désignée par « Le Délégant »,

Et

La société délégataire de droit marocain dédiée ayant pour objet exclusif la gestion du service public tel que défini dans le présent contrat « **TOUT PROPLETE SIDI IFNI SARL** », dont les actionnaires fondateurs sont :

La société « **TOUT PROPLETE SARL AU** » ;

Monsieur THAMI OUZZANI TOUHAMI ;

Ci-après désigné(e) par le terme « délégataire » faisant élection du domicile à **Avenue de Caire Amicale El Fath Immeuble N°05 Appartement 3 – Sidi Ifni**, en son siège sociale **Avenue de Caire Amicale El Fath Immeuble N°05 Appartement 3 – Sidi Ifni**, inscrit(e) au registre de commerce de n°**4441**, affilié(e) à la CNSS sous le n°**2100495** ayant la Patente n°**49100389**, le RIB n°**225270025553858651010221** représentée par son Gérant **Monsieur Thami Ouazzani Touhami**, dument autorisé à signer le présent Contrat de gestion délégué.

Ci-après désignée par le « Délégataire »,

IL EST PREALABLEMENT EXPOSE CE QUI SUIIT :

- Le Délégant a lancé un appel d'offres international en date du 15/07/2020 aux fins de conclure avec un opérateur professionnel, dans le cadre de la présente convention de gestion déléguée, un contrat de gestion déléguée du Service public de collecte et de nettoyage des déchets ménagers et assimilés dans le périmètre de la gestion déléguée tel que présenté en annexe 1.
- A l'issue de la procédure de dépouillement des offres telle que prévue au dossier d'appel d'offres susvisé la société « TOUT PROPLETE SARL AU » a été déclaré adjudicataire provisoire conformément aux résultats de l'analyse de l'ensemble des offres techniques et financières.
- Conformément à loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics, l'adjudicataire a créé une société de droit marocain dont l'objet exclusif est la gestion du service public de collecte et de nettoyage des déchets ménagers et assimilés tel que défini dans le présent contrat.
- En considération de ce qui précède, les Parties se sont rapprochées à l'effet de conclure la présente convention de gestion déléguée.



Le délégant et le délégataire précisent expressément ce que constituent les objectifs essentiels et commun de la gestion déléguée du service public de collecte et de nettoyage des déchets ménagers et assimilés :

- Le taux de collecte des déchets ménagers et assimilés de 100% sur le périmètre de la gestion déléguée ;
- Le nettoyage général et le maintien permanent d'une bonne propreté sur le périmètre de la gestion déléguée ;
- La qualité technique et le maintien permanent en bon état des équipements et matériels affectés au Service délégué ;
- La qualité du Service et sa bonne gestion administrative ;
- La gestion harmonieuse des ressources humaines ;
- L'équilibre économique et financier de la gestion déléguée.

Le délégant et le délégataire rappellent que la réalisation des objectifs précités, doit se traduire par le respect par le délégataire des principes fondamentaux de continuité et d'adaptabilité du service délégué.

Le délégant et le délégataire rappellent que le contrat de gestion déléguée doit être exécuté conformément aux dispositions législatives, réglementaires et aux normes en vigueur, ainsi qu'aux normes éventuellement fixées ou rappelés au cahier des charges.

Aussi, dans l'exécution du contrat, le délégataire est soumis à un contrôle du délégant au niveau technique, économique, financier, social et de gestion.

CECI EXPOSE, IL EST CONVENU CE QUI SUIT :



CHAPITRE I. REGIME GENERAL DE LA DELEGATION

La présente convention définit les principales obligations contractuelles du délégant et du délégataire pour la gestion déléguée du service de collecte et du nettoyage des déchets ménagers et assimilés, ci-après désigné le « Service », sur le périmètre de la gestion déléguée défini en annexes.

ARTICLE 1. DEFINITIONS

Pour l'application de la présente convention de gestion déléguée, du cahier des charges et de ses annexes, les Parties conviennent que les termes et expressions ci-après ont les définitions suivantes :

- « Délégant » : désigne la Commune de Sidi Ifni ;
- « Délégataire » : désigne la société délégataire signataire du contrat de gestion déléguée tel que précisé dans la présente convention.
- Le terme « Contrat » : est utilisé pour désigner le Contrat de Gestion Déléguée constitué de la convention, du cahier des charges, des annexes et ses avenants éventuels ;
- Le terme « Convention » : désigne la présente Convention ;
- Le terme « cahier des charges » : pour désigner les Clauses administratives et Techniques définissant les conditions d'exploitation du Service délégué ;
- Le terme « annexes » : pour désigner les annexes du Contrat ;
- Le terme « périmètre » : est utilisé pour désigner le périmètre de la Gestion Déléguée défini dans l'annexe 1 ;
- Le terme « Déchets ménagers » : tout déchet issu des activités des ménages.
- Le terme « Déchets assimilés aux déchets ménagers » : tout déchets provenant des activités économiques, commerciales ou artisanales et qui par leur nature, leur composition et leurs caractéristiques, sont similaires aux déchets ménagers.
- Le terme « projections financières » : est utilisé pour désigner les projections financières définies dans l'annexe 3.
- « Biens de Reprise » : désignent les biens définis et désignés à l'article 13 ci-après.
- « Biens de Retour » : désignent les biens définis et désignés à l'article 12 ci-après.
- « Date d'Entrée en Vigueur » : désigne la date fixée à l'article 9 ci-après.
- « Durée de Vie Technique » : désigne la durée d'utilisation normale de tout bien ; pour les Biens de Retour, elle est spécifiée, par catégorie de bien.
- « Services délégués » : désignent les services définis à l'article 6 ci-après.
- « L'Opérateur Technique de référence » : désigne l'actionnaire majoritaire de la société délégataire, disposant des qualifications et capacités techniques requises.

ARTICLE 2. OBJET DU CONTRAT

Le délégant confie à la société délégataire, qui l'accepte, dans les conditions et suivant les modalités décrites dans le contrat, le soin d'assurer la gestion du Service public de collecte et de nettoyage des déchets ménagers et assimilés dans le périmètre de la gestion déléguée tel que présenté en annexe 1.



Le délégataire est tenu de mettre en place et d'exécuter un plan de propreté intégré qui comprend les prestations suivantes :

- a. La collecte des déchets ménagers et assimilés comprenant notamment les déchets issus des activités des ménages, les déchets provenant des activités économiques, commerciales ou artisanales, les déchets verts des ménages, les déchets inertes des activités de bricolage des ménages et les déchets encombrants des ménages ainsi que leurs transports et déchargements, avec les déchets de nettoyage, à la décharge publique ;
- b. Le nettoyage des artères et des places publiques (chaussées, trottoirs, places, caniveaux, mobilier urbain etc.), selon un programme précis, ainsi que le transport et l'évacuation des produits de nettoyage et leur déchargement à la décharge publique ;
- c. Autres prestations de collecte et de nettoyage définies dans le cahier des charges.

ARTICLE 3. : DOCUMENTS CONSTITUTIFS DU CONTRAT

Les obligations des parties résultent de l'ensemble des documents énumérés ci-après et selon l'ordre de primauté suivant :

1. La présente convention ;
2. Le cahier des charges joint à la présente convention ;
3. Les annexes auxquels renvoie la convention et/ou le cahier des charges, y compris l'offre technique et financière du délégataire, jointe à la présente convention.
 - Annexe 1 : Périmètre de la gestion déléguée ;
 - Annexe 2 : Programme d'investissement ;
 - Annexe 3 : Projections financières ;
 - Annexe 4 : Biens de la Gestion Déléguée ;
 - Annexe 5 : Moyens humains ;
 - Annexe 6 : Offre technique et financière du délégataire.

La Convention, le cahier des charges et les annexes ont la même valeur juridique. Ils constituent ensemble l'instrument contractuel de portée permanente.

Pour faciliter l'application et l'interprétation du Contrat de gestion déléguée, la préséance des documents contractuels s'établit dans l'ordre suivant :

1. La Convention ;
2. Le Cahier des Charges ;
3. Les annexes y compris l'offre du Délégataire.

En conséquence, en cas de divergence d'interprétation de l'une quelconque des stipulations de ces documents, née de la contradiction apparente ou réelle de la formulation entre des articles originaires de documents différents, et pour autant que ces articles traitent du même objet, il sera fait référence à l'ordre de préséance susmentionné et la stipulation du document la première cité s'impose aux parties par rapport aux stipulations des documents suivants.

Toute référence au Contrat inclut ses annexes.



ARTICLE 4. PRINCIPES GENERAUX ET OBJECTIFS DE LA CONVENTION

La Convention ne peut être qualifiée d'un contrat d'agence commerciale, d'une association, d'une co-entreprise ou de tout autre contrat de cette nature entre le Délégrant et le Déléataire. Sous réserve des dispositions de la Convention, le Délégrant sera seul responsable de l'exécution de la Convention.

Les employés, agents, représentants, ou sous-traitants engagés par le Déléataire dans le cadre de l'exécution de la Convention seront sous le contrôle du Déléataire et ne sauraient être réputés les employés du Délégrant. Rien de ce qui figure à la présente Convention ou dans les contrats de sous-traitance passés par le Déléataire ne pourra être interprété comme créant une quelconque relation contractuelle ou juridique entre les employés, agents, représentants ou sous-traitants du Déléataire et le Délégrant.

Les Parties s'obligent, chacune en ce qui la concerne, à exécuter la Convention de gestion déléguée dans le respect de l'équilibre économique et financier de l'exploitation du Service délégué et dans le respect des principes fondamentaux de continuité et d'adaptabilité service.

En contrepartie du droit de percevoir les rémunérations autorisées par la présente Convention et destinées à couvrir notamment les charges d'investissement et d'exploitation qu'il supporte ainsi que sa rémunération, le Déléataire doit, pendant toute la durée de la Convention, fournir le service délégué et offrir une qualité de service conforme aux obligations fixées par la présente Convention.

ARTICLE 5. FORMATION DU CONTRAT

Le Délégrant délègue au Déléataire, sur tout le territoire défini par le Périmètre de la gestion déléguée, l'exploitation du Service délégué.

Le Déléataire accepte de prendre en charge l'exploitation du Service délégué, sous le contrôle du Délégrant, dans les conditions et selon les modalités de la présente Convention, et dans le respect des dispositions législatives et réglementaires en vigueur.

Le Cahier des Charges fixe les règles relatives, notamment, aux principes généraux d'exploitation, au régime des Travaux, aux spécifications des équipements et aux objectifs de qualité du Service.

Les autres documents figurant en annexe aux présentes font partie intégrante de la présente Convention. Il en sera de même des documents constituant les avenants aux présentes et/ou à ses annexes.

ARTICLE 6. DEFINITION DU SERVICE DELEGUE

Le Délégrant confie à titre exclusif au déléataire, à ses risques et périls, la réalisation des prestations suivantes :

- a. La collecte des déchets ménagers et assimilés comprenant notamment les déchets issus des activités des ménages, les déchets provenant des activités économiques, commerciales ou artisanales, les déchets verts des ménages, les déchets inertes des activités de bricolage des ménages et les déchets encombrants des ménages ainsi que leurs transports et déchargements, avec les déchets de nettoyage, à la décharge publique ;
- b. Le nettoyage des artères et des places publiques (chaussées, trottoirs, caniveaux, mobilier urbain etc.), selon un programme précis, ainsi que le transport et l'évacuation des produits de nettoyage et leur déchargement à la décharge publique ;



c. Autres prestations de collecte et de nettoyage définies dans le cahier des charges.

- Ces prestations seront à exécuter sur toutes les voies ouvertes à la circulation ou qui seront ouvertes pendant la durée de la convention et dans les conditions de celle-ci, notamment les clauses techniques particulières au service de collecte des ordures ménagères et au service de nettoyage.
- Pour la réalisation de l'ensemble des prestations ci-dessus, le Délégué est tenu d'assurer notamment :
 - La fourniture des véhicules, engins et matériels nécessaires et leurs accessoires ;
 - La fourniture, l'implantation et la maintenance des bacs, conteneurs et poubelles à déchets ;
 - Le personnel nécessaire à l'exécution du service ;
 - L'obligation du port par les agents de propreté des tenues de travail et des équipements de protection individuelle ;
 - La planification de l'ensemble de ses prestations, son actualisation en cas de changement et sa communication systématique au Délégué ;
 - La recherche, le test, la mise en œuvre et la généralisation de solutions innovantes de conditionnement efficace des déchets déposés sur la voirie, notamment des déchets inertes des activités de bricolage des ménages et des déchets verts des ménages ;
 - Une organisation efficiente et un contrôle rigoureux des activités de son personnel ;
 - La collecte, le nettoyage et le lavage (éventuellement) d'une manière professionnelle et efficace ;
 - Le désherbage des zones aménagées et non aménagées du domaine public communal, à l'exception des parcs et jardins publics ;
 - La remise au délégué de l'ensemble des données d'exploitation, techniques, comptables et financières conformément aux exigences du délégué.

Les moyens humains et matériels devront être suffisamment disponibles afin d'assurer la continuité du service qui ne doit souffrir d'aucune interruption et à quelque titre que ce soit.

De même qu'en matière d'entretien, le Délégué est tenu de mettre en place un dispositif performant et hautement qualifié pour assurer la maintenance et la réparation des véhicules et matériels.

ARTICLE 7. DEFINITION DU PERIMETRE DE LA GESTION DELEGUEE

Le service délégué objet de la présente convention est assuré par le délégué à l'intérieur du Périmètre délimité dans l'annexe 1 de la présente convention.

ARTICLE 8. REVISION DU PERIMETRE DE LA GESTION DELEGUEE

Le Délégué, lorsque des considérations techniques, économiques ou administratives le justifient, aura la faculté d'inclure dans le Périmètre de la gestion déléguée toute partie nouvellement placée sous sa compétence ou toute commune qui exprime la volonté de faire partie du Périmètre de la gestion déléguée.

Dans ce cas, un avenant sera établi à cet effet.



La conclusion dudit avenant ne peut intervenir qu'après visa et approbation de la délibération de l'avenant par le Ministre de l'Intérieur.

L'avenant ne doit pas conduire à modifier l'objet du contrat et les règles auxquelles se sont soumis tous les soumissionnaires à la concurrence.

L'extension urbanistique ne représente pas une modification du périmètre urbain de la délégation, en conséquence le Délégataire est tenu d'y assurer les prestations du présent Contrat, sans modification de la rémunération.

ARTICLE 9. DUREE DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE

Le Contrat de gestion déléguée est conclu pour une durée de sept (7) ans à compter de sa date d'Entrée en Vigueur. Le terme de cette durée définit la date d'expiration normale du Contrat de gestion déléguée.

ARTICLE 10. CONDITIONS DE PROLONGATION

Conformément à la loi 54-05 relative à la gestion déléguée du service public, la durée du Contrat ne peut être prolongée que lorsque le Délégataire est contraint, pour la bonne exécution du service public ou l'extension de son champ géographique et à la demande du Délégant, de réaliser des travaux, non prévus au Contrat initial, de nature à modifier l'économie générale de la gestion déléguée et qui ne pourrait pas être amortis pendant la durée du contrat restant à courir que par une augmentation de rémunération unitaire manifestement excessive.

La prolongation, ne peut intervenir qu'une seule fois et doit être justifiée dans un rapport établi par le Délégant et faire l'objet d'un avenant au Contrat de gestion déléguée après délibération du conseil du délégant et approbation du Ministre de l'Intérieur.

Le délégant doit soumettre l'avenant de prolongation pour visa au Ministère de l'Intérieur au moins un mois (01) avant la date d'expiration du contrat.

ARTICLE 11. MISE EN VIGUEUR DU CONTRAT

Le contrat ne peut être mis-en qu'après accomplissement des conditions suivantes :

- Visa et approbation par le Ministère de l'Intérieur de :
 - La délibération du conseil du délégant sur le projet de contrat ;
 - Le Contrat de gestion déléguée.
- Remise par le Délégataire au Délégant des garanties de bonne exécution prévues à l'article 52 ainsi que les attestations d'assurances prévues par l'article 21 ci-après ;
- Libération du tiers (1/3) du capital social de la société délégataire dans les conditions fixées ci-dessous ;
- Réaliser la passation du service entre le Délégant et le Délégataire en vue d'assurer sa continuité.

Toutefois, si la mise en vigueur n'intervient pas dans un délai maximum de six (6) mois, à compter de la date de sa signature par le délégant et le délégataire, les parties se réuniront pour examiner et arrêter d'un commun accord les modalités suivant lesquelles le contrat pourrait prendre effet ou être résolu, à la demande de l'une des parties adressée à l'autre partie par lettre recommandée avec accusé de réception.



réception, sans que la décision éventuelle de résolution puisse ouvrir droit à indemnité pour l'une ou l'autre des parties.

Après accomplissement des conditions de mise en vigueur du contrat fixées dans l'article 11 ci-dessus, le délégant notifie au délégataire, par ordre de service, la date d'entrée en vigueur du Contrat.

A compter de la date d'entrée en vigueur du Contrat, le Délégataire devra prendre ses dispositions pour assurer le service avec ses propres moyens tels que définis dans son Offre technique et financière.

Une période pour l'acquisition du matériel ne dépassant pas six (6) mois à compter de la date fixée dans la notification de l'ordre de service, sera donnée au Délégataire pour mettre en place le nouveau matériel neuf à acquérir dans le cadre du Contrat tel que défini dans son Offre technique et financière.

Pendant cette période de transition de six (6) mois à compter de la date de démarrage mentionnée sur l'ordre de service, les pénalités ne seront pas appliquées au Délégataire qui est cependant tenu de prendre ses dispositions pour la mobilisation et l'approvisionnement de tous les moyens humains et matériels propres pour assurer les prestations objet de la présente Convention, et ce conformément à l'Offre technique et financière du Délégataire.

ARTICLE 12. MODALITÉS D'INFORMATION

12.1. Modalités d'information du Délégant par le Délégataire :

Le Délégataire est tenu d'informer le Délégant en temps réel de tout incident, dysfonctionnement, problème social ou évènement en relation avec la gestion déléguée. Cette information se fera par email provenant d'une adresse préalablement définie et convenue entre le Délégataire et le Délégant. La gestion de cette adresse est assurée par le Délégataire sous son entière responsabilité. Le retour des emails, ainsi que les envois ou absences d'envoi sont sous l'unique et entière responsabilité du Délégataire qui ne pourra justifier un quelconque manquement du fait d'un dysfonctionnement de son système informatique ou de sa connexion internet.

Les adresses email de destination de l'ensemble des messages, du côté du Délégant, seront multiples et fournies par le Délégant.

D'autres canaux de communication de l'information pourront être arrêtés en commun accord par les parties.

12.2. Modalités d'information du Délégataire par le Délégant :

Le Délégant informe le Délégataire via une adresse email unique et il appartient au Délégataire d'orienter les messages vers les responsables concernés. La gestion de cette adresse est assurée par le Délégataire sous son entière responsabilité, le retour des emails, ainsi que les envois ou absences d'envoi sont sous l'unique et entière responsabilité du Délégataire qui ne pourra justifier un quelconque manquement du fait d'un dysfonctionnement de son système informatique ou de sa connexion internet.

12.3. Modalités d'information pour les situations urgentes :

Pour les situations d'urgence telles qu'une explosion, incendie, accident grave, etc., le Délégataire avertira par téléphone ou SMS les responsables désignés par le Délégant, et réciproquement.

Chaque partie désignera au moins trois (3) personnes en mesure de prendre en charge un problème urgent. Parmi les personnes désignées par chacune des parties, au moins une sera présente sur le territoire de la commune de Sidi Ifni



CHAPITRE II. LES BIENS DE LA GESTION DELEGUEE

Les Biens mis à la disposition du Déléataire par le Délégant ou construits, acquis, installés et/ou transformés par le Déléataire sont classés comme suit :

ARTICLE 13. BIENS DE RETOUR

13.1. Définition

Les biens de retour sont ceux qui doivent revenir obligatoirement au Délégant à l'expiration du Contrat.

Ces biens sont et demeurent la propriété du Délégant. Ils sont inaliénables et ne peuvent faire l'objet d'aucun acte de disposition que ce soit par cession, vente, hypothèque, gage, location ou mise à disposition même gratuite par le Déléataire ou par le Délégant pendant toute la durée du contrat de gestion déléguée.

13.2. Désignation

Les biens de retour sont constitués de :

- Des biens (véhicules, engins, matériels, terrains, locaux, ouvrages, installations, équipements.);
- Des biens (logiciels ou progiciels spécialisés acquis ou développés dans le cadre de l'exercice du Contrat pour le bon fonctionnement du service délégué (y compris les fichiers et bases de données).

Les Biens de Retour comprennent :

- Les biens mis à la disposition du Déléataire par le Délégant à la Date d'Entrée en Vigueur ;
- Des biens nouveaux, affectés par nature aux Services délégués, financés par le Déléataire ;
- Des biens nouveaux, intégrés aux Biens de Retour existants, constitués et financés par le Délégant, de tels biens sont, au sens de la Convention de délégation et du Cahier des Charges, des Biens de Retour par accession ;
- Le cas échéant, des biens incorporés au domaine public et mis à la disposition du Déléataire par le Délégant, postérieurement à la Date d'Entrée en Vigueur, dans les conditions prévues par le présent contrat.

A la fin, normale ou anticipée, du contrat Gestion Déléguée, les biens de retour constitués des biens mis à la disposition par le Délégant et les biens de retour acquis pendant la gestion déléguée sont retournés au Délégant.

13.3. Régime

Les Biens de Retour ont le régime spécifique suivant :

- Les Biens de Retour, existants, à construire ou à incorporer au domaine public ou aux installations existantes, forment et formeront l'ensemble du patrimoine du Délégant affecté au service délégué, et le Déléataire reconnaît qu'ils sont et resteront la propriété du Délégant ;
- Les Biens de Retour constitués par le Déléataire sont, ab-initio, la propriété du Délégant ;
- Les Biens de Retour font, à l'expiration du Contrat, pour quelque cause que ce soit, retour au Délégant ;

- Les Biens de Retour sont amortis par caducité.

Le Déléguataire déclare avoir une connaissance suffisante des Biens de Retour existants à la date de signature du Contrat de gestion déléguée. En conséquence :

- Il renonce irrévocablement à invoquer leur état, leurs caractéristiques ou leurs dispositions pour se soustraire aux obligations mises à sa charge par le Contrat de gestion déléguée ;
- Il s'oblige à les prendre en charge dans l'état où ils se trouvent à la Date d'Entrée en Vigueur et à les maintenir en bon état tout au long de la durée du Contrat ;
- Néanmoins, il bénéficie de plein droit des garanties et droits affectés aux équipements et ouvrages à l'égard des entreprises les ayant réalisés.

Postérieurement à la Date d'Entrée en Vigueur, des équipements et ouvrages du Déléguant ou appartenant à des tiers, utiles au Service délégué, peuvent être mis à la disposition du Déléguataire et affectés au Service délégué.

13.4. Renouvellement

Les Biens de Retour se répartissent, selon leur nature ou leur durée de vie technique, en biens renouvelables et en biens non renouvelables.

Les biens de retour renouvelables sont les biens dont la durée de vie technique vient à échéance avant la date d'expiration normale, de la Convention.

Les biens de retour renouvelables ont vocation à être remplacés à l'identique par le Déléguataire et par du matériel neuf ou des installations et ouvrages similaires, au moins une fois pendant la durée du Contrat.

Les biens de retour non renouvelables par le Déléguataire sont les autres biens de retour qui, soit par nature ou en raison de leur durée de vie technique, n'ont pas vocation à être renouvelés avant la date d'expiration normale du Contrat.

Le renouvellement des biens de retour doit se faire par le déléguataire par du matériel neuf à l'identique et par des installations et ouvrages similaires.

13.5. Inventaire

Le Déléguataire, dans un délai d'**un (1) mois** à compter de la date de mise en vigueur du Contrat, devra établir et communiquer au Déléguant l'inventaire des biens de retour mis à sa disposition par le Déléguant. Cet inventaire, approuvé par le Déléguant, constituera l'inventaire de départ. Il devra être établi au minimum selon le format présenté en annexe4. Il établit notamment et obligatoirement, pour chaque bien, les données suivantes : désignation, consistance, localisation géographique, renouvellement, date d'acquisition, coût d'acquisition, état technique, vétusté, valeur nette comptable, valeur de remplacement. Puis, à chaque date anniversaire du Contrat, le Déléguataire est tenu d'adresser au Déléguant l'inventaire des biens mis à jour.

Le défaut de transmission de chacun de ces documents constitue une faute contractuelle pour laquelle le Déléguataire est assujéti aux dispositions de l'article 63 relatif aux pénalités contractuelles.

Au terme de l'inventaire contradictoire, la valeur nette comptable de chaque Bien de Retour est inscrite dans les comptes du Déléguataire, au plus tard dans un délai d'un (1) mois à compter de la Date d'Entrée en Vigueur. Une correction de la valeur nette comptable est éventuellement effectuée pour



obsolescence ou mauvais état de fonctionnement, laquelle correction est déterminée d'accord parties ou, à défaut d'accord, à dire d'expert.

Lors de l'inventaire, les Biens de Retour renouvelables qui n'ont pas été renouvelés à la date de l'inventaire, conformément aux dates prévues par le Fichier des Immobilisations, font l'objet d'une décision, soit de déclassement, soit de réalisation de travaux de mise à niveau, soit de maintien en service au-delà de leur Durée de Vie Technique.

L'inventaire des Biens de Retour fait l'objet d'un procès-verbal spécifiant les modifications significatives à apporter au Fichier des Immobilisations.

L'inventaire des Biens de Retour sert à mettre à jour le Fichier des Immobilisations, dans lequel la Durée de Vie Technique de chaque Bien de Retour est alignée obligatoirement avec les durées stipulées au Cahier des Charges. Le Fichier des Immobilisations est tenu à la disposition permanente du Délégrant, sur support informatique exploitable.

ARTICLE 14. BIENS DE REPRISE

14.1. Définition

Ce sont les biens acquis ou constitués par le Délégataire à l'effet exclusif de l'exploitation du service délégué autres que les biens de retour mentionnés à l'Article 12 ci-dessus.

14.2. Désignation

Les Biens de Reprise sont constitués, notamment et sans que cette liste soit limitative, par les mobiliers de bureaux, les outillages, les stocks et le matériel informatique.

Les Biens de Reprise ainsi que les approvisionnements nécessaires à l'exploitation normale du service délégué pourraient, à l'expiration du Contrat, être repris par le Délégrant, mais à sa seule initiative, moyennant une indemnisation du Délégataire dans les conditions suivantes :

- A la fin de la gestion déléguée, qu'elle soit normale ou anticipée le Délégrant notifie au Délégataire son intention (ou pas) de racheter les Biens de Reprise partiellement ou totalement ;
- La valeur de ces biens sera évaluée au maximum sur la base de la valeur nette comptable, ou à dire d'experts.

Dans le cas où des biens de reprise sont détenus par le Délégataire en vertu d'un Contrat de location, celui-ci s'engage à introduire dans tous les Contrats de leasing ou de location d'un bien de reprise, une clause réservant au Délégrant le droit d'exercer son option de reprise de ces biens en se substituant au Délégataire dans la poursuite de l'exécution des Contrats de location précités dans les mêmes conditions.

14.3. Régime

Durant la période du Contrat, les biens de reprise sont et restent la propriété du Délégataire.

14.4. Inventaire des Biens de Reprise

A la date anniversaire de la mise en vigueur du Contrat, le Délégataire dresse un inventaire descriptif des Biens de Reprise existants, valorisés à leur valeur comptable nette qu'il devra adresser au Délégrant au plus tard dans un délai d'un mois.



L'inventaire des Biens de Reprise est tenu à la disposition permanente du Délégrant, sur support informatique.

Le défaut de transmission de chacun de ces documents constitue une faute contractuelle pour laquelle le Délégataire est assujetti aux dispositions de l'article 63 relatif aux pénalités contractuelles.



En tout état de cause, le candidat proposé pour se substituer à l'Opérateur Technique doit avoir les mêmes compétences que ce dernier en matières d'objet de la Convention, jouir d'une réputation ainsi que d'une capacité financière équivalente, de même qu'il doit avoir une expérience confirmée en matière de Gestion Déléguée, et ce en comparaison aux références ayant permis l'octroi au Délégataire du Contrat de gestion déléguée lors de la procédure d'appel d'offre, le tout restant à l'appréciation du Délégant et de celle du Ministère de l'Intérieur.

Sans préjudice aux autres dispositions du présent article, le Délégataire s'oblige à soumettre à l'approbation préalable du Délégant et au visa du Ministère de l'Intérieur toute cession d'actions de la société Délégataire à des tiers quel que soit le nombre d'actions sur lequel la cession porte et quel que soit le mode de celle-ci. L'accord préalable du Délégant et le visa Ministère de l'Intérieur sera nécessaire, en cas de cession à une personne physique ou à une personne morale filiale de l'actionnaire ou contrôlée par lui ou à une personne morale qui contrôle l'actionnaire.

Le Délégant a le plein pouvoir d'appréciation de la qualité du cessionnaire au regard, notamment des critères de compétence et de référence initialement requis pour la gestion déléguée.

Pour l'application des dispositions du présent article, la cession s'entend au sens le plus large englobant non seulement la vente mais également le transfert des actions par tout autre moyen (échange, donation, apport en société, etc...).

Le Délégataire s'oblige à soumettre à l'approbation préalable du Délégant et au visa du Ministère de l'Intérieur toute modification statutaire ou du Pacte d'Actionnaires.

15.3. Engagements des actionnaires fondateurs vis à vis la société délégataire

Les actionnaires fondateurs s'engagent à apporter à la société dédiée tous les moyens humains, financiers et techniques nécessaires à garantir la qualité et la continuité du service public, conformément au Contrat et ce pendant toute sa durée.

Les actionnaires fondateurs s'engagent en outre de façon irrévocable et inconditionnelle à demeurer parfaitement et entièrement solidaire des engagements qui incombent à la société dédiée tout au long de l'exécution du Contrat. En cas de manquement par la société dédiée à l'une de ses obligations au titre du présent Contrat, le candidat retenu se porte garant de la prompte et complète exécution des obligations définies par le Contrat.

ARTICLE 16. RESPECT DES PRINCIPES FONDAMENTAUX DU SERVICE DELEGUE

Conformément aux principes généraux d'exploitation et au titre de l'exploitation, le Délégataire s'engage, dans le cadre des obligations du présent Contrat de gestion déléguée à :

- Assurer le bon fonctionnement du service délégué ;
- Exploiter à ses frais et risques l'ensemble des équipements et ouvrages de la présente Délégation ;
- Effectuer une surveillance régulière et systématique du service, en vue de limiter la fréquence et la durée des arrêts éventuels tout en assurant la meilleure qualité de service possible ;
- Assumer d'une manière permanente, la responsabilité de l'entretien, de la réparation et du renouvellement des biens de la gestion déléguée ;
- Assurer le service conformément aux prescriptions contractuelles et dans le respect des normes et lois en vigueur ;



- Prendre en charge dans le cadre du Contrat et traiter toute conséquence ou nuisance pouvant résulter de l'exploitation du service délégué ;
- Adapter le service délégué aux exigences nouvelles de l'intérêt général, chaque fois que nécessaire et dans des délais techniquement raisonnables ;
- Verser au Délégrant les redevances prévues au Contrat.

ARTICLE 17. RISQUES ET PERILS

Le Délégataire supporte toutes les charges nécessaires à l'exploitation du service délégué et ce dans le cadre du Contrat. Il assure la Gestion Déléguée à ses risques et périls, en bon père de famille et sous sa seule responsabilité, conformément à l'Article 24 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée du service public.

Il supportera en outre, sauf recours contre qui de droit mais sans recours contre le Délégrant, toutes les indemnités qui pourraient être dues à des tiers, à la suite ou du fait de l'exploitation du service délégué ou de l'entretien des installations ou du matériel s'y rapportant.

ARTICLE 18. CONTINUITE DU SERVICE

Durant toute la durée de la Délégation, le Délégataire doit assurer, sauf en cas de force majeure ou de faits qui ne lui sont pas imputables, le fonctionnement permanent et continu du service délégué, quelles que soient les circonstances, sous peine de supporter tous les frais engagés par le Délégrant pour faire assurer provisoirement ce Service.

Le fait de grève ne constitue pas un cas de force majeure, à l'exception de la grève d'origine nationale ou locale, sans lien avec les actes de gestion du Délégataire.

En cas d'expiration du Contrat de la gestion déléguée, qu'elle soit normale ou anticipée, le Délégrant a le droit, sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité ou à compensation pour le Délégataire, de prendre, durant les six (06) derniers mois de la gestion déléguée, toutes les mesures pour assurer la continuité du service délégué et, notamment, toutes mesures utiles pour faciliter le passage du Contrat de la gestion déléguée au nouveau régime d'exploitation, et ce à la charge du Délégataire.

ARTICLE 19. CESSION DU CONTRAT DE LA GESTION DELEGUEE

Sous peine de résiliation immédiate du Contrat, la cession du Contrat de la Gestion Déléguée est interdite qu'elle soit partielle ou totale et ce, conformément à l'Article 11 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée du service public.

Le Délégataire doit gérer et exploiter lui-même le service délégué. Il ne peut, sous peine de déchéance, céder partiellement ou totalement les droits nés de la présente convention ou substituer un tiers pour l'exercice partiel ou total des attributions ou des compétences qui lui incombent au titre du Contrat.

ARTICLE 20. RESPECT DES DISPOSITIONS LEGISLATIVES ET REGLEMENTAIRES

Le Délégataire est tenu de se conformer, pendant toute la durée du Contrat à la législation et à la réglementation en vigueur, notamment, le droit du travail, les règles comptables et fiscales applicables, les dispositions concernant la gestion des déchets et à leur élimination, sans que cette liste soit limitative, les dispositions concernant le domaine public et les travaux publics, la défense nationale, la santé et la salubrité publique, l'environnement, la voirie et la sécurité des biens et des personnes.



Le Déléguataire est tenu pendant toute la durée du Contrat de se conformer aux normes qui lui sont édictées. Il ne peut invoquer aucun changement ou modification des dispositions législatives ou réglementaires en vigueur lors de la prise d'effet du Contrat pour s'exonérer de l'une quelconque des obligations qui lui incombent en vertu de celui-ci sous réserve de l'application des articles relatifs au réexamen des prix et de la formule de révision des prix.

A cet effet, le Déléguataire a l'obligation d'adapter l'exploitation du service délégué, et les biens affectés à ce service, à ces nouvelles dispositions et normes, dans le respect du principe d'adaptabilité.

ARTICLE 21. CONNAISSANCE DES LIEUX ET DES DIFFICULTES DU SERVICE

Le Déléguataire est réputé :

- Avoir pris ses dispositions pour se procurer sous sa propre responsabilité toutes les données et renseignements qui lui ont permis la définition de sa rémunération et des prestations proposés dans son offre et arrêtées dans le contrat ;
- Avoir pris pleine connaissance de l'ensemble des prestations demandées par le Déléguant dans le présent contrat ;
- Avoir apprécié les difficultés de toute nature résultant du Service délégué et avoir évalué les difficultés et les conditions de travail ;
- Avoir apprécié tous les points susceptibles de contestations et n'avoir rien laissé au hasard pour déterminer sa rémunération ;
- Avoir examiné le service de collecte des déchets et de nettoyage ainsi que les modes d'évacuation et avoir apprécié la nature et l'état des véhicules existants.

Le Déléguataire ne peut élever aucune réclamation ni demander d'indemnité au cas où il estimerait qu'il aurait subi une perte par manque de renseignements.

ARTICLE 22. OBLIGATIONS GENERALES ET RESPONSABILITES DU DELEGATAIRE

Le Déléguataire garantit qu'il est en mesure de réaliser en bon professionnel toutes les prestations décrites dans son offre et prévues dans le contrat. Il se déclare libre de toute restriction légale et de toute obligation envers des tiers qui pourraient restreindre en tout ou partie l'exécution de ses obligations.

Le Déléguataire s'engage à mettre en œuvre tous les moyens nécessaires et le personnel ayant les qualités et les compétences professionnelles requises pour accomplir les tâches prévues aux termes des présentes et dans les délais prévus.

Si des véhicules sont définitivement déclassés durant l'exécution du Contrat, le Déléguataire est tenu d'assurer leur remplacement par des véhicules neufs, ces derniers seront évalués en cas de fin normale ou anticipée du présent Contrat à la Valeur nette Contractuelle du véhicule remplacé.

Le Déléguataire se conformera aux ordres de service du Déléguant. Lorsque le Déléguataire estime que les prescriptions d'un ordre de service dépassent les obligations de la présente convention, il doit, sous peine de forclusion, en présenter l'observation écrite au Déléguant dans un délai (maximal ou impératif) de quinze (15) jours. Cette réclamation suspend l'exécution de l'ordre de service jusqu'à ce qu'un accord soit intervenu entre les Parties, dans un délai qui ne pourra, sauf accord des deux parties, excéder quinze (15) jours.



Le délégataire, à la demande du Délégrant, fournira les informations comptables et financières, relatives à la réalisation de ses activités conformément à l'article ci-après. Il facilitera les visites de contrôle de son matériel par le Délégrant et donnera libre accès à ses locaux aux agents qualifiés par le Délégrant.

Il est également tenu de relever les compteurs des véhicules et de les consigner sur le carnet de bord desdits véhicules ; il consignera sur un carnet, dont le modèle aura été approuvé préalablement par le Délégrant les informations afférentes aux déchets évacués à la décharge. Il donne à cet effet libre accès à ses garages, ateliers et magasins aux agents qualifiés du Délégrant.

En dehors des missions qui lui sont confiées par la présente convention, le Délégrant ne sera en aucune façon autorisé à se substituer au Délégrant dans ses relations avec les tiers ou dans le fonctionnement des services du Délégrant. Le Délégrant se bornera à donner des conseils. Il appartiendra au Délégrant de transformer ces conseils à sa convenance en décisions ou en ordres d'exécution.

Le Délégrant tiendra le Délégrant constamment informé des relations qu'il aura à conclure avec des tiers pour l'accomplissement de ses missions, le Délégrant pourra prendre connaissance à tout moment des correspondances adressées aux tiers.

Le Délégrant prend la responsabilité des prestations qui lui sont confiées conformément aux usages et aux coutumes de la profession et aux dispositions de la loi, de la jurisprudence.

Pendant la durée de la convention, le Délégrant est seul responsable à l'égard des tiers des conséquences dommageables des actes du personnel de propreté placé sous sa subordination et de l'usage du matériel utilisé. Il garantit le Délégrant contre tout recours, il contracte, à ses frais, toutes assurances utiles, notamment pour se garantir de toute indemnité à laquelle l'exposera l'exploitation du service de propreté.

En cas d'interruption du service, même partielle, le Délégrant doit aviser le Délégrant dans les délais les plus courts, au plus tard dans les 2 heures de du début de cette interruption, et prendre en accord avec lui les mesures nécessaires pour y remédier.

Tout véhicule ou engins accidenté ou mis hors d'état de fonctionner pendant le service est à remplacer par le Délégrant dans les 2 heures qui suivent par un autre véhicule similaire Délégrant pour éviter toute interruption du service.

Le Délégrant est dans l'obligation d'assurer le fonctionnement permanent, continu et régulier des Services Délégrés. Cette obligation est complétée par :

- S'agissant des biens de retour, l'obligation permanente d'entretien de ces biens en parfait et bon état et l'obligation de renouvellement de ces biens selon les modalités précisées dans le Contrat ;
- S'agissant des biens de reprise, l'obligation d'entretien suffisant ainsi que de remplacement éventuel de ces biens, afin de permettre l'exercice effectif, par le Délégrant, de son droit de reprise à l'expiration normale ou anticipée du Contrat de Gestion Délégré.

ARTICLE 23. ASSURANCES

Dès l'entrée en vigueur du contrat de gestion déléguée et pour toute sa durée, le Délégrant a l'obligation de couvrir par des polices d'assurances, régulièrement souscrites, sa responsabilité civile et les risques qui peuvent découler de ses activités professionnelles, et d'une manière générale de l'accomplissement des différentes prestations prévues au titre de la présente convention.



Le Délégué sera tenu de couvrir sa responsabilité civile tant au titre des travaux que de l'exploitation, et notamment le risque d'atteinte à l'environnement, par des polices d'assurance dont il donnera connaissance au Délégué ; il s'engagera à en payer régulièrement les primes, et en justifiera au Délégué dans son rapport annuel qui devra comprendre une copie des attestations d'assurance contractées.

Il devra notamment souscrire :

- Une police d'assurance tous risques chantier à hauteur de la valeur des ouvrages construits pour les dommages aux ouvrages et incluant un volet responsabilité civile travaux;
- Une police unique de chantier garantissant les ouvrages et l'ensemble des intervenants à la construction;
- Une police d'assurance dommages (couvrant notamment les risques d'incendie et de dégât des eaux, dommages aux tiers) concernant les biens de la délégation (biens de retour, biens de reprise) à hauteur de leur valeur de remplacement.

Le Délégué fournira les attestations d'assurance correspondantes dans le mois suivant la signature du Contrat de gestion déléguée et en tout état de cause avant la mise en vigueur du Contrat et à chaque sollicitation du Délégué.

Pendant toute la durée du contrat, le Délégué est le seul responsable à l'égard des tiers, des conséquences ou dommages occasionnés par l'exécution des prestations prévues au contrat. Il est précisé ici qu'en cas d'introduction de déchets dangereux ou non-conformes dans les installations, le Délégué est seul responsable des préjudices sur les installations, le personnel ou l'environnement, dès lors que ces déchets ont été réceptionnés et n'ont pas fait l'objet de refus ou de déclassement.

Le Délégué s'assurera que les indemnités d'assurance en cas de survenance de sinistres affectant les biens de la délégation sont au moins égales au coût de reconstruction ou de remplacement desdits biens.

Le Délégué s'engage à effectuer les indemnités mentionnées au présent article, de façon exclusive et prioritaire, à la reconstruction ou au remplacement des biens affectés par les sinistres.

Le Délégué s'engage à faire nommer le Délégué comme co-assurée au titre des polices d'assurances stipulées dans cet article.

Le Délégué adressera chaque année au Délégué la justification du paiement des primes ainsi souscrites et notifiera, et fera obligation à son assureur de notifier au Délégué, toute résiliation ou modification des conditions de garantie étant entendu que le Délégué se réserve la possibilité de juger les nouvelles garanties insuffisantes et d'en exiger de nouvelles.

Le Délégué renoncera et fera renoncer ses assureurs à tout recours à l'encontre du Délégué. De manière générale le Délégué garantit le Délégué contre tout recours.

Le délégué doit informer immédiatement le Délégué de tout accident survenu sur le périmètre de la gestion déléguée, au-delà de 24 heures de non information, le Délégué se réserve le droit d'appliquer les dispositions prévues par l'Article 63 de la Convention.

Le Délégué est tenu de présenter une fois par an au Délégué les pièces justifiant le paiement des primes d'assurance et ce pendant toute la durée du contrat.



ARTICLE 24. SOUS-TRAITANCE

Le délégataire ne peut substituer un ou plusieurs sous-traitants pour l'exécution de certaines prestations, ni contracter une association, sans l'accord préalable et écrit du délégant.

Le délégataire ne peut en aucun cas sous-traiter l'une des activités principales objet de la présente convention (collecte des déchets ménagers, nettoyage et évacuation de ces déchets).

En dehors de ceux figurant sur la liste des sous-traitants présentée par le Délégataire dans son offre et approuvée par le Délégant, le Délégataire ne peut, sous peine de déchéance, se faire substituer par un ou plusieurs sous-traitants pour l'exécution des prestations qui relèvent de sa spécialité et qui lui sont confiées en raison de son expérience spécifique et de ses moyens, sans l'accord préalable du Délégant.

Même après accord du Délégant, le Délégataire est tenu d'imposer aux sous-traitants des obligations telles que l'application des clauses de la présente convention reste assurée.

Dans tous les cas, un mois avant le démarrage des prestations objet d'une sous-traitance, le Délégataire devra soumettre à l'avis du Délégant et obtenir son accord sur les points suivants :

- Les noms, qualités et références du sous-traitant ;
- La nature et la durée des prestations objet de la sous-traitance
- Le programme proposé ;
- Le devis correspondant aux prestations, tel qu'établi par le sous-traitant.

Le Délégant pourra récuser ou refuser le ou les sous-traitants proposés par le délégataire sans avoir à justifier ni à motiver sa décision.

Les prestations qui seraient sous-traitées sans l'accord préalable du délégant ne seront pas payées au délégataire et ce dernier ne pourra en aucun cas élever aucune contestation ni réclamation en vue de leur règlement.

Le non-respect de ces obligations, autorise le délégant à prononcer la déchéance du délégataire sans préjudice aux sanctions que le délégant serait en droit de prendre.

La responsabilité du Délégataire n'est en aucun cas dérogée du fait de la sous-traitance, et reste entière.

ARTICLE 25. PREROGATIVES DU DELEGATAIRE ET CONDITIONS D'EXECUTION DES TRAVAUX

Sous réserve du respect des dispositions législatives et réglementaires en vigueur, le Délégataire dispose pour la réalisation des travaux prévus éventuellement par le Contrat, par délégation du Délégant, de l'ensemble des prérogatives et des compétences prévues par les dispositions législatives et réglementaires en vigueur. Ces compétences s'exercent dans les seuls cas où elles sont nécessaires à la réalisation des travaux qu'il exécute au titre du Contrat, ainsi que pour l'exploitation des équipements et des ouvrages qui résultent de ces travaux.

Les parties conviennent que le Délégataire ne peut exercer les prérogatives et les compétences, mentionnées au paragraphe précédent, qu'à la condition qu'il respecte l'ensemble des dispositions législatives et réglementaires ainsi que les règles de procédure applicables en la matière et celles spécialement édictées par le Délégant à l'occasion de la réalisation d'équipements ou d'ouvrages particuliers.



En outre, le Délégataire doit préalablement informer tout propriétaire de l'élagage, de l'ébranchage ou de l'abattage des arbres et arbustes situés sur son terrain et, plus généralement, de toute atteinte ou restriction au droit de propriété.

Le Délégataire s'engage à indemniser les particuliers, conformément aux dispositions du droit commun en la matière, du préjudice dont ils ont à souffrir à la suite de la réalisation de travaux mis à la charge du Délégataire par le Contrat.

ARTICLE 26. PASSATION DES MARCHES

Les marchés de travaux, de fournitures et de prestations de services passés au titre du présent contrat sont conclus par le délégataire après mise en concurrence dans les conditions définies par un règlement des marchés établi par le délégataire et validé par le délégant dans les trois mois suivant la date d'entrée en vigueur du contrat.

ARTICLE 27. MOYENS EN LOCAUX

Le Délégataire élira domicile, pour toute la durée de la convention à la commune de Sidi Ifni et il devra disposer des locaux administratifs et techniques nécessaires à l'exercice de son activité incluant :

- Les locaux administratifs comprenant les bureaux de la Direction de l'entreprise ;
- Les locaux destinés à accueillir le personnel et comportant les installations sanitaires conformes aux prescriptions réglementaires ainsi que tous locaux tels que la salle de travail et autres, tels que ceux prescrits par la législation en vigueur ;
- Les locaux nécessaires à la remise et au garage des véhicules et matériels ;
- Les locaux et ateliers nécessaires à la maintenance des véhicules et matériels.

L'ensemble de ces locaux doit respecter la législation en vigueur et principalement les prescriptions requises en matière de sécurité.

Le Délégataire fournira la liste détaillée des locaux qu'il entend utiliser.

Chaque local fera l'objet d'une fiche descriptive indiquant son adresse, sa surface et ses équipements. Ces fiches seront annexées au contrat.

Les agents qualifiés du Délégant auront libre accès à ces locaux.

Les frais afférents aux locaux, y compris les frais d'assurance, seront à la charge du Délégataire.



CHAPITRE IV. DISPOSITIONS DES MOYENS EN PERSONNEL

L'exploitation du service délégué prévu dans le cadre de la présente convention est assurée par le personnel du Délégataire, avec les effectifs qualifiés nécessaires pour assurer le fonctionnement normal du service délégué.

Le personnel exerce ses fonctions sous la seule responsabilité du Délégataire, laquelle est assortie de l'obligation de répondre de tous les actes que ce personnel accomplit dans l'exercice de ses fonctions.

Le Délégataire s'engage à doter l'ensemble de son personnel d'un statut régissant son recrutement, sa carrière et sa discipline au sein de la société délégataire, conformément à la législation du travail.

Les contrôles périodiques des installations par des organismes agréés et spécialisés qui découlent de cette législation sont à la charge du Délégataire sans que cela ne fasse l'objet d'aucune réclamation du Délégataire.

Afin de garantir une gestion harmonieuse des ressources humaines, le Délégataire devra prendre en considération l'amélioration des conditions de vie de l'ensemble de son personnel par la mise en œuvre de moyens de motivation.

ARTICLE 28. PERSONNEL DE LA GESTION DELEGUEE

Au sens du présent Contrat, il faut entendre par "personnel de la gestion déléguée" tout le personnel affecté au service comprenant à la fois le personnel communal éventuellement mis à la disposition du délégataire, le personnel de l'ex-délégation à reprendre par le délégataire et le personnel complémentaire à recruter par le délégataire.

28.1. Personnel communal mis à la disposition du délégataire

Sauf clause contraire du contrat de gestion déléguée, le personnel relevant du service communal est repris à la date de mise en vigueur du contrat par le délégataire avec maintien de ses droits acquis, conformément au tableau joint en Annexe 5 relatif aux moyens humains.

Dans le cadre du présent contrat de gestion déléguée, la commune de Sidi Ifni ne mettra pas du personnel communal à la disposition du délégataire.

En revanche, le personnel non communal affecté au service de la collecte et du nettoyage de la commune de Sidi Ifni est à reprendre par le délégataire à la date de mise en vigueur du présent contrat.

Le Délégataire s'engage à accorder des primes à tout le personnel de la gestion déléguée à savoir :

- Prime de Aid AL ADHA: sept cent dirhams (700,00 DH).

28.2. Personnel du délégataire

Le Délégataire doit reprendre, aux mêmes conditions contractuelles et avec le maintien des droits acquis, le personnel des anciens Délégataires, affecté au service et remplissant les conditions et les qualifications nécessaires.

Dans le cadre du présent contrat de gestion déléguée, aucun personnel d'exécution de l'ex-délégation ne sera repris par le délégataire.



Le Déléguataire est tenu de disposer, en nombre suffisant avec les effectifs qualifiés, d'un personnel permanent apte à assurer le fonctionnement normal du service délégué et la continuité du Service Délégué.

Il incombe au déléguataire de compléter l'effectif du personnel repris de l'ex-délégation un personnel qualifié en nombre suffisant pour assurer toute prestation objet de la présente convention.

Le personnel sera recruté par le déléguataire conformément aux dispositions du Code du travail et des textes réglementaires pris pour son application.

ARTICLE 29. ENCADREMENT DU PERSONNEL

Le Déléguataire s'engage à assurer un encadrement efficace de l'ensemble du personnel affecté au service et dont l'action portera principalement sur :

- Le respect des horaires ;
- La surveillance du personnel et le respect des consignes de travail ;
- La surveillance des tenues et EPI du personnel ;
- La surveillance de l'exécution des prestations de collecte et de nettoyage ;
- La prise de contact avec le Délégant, autant que nécessaire, par le responsable de l'exploitation.
- Etc...

A cet égard, le Déléguataire s'engage à :

- Se doter du personnel d'encadrement qualifié ayant une expérience suffisante de plusieurs années en matière de gestion des déchets ménagers et assimilés, pour la direction des équipes en place et le maniement du matériel et autre dispositif utilisé pour l'exécution performante du service.
- Se doter du personnel techniquement qualifié et opérationnel pour assurer, à tout moment, la maintenance et la réparation des véhicules et matériels d'exploitation.
- Se doter de responsables ayant acquis une expérience suffisante en matière de gestion déléguée des services publics, objet de la présente Convention.
- Privilégier l'embauche du personnel marocain disposant des qualifications et des compétences requises ;
- Avoir sur les lieux un représentant responsable, pouvant répondre pour lui et à qui peuvent être notifiées toutes les informations et prescriptions émanant du Délégant ;
- Etablir un programme annuel de formation du personnel dont copie devra être adressée au Délégant.
- Fournir l'organigramme d'exploitation du Service délégué. Il précisera les niveaux de formation du personnel. Le Déléguataire précisera les missions qui sont dévolues aux différents agents.

Sauf demande de la part du Délégant, aucun changement ne sera apporté au personnel composant l'équipe proposée dans l'offre technique du Déléguataire. Si, pour des raisons indépendantes de la volonté du Déléguataire, il s'avère nécessaire de remplacer un des membres du personnel, celui-ci fournira une personne de qualification égale ou supérieure avec à l'appui les justificatifs (diplômes, attestations, etc.) et le soumettra à l'approbation préalable du Délégant.



En cas de manquement aux dispositions décrites dans le présent article, le délégataire sera soumis aux pénalités prévues à l'article 63 de la Convention.

ARTICLE 30. : RECAPITULATIF DE L'EFFECTIF DU PERSONNEL

Le délégataire s'engage à affecter au service délégué pendant toute la durée du contrat de gestion déléguée, au minimum l'effectif du personnel suivant :

Tableau 1 - Effectif minimal du personnel affecté au service délégué pendant toute la durée du contrat

EFFECTIF DU PERSONNEL PAR CATÉGORIE	NOMBRE						
	ANNÉE 1	ANNÉE 2	ANNÉE 3	ANNÉE 4	ANNÉE 5	ANNÉE 6	ANNÉE 7
Personnel du délégataire	44	44	44	44	44	44	44
Personnel d'encadrement	4	4	4	4	4	4	4
Personnel d'exploitation	30	30	30	30	30	30	30
Agents de nettoyage des plages période estivale (pendant 3 mois)	7	7	7	7	7	7	7
Agents de remplacement des congs (pendant 3 mois)	2	2	2	2	2	2	2
Chauffeurs remplaçant des congs (pendant 3 mois)	1	1	1	1	1	1	1
TOTAL EFFECTIF	44	44	44	44	44	44	44

ARTICLE 31. SORT DU PERSONNEL EN CAS DE CESSATION DU CONTRAT

En cas de déchéance, de résiliation, de rachat ou à l'expiration normale ou anticipé de la Gestion Déléguée, le Délégataire restera redevable à l'égard du personnel de tous les droits lui revenant conformément à la législation du travail et au droit des sociétés.

Le Délégataire, s'engage expressément à tenir le Déléguant indemne de toute conséquence notamment financière vis-à-vis de ce personnel, en supportant l'ensemble des coûts pouvant découler d'une telle situation.

Il s'engage à intervenir dans toute procédure qui viendrait à être engagée contre le Déléguant dans ce cadre et à se substituer au Déléguant dans le paiement de toute somme à laquelle il serait condamnée au profit d'un salarié du Délégataire pour ces faits.

Néanmoins :

- En cas de fin anticipée du Contrat quelle qu'en soit la cause, le Déléguant et le Délégataire conviennent de se rapprocher pour examiner la situation du personnel affecté au service ;
- En cas d'extinction normale du contrat, le Déléguant s'engage, et dans l'hypothèse d'un nouvel appel d'offre portant sur la gestion Déléguée, à y insérer l'obligation pour le futur Délégataire d'embaucher ce personnel sous réserve que les conditions de rémunération dudit personnel soient cohérentes avec les qualifications, la formation et les responsabilités de chacun d'entre eux, et ce pour satisfaire les dispositions de l'article 19 du code du travail.

Dans tous les cas, le délégataire doit remettre au délégant, avant le démarrage du service les dossiers physiques et les contrats de travail de l'ensemble du personnel qui sera repris par le nouveau délégataire. Cette opération s'effectuera sous la supervision du délégant.

En tout état de cause, le Délégataire devra gérer le service délégué en « bon père de famille ».



ARTICLE 32. HYGIENE ET SECURITE DU TRAVAIL

Il appartient au Déléguataire, de faire respecter à l'ensemble du personnel de la gestion déléguée, les règles d'hygiène, de sécurité et de santé en vigueur. Il est rappelé que le Déléguataire doit tout mettre en œuvre pour que la sécurité et la santé soient toujours intégrées dans l'exécution de toutes ses tâches.



CHAPITRE V. MOYENS MATERIELS

ARTICLE 33. MATERIEL, VEHICULES ET ENGINS EXISTANTS APPARTENANT AU DELEGANT A ACQUERIR PAR LE DELEGATAIRE

Cet article est optionnel car dans le cadre de la convention, le Délégué peut :

- Ne pas céder le matériel affecté au service public de collecte et de nettoyage, dans ce cas il incombe au Délégué d'apporter le matériel nécessaire à l'exécution du contrat de gestion délégué ;
- Céder au Délégué le matériel affecté au service public de collecte et de nettoyage à sa valeur résiduelle, dans ce cas le contrat devra préciser la désignation du matériel, son état, son prix et sa durée de vie restant à courir à compter son entrée en vigueur, et ce conformément au tableau ci-dessous.

Tableau 2 - Consistance physique, descriptif technique, Coût et année d'acquisition

NATURE	NOMBRE	CONSISTANCE	DESCRIPTIF TECHNIQUE		ANNÉE D'ACQUISITION	COÛT
			CHÂSSIS	ÉQUIPEMENT		
Camion benne tasseuse	1	Camion benne à ordures ménagères	ISUZU FVR 33M	Benne à ordures de 13m ³ de marque Mecomar	17/06/2011	114 285,71
Camion benne à travaux publics	2	Camion benne à travaux publics	MITSUBICHI FE 85 PG	Benne à travaux publics de 5m ³ de marque Mecomar	07/04/2010	92 857,14

Le prix du matériel affecté aux services de propreté cédé au Délégué s'établit ainsi à la somme de deux cent sept mille cent quarante-deux dirhams et quatre-vingt-six centimes (207 142,86 DH)

Ce prix sera réglé par le Délégué en deux (2) échéances annuelles de cent trois mille cinq cent soixante-onze dirhams et quarante-trois centimes (103 571,43 DH) payables à chaque date anniversaire du contrat et notamment par imputation sur les décomptes de rémunération due par le Délégué au Délégué.

Il est entendu que les frais d'assurance, d'entretien et de maintenance du matériel acquis par le Délégué auprès du Délégué sont à la charge du Délégué

ARTICLE 34. MATERIEL, ENGINS, VEHICULES ET EQUIPEMENTS A APPORTER PAR LE DELEGATAIRE

Conformément à son offre technique, le Délégué s'engage à mettre en service le matériel neuf précisé dans le tableau ci-dessous et dont la consistance et la capacité sont détaillées dans l'annexe 2 relatif au programme d'investissement, au **plus tard six (6) mois à compter de la date de mise en vigueur du contrat.**

Toutefois, durant la période transitoire, le délégué est tenu d'assurer les prestations, objet de la présente convention avec ses propres moyens ou de location.



1- Matériel neuf à apporter par le Déléguataire à la date d'entrée en vigueur du contrat :

Tableau 3 - Matériel neuf à apporter par le Déléguataire à la date d'entrée en vigueur du contrat

CATÉGORIE	TYPE DE MATÉRIEL	ANNEE1		
		NOMBRE	COÛT UNITAIRE DH HT	INVESTISSEMENT HT
1- CONTENEURISATION				
Bac en polyéthylène 660L	Conteneurs	120	1500,00	180 000,00
Bac en polyéthylène 360L	Conteneurs	120	700,00	84 000,00
Total 1				264 000,00
2- COLLECTE				
BENNE TASSEUSE 14 M3	Matériels roulant	1	880 000,00	880 000,00
BENNE TASSEUSE 8 M3	Matériels roulant	1	670 000,00	670 000,00
BENNE SATELLITE 3 M3	Matériels roulant	1	350 000,00	350 000,00
Laveuse 2000 L	Matériels roulant	1	350 000,00	350 000,00
Total 2				2 250 000,00
3- NETTOIEMENT				
BACS DE 120 l POUR LES CANTONNIERS	Conteneurs	12	400,00	4 800,00
CORBEILLE PUBLIQUE	Equipement	60	480,00	28 800,00
Total 3				33 600,00
4- AUTRE MATERIEL				
Voiture de service	Matériels roulant	1	110 000,00	110 000,00
Mobylette pour surveillants	Matériels roulant	2	7000,00	14 000,00
Total 4				124 000,00
TOTAL INVESTISSEMENT ANNÉE 1				2 671 600,00

2- Tableau récapitulatif du matériel neuf à mettre en service pour chaque année et pendant toute de la durée du contrat :

Tableau 4 - Récapitulatif du matériel neuf à mettre en service pour chaque année et pendant toute de la durée du contrat :

CATÉGORIE	TYPE DE MATÉRIEL	NOMBRE TOTAL	ANNÉE						
			ANNÉE 1	ANNÉE 2	ANNÉE 3	ANNÉE 4	ANNÉE 5	ANNÉE 6	ANNÉE 7
1- CONTENEURISATION									
Bac en polyéthylène 660L	Conteneurs	405	120	0	120	0	120	0	45
Bac en polyéthylène 360L	Conteneurs	392	120	0	120	0	120	0	32
2- COLLECTE									
BENNE TASSEUSE 14 M3	Matériels roulant	1	1	0	0	0	0	0	0
BENNE TASSEUSE 8 M3	Matériels roulant	2	1	0	1	0	0	0	0
BENNE SATELLITE 3 M3	Matériels roulant	1	1	0	0	0	0	0	0
LAVEUSE 2000 L	Matériels roulant	1	1	0	0	0	0	0	0
3- NETTOIEMENT									
BACS DE 120 l POUR LES CANTONNIERS	Conteneurs	24	12	0	0	12	0	0	0
CORBEILLE PUBLIQUE 50 L	Equipement	150	60	0	0	60	0	0	30
4- AUTRE MATERIEL									
Véhicule du service pour exploitation	Matériels roulant	1	1	0	0	0	0	0	0
Mobylette pour surveillants	Matériels roulant	4	2	0	0	2	0	0	0



3- Matériel, engins et véhicules à renouveler par le délégataire

Tableau 5 - Matériel, engins et véhicules à renouveler par le délégataire

CATÉGORIE	TYPE DE MATÉRIEL	NOMBRE TOTAL	ANNÉE 2	ANNÉE 3	ANNÉE 4	ANNÉE 5	ANNÉE 6	ANNÉE 7
1- CONTENEURISATION								
Bac en polyéthylène 660L	Conteneurs	285	0	120	0	120	0	45
Bac en polyéthylène 360L	Conteneurs	272	0	120	0	120	0	32
2- COLLECTE								
BENNE TASSEUSE 8 M3	Matériels roulant	1	0	1	0	0	0	0
3- NETTOIEMENT								
BACS DE 120 l POUR LES CANTONNIERS	Conteneurs	12	0	0	12	0	0	0
CORBEILLE PUBLIQUE 50 L	Equipement	90	0	0	60	0	0	30
4- AUTRE MATERIEL								
Mobyette pour surveillants	Matériels roulant	2	0	0	2	0	0	0

Il y a lieu de noter que toute acquisition ou renouvellement du matériel, durant la durée du contrat, doit être faite dans les trois (3) premiers mois de l'année considérée.

4- Autre investissement à apporter par le délégataire

Tableau 6 - Autre investissement à apporter par le délégataire

NATURE	CONSISTANCE	DESCRIPTIF TECHNIQUE	MONTANT DE L'INVESTISSEMENT
Locaux	Construits sur 60 m2	Bâtiments modulaires	160 000,00 dh
Garages	Construits sur 60 m2	Séparation en béton sous charpente métallique	
Parcs et dépôts des balayeurs	Construits sur 380 m2	Séparation en béton sous charpente métallique	
Logiciels et système d'information	9 GPS	Géolocalisation et gestion de flotte	
TOTAL			160 000,00 DH

ARTICLE 35. CONDITIONS IMPOSEES AU MATERIEL DU DELEGATAIRE

Au sens du présent contrat, il est entendu par le terme « matériel du Délégataire » tout le matériel affecté aux services de collecte et de nettoyage, comportant :

- Le matériel du Délégrant acquis par le Délégataire ;
- Le matériel neuf apporté par le Délégataire.

Le Délégataire devra disposer :

- D'engins mécaniques nécessaires à l'exécution de la mission en nombre, capacité et performance suffisante permettant d'assurer, le balayage manuel et mécanique des rues, places et trottoirs ainsi que la collecte des déchets ménagers, le transport du personnel, le transport des résidus ménagers, le nettoyage, etc... ;
- De véhicules nécessaires au vidage des corbeilles à papier, bornes de propreté et similaires ;
- Des moyens nécessaires au désherbage, débroussaillage, nettoyage des déjections animales, des affichages, des graphitages, etc... ;

- Du petit matériel indispensable aux opérations de nettoyage tels que balais, pelles, binettes, râtaux, chariots, brouettes, sacs plastiques, etc. permettant une bonne exécution du service.

Cette liste n'est pas limitative, le Délégué gardant l'initiative et la responsabilité du choix des véhicules et matériels qu'il utilisera, le Délégant formulera ses avis et réserves quant aux matériels proposés et, notamment, vis à vis du respect des règles de cet article.

Le Délégué est seul responsable de son matériel, ses véhicules et engins de collecte, de nettoyage et d'évacuation des déchets à la décharge.

Le matériel doit répondre aux exigences suivantes :

- Les véhicules, engins et tous matériel affecté au service doivent être toujours maintenues en parfait état de fonctionnement et de propreté ;
- Les Benne Tasseuses comportent de dispositifs normalisés de lève conteneurs multi standards dits à peigne et à tourillons au standard CE.
- Un soin tout particulier doit être apporté aux niveaux sonores d'une part, à l'hygiène, à la sécurité et à la préservation de l'environnement d'autre part ; les benne se déchargent mécaniquement de telle sorte que les ordures puissent glisser d'elles-mêmes hors de la benne dans une fosse ou sur le sol, sans qu'il soit besoin d'aucune main d'œuvre ; l'intérieur des benne ne doit présenter aucun angle vif, ni aspérité susceptible de retenir les déchets ;
- Les véhicules comportent des dispositifs d'accrochage pour le transport de pelles et de balais.

À tout moment, le Délégant pourra demander au Délégué de s'équiper de tout nouveau matériel résultant de l'évolution technologique ou adapté au contexte local. Les modalités de financement de ce matériel seront établies d'un commun accord entre les parties.

ARTICLE 36. MAINTENANCE DES VEHICULES

La maintenance des véhicules sera assurée par une équipe hautement spécialisée. Le chef de parc sera un mécanicien qui disposera dès le début de la Délégation d'une formation spécifique aux véhicules du Délégué et qui assurera, entre autres, la formation des mécaniciens à un entretien de qualité, mais également des chauffeurs à une conduite prudente et respectueuse du véhicule. Le programme de formation de l'ensemble du personnel à la bonne gestion des véhicules fait partie intégrante du SMQ.

L'ingénieur mécanicien et les mécaniciens profiteront également de formations continues et d'évaluations internes à l'entreprise qui les pousseront à accroître leurs compétences dans la gestion performante de parcs de véhicules lourds.

Si le Délégué ne souhaite pas investir dans une formation continue et conséquente du personnel de maintenance des véhicules, il sous-traitera la maintenance à une entreprise spécialisée agréée par les constructeurs notamment :

- du moteur + châssis pour ces parties des véhicules ;
- de la benne + lève-conteneurs pour ces parties des véhicules...

Le Délégué n'utilisera que des pièces d'usure et de rechange agréées par le constructeur du véhicule proprement dit, mais également de la benne et du lève-conteneur. Ils respecteront les programmes d'entretiens basés sur les temps de fonctionnement des véhicules. A cette fin, des programmes de fonctionnement seront opérationnels au sein de chaque véhicule.

L'ensemble des véhicules et engins du Délégué seront audités à sa charge tous les ans par le fabricant, ou une personne mandatée par lui du véhicule proprement dit (moteur + châssis) qui vérifiera le bon entretien et l'état mécanique des véhicules et remettra un rapport exhaustif sur l'état du véhicule, sa valeur actualisée de remplacement et son espérance de vie (nombre d'heure de travail pouvant encore être assurées par le véhicule sans pannes répétitives).

Le Délégué est tenu d'adresser au Délégué le rapport d'audit correspondant au mois de janvier de chaque année et ce durant toute la durée du contrat, faute de quoi des pénalités seront appliquées. Le Délégué doit maintenir les véhicules en bon état de fonctionnement et assurer, à cet effet, toutes les opérations d'entretien, de réparation et de remise en état nécessaires pour quelques causes que ce soit.

Le Délégué est tenu de présenter ses véhicules et matériels aux différents contrôles techniques.

Les véhicules et matériels sont tenus en parfait état de propreté et ne doivent engendrer aucune nuisance de quelque nature que ce soit à l'environnement.

Les véhicules doivent être lavés quotidiennement après leur service tant intérieurement qu'extérieurement sans entraîner de pollution pour le milieu et le voisinage.

ARTICLE 37. MOYENS EN LIAISON TELEPHONIQUE ET RADIOPHONIQUE

Le Délégué sera relié au réseau téléphonique, et disposera d'un réseau radiophonique ou similaire.

Les numéros de téléphone seront communiqués au Délégué et diffusés auprès du public.

Le Délégué devra assurer une permanence téléphonique de jour et pendant toute la durée du contrat.

Les locaux d'exploitation du Délégué disposeront d'une ligne téléphonique directe équipée d'un télécopieur et réservée en permanence au fonctionnement de celui-ci.

ARTICLE 38. CONSOMMABLES – CARBURANT

Tous les produits consommables et d'entretien sont à la charge du Délégué.



CHAPITRE VI. OBLIGATIONS ET RESPONSABILITE DU DELEGANT

ARTICLE 39. OBLIGATIONS DU DELEGANT

Le Délégrant assistera le délégataire dans les démarches qu'il pourrait engager auprès de l'administration dans le cadre de l'exercice des prestations relatives au présent Contrat.

Conformément aux dispositions de l'Article 20 de la Loi 54-05, le Délégrant doit prendre les mesures nécessaires pour la bonne exécution de la gestion déléguée découlant de ses engagements contractuels, notamment en matière de rémunération.

Le Délégrant procédera à toutes les notifications relatives à l'exécution de la présente convention par des ordres et notes de service écrits émanant du Délégrant ou toute autre personne dûment habilitée à cet effet.

Le Délégrant s'engage à budgéter et à inscrire en priorité les sommes de la présente convention la concernant dans ses comptes administratifs annuels dans la section « Budget de fonctionnement », et ce pendant toute la durée de la présente convention. Il s'engage à rémunérer le Délégrant à bonne date, conformément aux modalités de paiement prévues par la présente convention.

Le Délégrant s'oblige également à faire ses meilleurs efforts pour protéger le Délégrant contre toutes atteintes, de quelque nature que ce soit, portées à l'exercice plein et entier de cette exclusivité à l'intérieur du Périmètre de la délégation et ce, en cas de contestation, jusqu'à règlement de la difficulté.

Le Délégrant assistera le Délégrant dans les démarches qu'il pourrait engager vis-à-vis de l'Administration dans le cadre de son activité professionnelle, relative au contrat de délégation.

Le Délégrant facilitera les recherches effectuées par le personnel du Délégrant et de son introduction auprès des services municipaux, subdivisions administratives ou organismes dont la consultation ou la collaboration seraient nécessaires à l'exécution des prestations objet du contrat.

Le Délégrant dans la limite de ses prérogatives, fournira au Délégrant, à sa demande, les attestations ou certificats pouvant être nécessaires pour accomplir toute formalité légale relative à la situation administrative ou douanière du personnel et du matériel requis pour l'exécution des prestations prévues par le Contrat.

Le Délégrant fournira, à la demande du délégataire, toutes les pièces administratives relatives au périmètre du contrat (cartes et plans, recensement urbain, calendrier des manifestations programmées, emplacement des souks, foires et marchés) qui peuvent faciliter l'exécution des prestations.

Le Délégrant s'oblige, vis-à-vis du délégataire, à respecter dans les délais prévus au contrat les engagements financiers qui sont la contrepartie des prestations réalisées et notamment le paiement intégral à bonne date des factures présentées conformément au contrat.

ARTICLE 40. DOMAINE DE L'EXCLUSIVITE D'EXPLOITATION

Pendant la durée du Contrat, le Délégrant délègue au Délégrant l'exclusivité de l'exploitation du service délégué sur le Périmètre de la gestion déléguée.



En conséquence, le Délégrant s'oblige à ne donner aucune autorisation administrative ou autre de nature à limiter ou empêcher l'exercice par le Délégataire de son droit d'exploitation exclusif du service délégué.

Le Délégrant s'oblige également à faire ses meilleurs efforts pour protéger le Délégataire contre toutes atteintes, de quelque nature que ce soit, portées à l'exercice plein et entier de cette exclusivité à l'intérieur du Périmètre de la Délégation et ce, en cas de contestation, jusqu'à règlement de la difficulté.

Le Délégataire ne peut, en aucun cas, rechercher la responsabilité du Délégrant, sauf pour le cas où le défaut de respect de cette exclusivité résulterait d'un acte délibéré du Délégrant, ou d'un manquement à ses obligations aux termes du Contrat.

Aussi, le Délégataire s'oblige-t-il à mener toute action et à exercer tout recours pour faire respecter par les tiers son droit exclusif et les obligations incombant à ce titre auxdits tiers.



CHAPITRE VII. CONTROLE ET SUIVI DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE

ARTICLE 41. CONTROLE DU SERVICE DELEGUE

1. Outre le contrôle de l'Etat, le Délégrant dispose à l'égard du Déléataire d'un pouvoir général de contrôle économique, financier et technique et de gestion du service délégué inhérent aux engagements respectifs découlant du Contrat ;
2. Le Délégrant fixe les modalités d'exercice de son contrôle de la gestion et de l'exploitation, par le Déléataire, du service délégué, dans le respect des dispositions législatives et réglementaires en vigueur ;
3. Il peut déléguer, tout ou en partie, l'exercice de son contrôle à une ou plusieurs personnes ou se faire assister par toute personne, conseil et expert de son choix.

Notamment, le Délégrant peut, chaque fois qu'elle le juge nécessaire de façon ponctuelle ou de façon permanente, recourir à une expertise externe à laquelle elle délègue tout ou partie de ses attributions en matière de contrôle. Le Déléataire, dès lors qu'il est notifié de cette délégation et de son étendue, est, en matière de contrôle, tenu aux mêmes obligations à l'égard de cette expertise externe qu'à l'égard du Délégrant.

4. Le Délégrant exerce son contrôle dans le but d'évaluer, sur pièce et sur place, le respect par le Déléataire de ses obligations au titre du Contrat et notamment, des objectifs de performance techniques, commerciaux et financiers.
5. Le Déléataire est tenu de remettre à l'Autorité de tutelle un exemplaire des documents et rapports, techniques, financiers, comptables, économiques ou autres, communiqués au Délégrant en vertu des dispositions du Contrat. Ces documents doivent être fournis dans la forme et les délais arrêtés par ledit Contrat ;
6. Le Déléataire ne peut, en aucun cas, invoquer l'exercice de ce contrôle pour se soustraire, en tout ou partie, à l'une quelconque des obligations mises à sa charge par le Contrat ;
7. Pour permettre au Délégrant d'exercer sa mission de contrôle, le Déléataire s'engage à lui communiquer, ou à communiquer à l'entité désignée par elle, tous documents comptables, techniques ou autres et à lui permettre de prendre connaissance, sur place, de toutes pièces ou écritures relatives au service délégué ;
8. Il est précisé que si les missions de contrôle ou d'audit sont effectuées par un personnel ne relevant pas du Délégrant ou de l'Autorité de Tutelle, des dispositions sur la confidentialité des informations manipulées seront insérées dans les documents relatifs à la mission.

ARTICLE 42. SERVICE PERMANENT DE CONTROLE

Pour que le Délégrant puisse exercer sa mission de contrôle dans de bonnes conditions, un service permanent de contrôle doit être créé par le Délégrant au plus tard un (1) mois après la date de mise en vigueur du Contrat. Les attributions et les modalités de fonctionnement de du service permanent de contrôle de la gestion déléguée sont fixées par le Ministère de l'Intérieur.

Le service permanent de contrôle, pour le compte du Délégrant, pourra demander au Déléataire toute information jugée utile pour l'exercice de sa mission de contrôle.



Les frais de contrôle de la gestion déléguée seront financés suivant un prélèvement sur le chiffre d'affaires Hors TVA de la gestion déléguée arrêté à **1,5 % annuellement**.

Le service permanent est tenu de transmettre au Ministère de l'Intérieur tous les rapports documents de contrôle et de suivi du contrat de gestion déléguée.

ARTICLE 43. COMITE DE SUIVI

Il est institué un comité de suivi, présidé sans voix prépondérante par le Délégrant ou par toute autre personne qu'il aura désignée. Il est composé à représentativité égale de deux (2) à quatre (4) représentants du Délégrant et deux (2) à quatre (4) représentants du Délégataire ainsi que deux (02) représentants du Ministère de l'Intérieur (un (01) de l'autorité locale et un (01) représentant de l'autorité de tutelle).

Ce comité a pour mission de s'assurer du suivi de la bonne exécution des prestations et du respect des clauses contractuelles. Il aura en particulier à examiner et à prendre des décisions sur les difficultés d'application ou d'interprétation du contrat soulevés par les deux Parties. Le Comité de suivi examine toute question relative à l'exécution de la convention qui nécessite une concertation entre les Parties.

Ce comité se réunira au moins une fois tous les six (6) mois à l'initiative de l'une ou l'autre des Parties. Toutefois, il pourra être convoqué à tout moment en cas de besoin à la demande Délégrant ou du Délégataire.

Le Comité adopte son règlement intérieur dans les trois (3) mois de sa constitution.

Les réunions du Comité de suivi sont tenues au siège du Délégrant ou en tout autre lieu convenu entre les Parties.

ARTICLE 44. RAPPORTS ANNUELS

Pour permettre le contrôle économique, financier et technique de la Convention de gestion déléguée, le Délégataire s'oblige à remettre au Délégrant, chaque année, les rapports suivants :

- Au plus tard, trente (30) jours avant le début de chaque exercice comptable, le programme prévisionnel d'activités ;
 - Dans un délai d'un (1) mois à compter de l'approbation par l'assemblée générale des actionnaires ou associés du Délégataire les comptes de clôture de l'exercice comptable, un compte-rendu de gestion, un compte rendu technique, un compte rendu financier et un compte-rendu de performance et son plan financier à cinq (5) ans.
1. **Le programme prévisionnel d'activités** inclut le plan de production prévisionnel pour l'année à venir et le programme d'investissements figurant au budget prévisionnel.
 2. **Le compte-rendu de gestion** comprend le bilan, le compte d'exploitation, le tableau de financement, le rapport du Commissaire aux comptes, le bilan des actions sociales, le tableau récapitulatif des polices d'assurance en vigueur et, le cas échéant, les modifications apportées par le Délégataire aux procédures internes de passation et d'exécution des marchés.
 3. **Le compte-rendu technique annuel** comprend les éléments suivants, avec indication de leur évolution sur les quatre derniers exercices :
 - L'inventaire des biens de retour et de reprise du service délégué
 - Un état des variations du patrimoine immobilier constatées par

- L'état de réalisation physique du programme d'investissement contractuel ou modifié et approuvé par le délégant ;
- L'évolution générale des ouvrages ;
- Les effectifs du service, qualification des agents, ancienneté et rémunération des agents ;
- Un récapitulatif des renseignements notés dans le journal de marche que le Délégataire s'engage à tenir quotidiennement ;
- Les tonnages mensuels collectés et évacués par nature de déchets ;
- L'état des stocks ;
- Les consommations mensuelles (eau, électricité et autres consommables) ;
- L'ensemble des informations techniques et économiques relatives au transport, évacuation et traitement des refus ;
- Un historique des arrêts supérieurs à 24h ;
- Les travaux d'entretien effectués
- Les renouvellements du matériel d'exploitation ;
- Le calendrier des contrôles réglementaires et des analyses effectuées et leur résultat ainsi que le planning prévisionnel de ces contrôles et analyses de l'exercice suivant ;
- Un bilan environnemental et de sécurité (actions liées à l'hygiène et à la sécurité, formations, relevés, descriptifs et analyses des causes des accidents, des nuisances et des pollutions, mesures prises en faveur de l'environnement, etc.). Cet état indiquera notamment l'ensemble des résultats des contrôles effectués ainsi que le nombre de plaintes déposées par les riverains.
- Une synthèse de l'exercice considéré reprenant l'ensemble des éléments fournis dans les comptes rendus trimestriels et présentant les orientations d'exploitation pour l'exercice suivant, avec représentation graphique des évolutions des éléments figurant aux comptes rendus trimestriels et de leur évolution par rapport aux deux années précédentes.
- Toute autre indication que le Délégataire jugera utile de transmettre à l'autorité Délégante.

4. Le compte rendu financier annuel (CRF)

4.1. Compte rendu financier

Outre le bilan, le compte de résultat et les annexes de l'exercice écoulé, après certification des comptes par le commissaire aux comptes, le délégataire devra fournir un compte rendu financier. Le compte rendu financier devra récapituler les informations comptables et financières enrichies par des données physiques démontrant comment et pourquoi ces informations comptables et monétaires évoluent. Il devra en outre évaluer ou démontrer le rapport coût/efficacité du service. Ce compte rendu financier devra comporter au moins les rubriques ci-après :

a. Recettes :

- Recettes d'exploitation ventilées selon les éléments de rémunération
- Produits financiers

b. Charges de l'exercice :

- Personnel



- Achat d'énergie (combustible, électricité)
- Achat divers
- Fournitures
- Sous-traitance intra groupe (détaillée dans prestation)
- Sous-traitance extérieure (détaillée dans prestation)
- Impôts et taxes
- Autres dépenses (assurances, etc.)
- Frais d'assistance technique
- Charges calculées
- Charges réparties
- Charges relatives aux investissements (récapitulatif et détail) et amortissements
- Frais financiers (immobilisations, fonds de roulement, etc.)
- Contributions contractuelles (dotations, redevances, etc.).

c. Le délégataire est tenu de fournir également :

- Un état financier historique des travaux mentionnant le détail des opérations et les montants en dirhams courants, depuis le début de la délégation. Les travaux incluront les opérations réalisées dans l'année ayant entraîné une modification physique et/ou comptable du patrimoine de l'Autorité Délégante ou du patrimoine pouvant lui revenir à la fin de la délégation ;
- L'état d'avancement du plan de renouvellement du matériel d'exploitation ainsi que les éventuelles modifications apportées (avec leur valorisation) ; Les sinistres enregistrés : coût des réparations ; remboursement des assurances ;
- Les contrats fournisseurs : copie des contrats fournisseurs d'un montant supérieur àDH ;
- Le Délégataire indiquera par ailleurs les engagements à incidences financières qu'il aura pu prendre, liés à la délégation et nécessaires à la continuité du service public.

4.2. Compte d'exploitation

Le compte de l'exploitation respecte les principes comptables d'indépendance des exercices et de permanence des méthodes, tout en permettant la comparaison entre l'année en cours et la précédente.

Ce compte comportera :

- Au crédit, les produits du service revenant au Délégataire y compris le produit de la valorisation des déchets ;
- Au débit, les dépenses propres à la délégation.

Le solde du compte représente le produit net ou le déficit net de l'exploitation ;

Les dépenses d'exploitation visées ci-dessus seront exclusivement celles qui se rapportent à la présente gestion déléguée.

Tout changement dans la présentation du compte sera motivé et explicité en annexe à la production dudit compte dans une note qui devra faire apparaître les améliorations opérées. Le Délégataire sera également tenu de produire son compte dans la version antérieure.

Le niveau de détail de chaque rubrique pourra être développé chaque fois que les dispositions de la Convention de Délégation le justifieront.

Seront rappelés pour mémoire, les montants correspondants de l'exercice antérieur.



Le montant des produits et charges directes, charges calculées ou des charges réparties sera clairement indiqué. Le Déléguataire présentera les méthodes et les éléments de calcul économique annuel ou pluriannuel retenus pour la détermination des dits produits et charges. Le Déléguataire mentionnera notamment les méthodes de calcul concernant les dotations (amortissements et renouvellement).

Seront joints des états descriptifs complémentaires précisant les clefs de répartition utilisées (nature et valeur) pour la détermination de la quote-part des charges communes à plusieurs services imputés sur l'exploitation du service délégué.

5. Compte rendu de performance

Le Compte rendu de performance et son plan financier à cinq ans indique, de façon cohérente, l'évolution des prix et des recettes, les prévisions de coûts et le tableau de financement. Ce plan est révisé annuellement et a valeur indicative.

Le refus de communication par le Déléguataire dans les délais prescrits de l'un quelconque des documents mentionnés au présent chapitre constitue une faute contractuelle selon l'article 63 de la présente.

ARTICLE 45. REVUE TRIENNALE

A l'issue du second exercice et de chacune des périodes triennales subséquentes, les Parties évaluent les résultats obtenus par le Déléguataire et examinent l'état d'exécution du contrat.

Les Parties se rencontrent à cet effet pour passer en revue la situation du Service délégué, examiner les résultats du contrôle effectué par le Déléguant, s'accorder sur l'application des sanctions éventuelles et apporter, d'accord parties, les avenants jugés nécessaires à la présente Convention de Délégation, notamment en matière de rémunération.

ARTICLE 46. INTERETS DE RETARD

Le non-respect par le Déléguataire de ses obligations au paiement ou au reversement au profit du Déléguant de toute somme mise à sa charge par le contrat, pour quelque motif que ce soit, rendra exigible, en sus du principal dû, un intérêt calculé sur la base du taux moyen pondéré des bons du Trésor à trois (3) mois souscrits par adjudication au cours du trimestre précédent. En l'absence d'émission des bons du Trésor pendant un trimestre donné, le taux en vigueur au titre de ce trimestre sera maintenu pour le trimestre suivant.



CHAPITRE VIII. DISPOSITIONS FINANCIERES ET COMPTABLES

ARTICLE 47. PROGRAMME D'INVESTISSEMENT ET PLAN DE FINANCEMENT

47.1. Programme d'Investissement

Le coût global des investissements contractuels à réaliser par le délégataire au titre du présent contrat s'élève à **4 388 642,85 DH HT** constants (base), ventilé comme suit :

Tableau 7 - Coût global des investissements contractuels à réaliser par le délégataire

NATURE	MONTANT DE L'INVESTISSEMENT HT
1- Matériel (engins, véhicules, conteneurs...) Existants appartenant au délégant et acquis par le délégataire :	207 142,85 DH HT
2- Matériel (engins, véhicules, conteneurs...) neufs à apporter par le délégataire :	2 671 600,00 DH HT
3- Matériel (engins, véhicules, conteneurs...) à renouveler par le délégataire :	1 349 900,00 DH HT
5-Autres investissements (constructions, logiciels.....)	160 000,00 DH HT
TOTAL	4 388 642,85 DH HT

47.2. Plan de financement du programme d'investissement

Le plan de financement du programme d'investissement est le suivant :

Tableau 8 - Plan de financement du programme d'investissement

NATURE	MONTANT	%
Capital	450 000,00 DH	10,25%
Emprunt	1 986 371,42 DH	45,26%
Fond propre	1 952 271,43 DH	44,49%
TOTAL	4 388 642,85 DH	100%

La consistance, le calendrier de réalisation et le plan de financement des investissements sont détaillées en annexes de la présente convention.

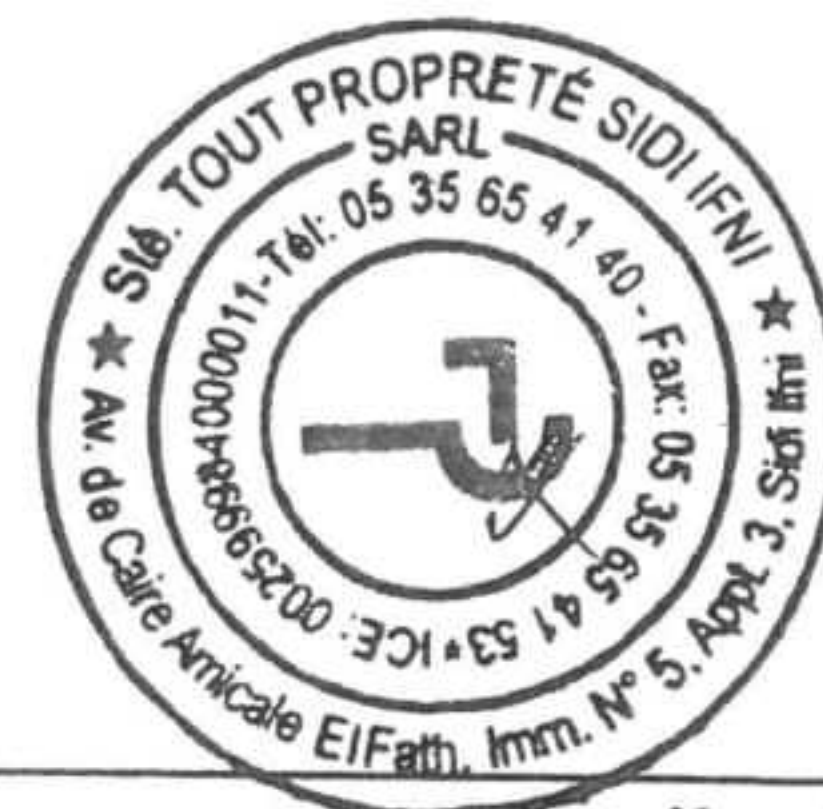
En cas d'acquisition du matériel par la formule de leasing, le contrat doit prévoir les dispositions suivantes :

- La durée du contrat de leasing ne doit pas excéder la durée du contrat de gestion déléguée ;
- Le matériel objet de leasing revient gratuitement au délégant à la fin du contrat. ;

Le délégataire est tenu de transmettre au délégant tous les contrats de leasing du matériel objet du contrat avant sa mise en circulation.

ARTICLE 48. REMUNERATION DU DELEGATAIRE

Le Délégataire est rémunéré par le Délégant de la totalité des prestations définies dans le présent contrat, selon les prix suivants :



48.1. PRIX N° 1 : Rémunération collecte forfait : Ce prix qui s'établit à 2 541 106,97 DH (DEUX MILLIONS CINQ CENTS QUARANTE ET UN MILLES CENT SIX DIRHAMS QUATRE VINGT DIX SEPT CENTIMES) Hors taxes, rémunère au forfait annuel la prestation de collecte et évacuation des déchets ménagers et assimilés y compris les encombrants, les gravats et déchets verts, collectés, transportés et déchargés à la décharge publique.

48.2. PRIX N° 2 : Rémunération du nettoyage - balayage manuel : Ce prix qui s'établit à 1 048 849,88 DH (UN MILLION QUARANTE HUIT MILLES HUIT CENTS QUARANTE NEUF DIRHAMS QUATRE VINGT HUIT CENTIMES) Hors taxes correspond au forfait journalier rémunérant le balayage des voies et places publiques, ainsi que l'enlèvement des graffitis et de l'affichage sauvage..

48.3. PRIX N° 3 : Rémunération du nettoyage manuel de la plage de Sidi Ifni : Ce prix qui s'établit à 200 516,31 DH (DEUX CENTS MILLES CINQ CENTS SEIZE DIRHAMS TRENTE ET UN CENTIMES) Hors taxes correspond au forfait journalier (7j/7 en période estivale et 1j/30 pour le reste de l'année) rémunérant le nettoyage des plages.

48.4. PRIX N° 4 : Rémunération de la collecte des déchets des gros producteurs (éventuellement tel que défini dans l'article ci-après) : Ces prix tiennent compte de toutes les prestations prévues par la convention de gestion déléguée notamment :

- La collecte et l'évacuation des déchets ménagers à la décharge publique ;
- Le balayage manuel et mécanique et toutes les opérations de nettoyage de l'espace public du Délégant (voirie, places, foires, marchés et souks etc..) ;
- La campagne de promotion « propreté de la ville » ;
- Les actions de sensibilisation, de communication et d'éducation à l'environnement ;
- L'éradication des dépôts sauvages ;
- Les charges salariales ainsi que les frais liés à l'amélioration des conditions de travail et à la formation du personnel ;
- Les frais liés à l'acquisition des matériels, engins et véhicules cédés au Délégué par le Délégant ;
- Les frais d'acquisition des matériels, engins et véhicules neufs apportés par le Délégué ;
- Les frais d'entretien, de maintenance et de renouvellement des matériels, engins et véhicules ;
- Les frais de construction, d'équipement et de rénovation des locaux et garages le cas échéant ;
- Toutes les sujétions hormis celles explicitement imputées à la charge du Délégant ;
- Tous les frais et dépenses inhérents à l'exécution des prestations dont le Délégué est réputé avoir estimé les difficultés et les risques notamment tout manque à gagner pouvant résulter d'une sous-estimation des moyens et des quantités prévisionnelles ayant servi à la détermination de la rémunération du délégué ;
- Les frais de voyages, déplacements, transports au Maroc ou dans un pays tiers, qui seront pris en charge par le Délégué pour l'accomplissement des prestations ;
- Les charges financières et les bénéfices, ainsi que toutes les taxes et tous les impôts auxquels est soumis le Délégué pendant la durée des présentes.



ARTICLE 49. REDEVANCE DE COLLECTE DES DECHETS ASSIMILES DES GROS PRODUCTEURS

Conformément aux dispositions de l'article 2 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics et de l'article 23 de la loi 28-00 relative à la gestion des déchets et à leur élimination, le délégataire peut être autorisé par le délégant à percevoir une rémunération sur les usagers (Gros producteurs des déchets).

Cette redevance ne concerne que les producteurs des déchets assimilés aux déchets ménagers à savoir les déchets provenant notamment des activités économiques, commerciales et artisanales qui, par leur nature, leur composition et leurs caractéristiques sont similaires aux déchets ménagers conformément à l'article 3 de la loi 28-00 ci-dessus indiquée.

Les usagers gros producteurs des déchets sont notamment :

- Les établissements hôteliers ;
- Les restaurants et cafés ;
- Les centres commerciaux ;
- Les établissements de soins ;
- Les établissements scolaires disposant de cantines ;
- Les entreprises disposant de cantines.

La liste ci-dessus constitue une première assiette pour cette redevance mais n'est pas limitative, le délégant pourra y adjoindre d'autres usagers du service des déchets ménagers et assimilés.

La liste des gros producteurs de déchets assimilés aux déchets ménagers, les quantités prévisionnelles produites par chacun ainsi que le niveau de la redevance doivent être fixé préalablement par le délégant.

La redevance doit couvrir les frais de collecte, de transport, de mise en décharge et de traitement des déchets éventuellement. Elle est calculée en fonction des quantités produites (à la tonne), de la fréquence de ramassage et de la densité des déchets générés.

Les recettes liées à cette redevance font partie du chiffre d'affaires de la gestion déléguée.

La formule de calcul de cette redevance est comme suit :

$$\text{Redevance spéciale} = V * F * K * \mu * \text{Nombre de jour/an}$$

- V : volume total des bacs affectés à la collecte en m³ (240l, 360l, 660l) ;
- F : Fréquence journalière d'enlèvement des bacs ;
- K : Coût unitaire à la tonne du service (collecte/nettoyement et mise en décharge) ;
- μ : 0.4 (masse volumique des déchets) ;

Cette redevance fait l'objet d'un arrêté de Monsieur le Président du conseil communal de Sidi Ifni

Le délégataire est autorisé à facturer et recouvrer les produits de cette redevance.

ARTICLE 50. MODALITES DE FACTURATION ET DE PAIEMENT

La rémunération du Délégataire est calculée mensuellement sur la base des attachements (Au Forfait pour la collecte des déchets, aux Forfaits journaliers pour le balayage et éventuellement pour le lavage) fournis, signé contradictoirement par le délégataire et le délégant, et donne lieu au règlement de décomptes mensuels forfaitaires.



Le montant de chaque décompte est réglé au Déléguataire dans un délai maximum de soixante (60) jours qui suivent la réception par le Délégant de la facture, en six (6) exemplaires, et des pièces justificatives nécessaires à sa vérification.

Le Délégant vérifie et éventuellement corrige les décomptes. Les éventuelles pénalités seront également déduites des décomptes. Dans le cas où une partie d'un décompte, soumis par le Déléguataire, est contestée ou fait l'objet d'une demande de justifications complémentaires, le Délégant notifie, au plus tard trente (30) jours après réception de celui-ci, la situation des prestations non contestées admises en paiement, ainsi que les éventuelles pénalités à déduire.

L'acceptation par le Déléguataire de ce paiement partiel n'implique aucune renonciation à ses droits concernant la partie contestée.

De même, le Délégant imputera éventuellement sur les décomptes mensuels présentés par le Déléguataire la masse salariale et les assurances du personnel mis à la disposition du Déléguataire effectivement en service.

ARTICLE 51. REAJUSTEMENT DE LA REMUNERATION DU DELEGATAIRE

A la demande de l'une ou l'autre des parties, et en tout cas tous les (3) Trois ans, le délégant et le Déléguataire se rencontreront pour décider d'un commun accord des mesures qui s'imposent en raison de tout événement entraînant des variations importantes dans l'équilibre économique et financier des structures essentielles de la gestion déléguée, notamment dans les cas suivants :

- Evolution importante de la législation et/ou de la réglementation, notamment en matière d'environnement, dans la mesure où elle entraînerait la nécessité de procéder à d'importants travaux de mise en conformité et à une modification significative des conditions d'exploitation ;
- Modification de la consistance ou du calendrier d'exécution des investissements financés par le Déléguataire, tels qu'ils résultent de l'annexe 2 de la Convention ;
- Variation, modification ou création de tous impôts, taxes, retenues, droits de douane et charges fiscales ou parafiscales de quelque nature que ce soit par rapport à ceux existant à la date de signature du Contrat ;
- Prise en charge de tout nouvel équipement ou nouvelle prestation non compris dans les engagements contractuels du Déléguataire ;
- Modification du Périmètre de la gestion déléguée.

La demande de révision pourra être présentée par l'une ou l'autre des Parties, le Déléguataire étant alors tenu de produire toutes justifications nécessaires et notamment les comptes de l'exploitation. L'accord entre les Parties devra faire l'objet d'un avenant au contrat.

ARTICLE 52. IMPOTS

Tous les impôts, taxes ou redevances établis par l'Etat, la Région, la Province ou les communes y compris les impôts relatifs aux installations du service seront à la charge du Déléguataire.

Les rémunérations prévues par le Contrat sont réputées avoir pris en compte les impôts et taxes en vigueur à la date de démarrage du Contrat.



ARTICLE 53. GARANTIE DE SOUMISSION ET GARANTIE DE BONNE EXECUTION

53.1. Garantie de soumission

La garantie de soumission d'un montant de **Quarante-huit mille cinq cent-seize dirhams et soixante-quinze centimes (48 516,75 DH)**, remise avec l'offre du délégataire est restituée à ce dernier lors de la remise de la garantie de bonne exécution.

53.2. Garantie de bonne exécution

Avant la date d'entrée en vigueur du contrat de gestion déléguée, le Délégataire produit puis renouvelle chaque année, la garantie de bonne exécution qui est égale à la somme des deux garanties suivantes :

- La garantie relative à l'exploitation du Service, d'une valeur de 3% du montant de la recette moyenne annuelle (Somme des recettes annuelle sur 7 ans / durée du contrat);
- La garantie relative à la réalisation du programme d'investissement contractuel d'une valeur de 7% du montant total des investissements contractuels. Chaque année, cette garantie sera ajustée en fonction du montant prévisionnel actualisé des investissements restant à réaliser. En cas de non utilisation de ce cautionnement (7%), le délégant est tenu de restituer la garantie de l'année N-1 après constitution de celle de l'année N.

Cette garantie sera établie sous forme de cautionnement bancaire délivré par des établissements bancaires agréés

Ce cautionnement, sous déduction éventuelle des pénalités et dépenses faites en raison des mesures prises aux frais du Délégataire pour assurer le Service en cas de mise en régie provisoire, sera libérée à l'expiration du présent contrat de gestion déléguée.

En cas d'utilisation éventuelle de ce cautionnement pour faire face aux frais et dépenses engagés par le délégant dans le cadre du présent contrat, le Délégataire fournira dans un délai maximum de 15 jours un nouveau cautionnement correspondant au montant initial en remplacement du cautionnement utilisé.

Il reste entendu que les pénalités éventuelles seront déduites en priorité sur les décomptes mensuels.

L'acte de garantie devra faire apparaître le droit pour le délégant de procéder aux déductions ci-dessus.

Tout non reconstitution de garantie après une mise en demeure restée sans effet pendant un (1) mois ouvrira le droit pour le délégant à une résiliation sans indemnité.

ARTICLE 54. REGIME DE LA GARANTIE

Le Délégataire s'engage irrévocablement à accepter pendant l'exécution du Contrat de gestion déléguée à ce que l'établissement bancaire ou financier ayant délivré le cautionnement paye au Délégant à toute première demande de celui-ci dès production par elle de la lettre de mise en demeure de régler, adressée au Délégataire, les sommes relevant des dispositions ci-après.

Sur le montant de la caution de garantie, sauf paiement dans les délais par le délégataire, le Délégant peut ordonner les paiements suivants après une mise en demeure restée vaine pendant un délai de 30 jours à compter de la date de réception de la notification par le Délégataire.

Les dépenses faites en raison des mesures prises aux frais du Délégataire pour assurer la sécurité ou la salubrité publique ou la reprise de l'exploitation en cas de mise en régie provisoire et de déchéance



les dépenses nécessaires pour assurer l'hygiène et la sécurité publique ou pour permettre la reprise de certaines prestations non conformes aux dispositions du Contrat notamment les réserves non levées dans le cadre de la procédure de réception, retard dans l'exécution des prestations ou travaux, reprise du Contrat de gestion déléguée en cas de mise en régie provisoire, remise en bon état d'entretien des ouvrages et équipement ainsi que le montant des pénalités contractuelles ou mise en régie ou déchéance ou des sommes restant dues au Délégant en vertu du Contrat de gestion déléguée.

ARTICLE 55. REGIME COMPTABLE

Le Délégataire s'engage à tenir une comptabilité générale conforme aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur au Maroc et a également l'obligation de mettre en place une comptabilité analytique d'exploitation.

Cette comptabilité analytique sera structurée par centre de recettes, à savoir les prix repris dans la définition des prix. Pour chacun de ces prix, le délégataire établira ses comptes de bilan, ses comptes de charge et de recettes afférant à ladite prestation.

Toutes les charges communes à plusieurs prestations, comme le personnel d'encadrement, les moyens informatiques, les équipes d'entretien des véhicules, véhicules de service, de fonction, les frais du siège, le transfert du savoir-faire... seront répartis selon la clé de répartition définie dans son offre.

Le délégataire doit tenir distinctement :

- La comptabilité et les comptes bancaires de son activité au titre de la Délégation ;
- La comptabilité et le compte bancaire au profit du Délégant ;
- La comptabilité et les comptes bancaires de ses autres activités (le cas échéant), qui auront été préalablement autorisées par le Délégant.

Le niveau de détail de cette comptabilité analytique sera défini par le Délégant, au début de chaque nouvel exercice comptable et ne pourra être modifié de la propre initiative du Délégataire.

Le tableau des amortissements, étalés sur les sept (7) années de la Délégation doit respecter la logique de comptabilité analytique présentée.



CHAPITRE IX. EXPIRATION DU CONTRAT - SANCTIONS

ARTICLE 56. CAUSES D'EXPIRATION DE LA GESTION DELEGUEE

Le contrat de gestion déléguée expire, soit normalement à son terme, soit de manière anticipée dans les cas suivants :

- Résiliation unilatérale par le Délégrant sans faute du Délégataire (rachat du Contrat) ;
- Modification due à un bouleversement des conditions économiques ;
- Force majeure ou fait du prince ;
- Déchéance.

ARTICLE 57. CONTINUATION DU SERVICE EN CAS D'EXPIRATION DE LA GESTION DELEGUEE :

Quel que soit le mode d'expiration du Contrat de la gestion déléguée, le Délégrant a le droit, sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité ou à compensation pour le Délégataire, de prendre, durant les six (06) derniers mois de la gestion déléguée, toutes les mesures pour assurer la continuation du service délégué et, notamment, toutes mesures utiles pour faciliter le passage du Contrat de la gestion déléguée au régime nouveau d'exploitation et ce à la charge du Délégataire.

ARTICLE 58. SORT DES BIENS DE LA GESTION DELEGUEE EN CAS D'EXPIRATION DU CONTRAT :

58.1. Sort des biens de retour :

A la date d'expiration du Contrat de la gestion déléguée, quelle qu'en soit la cause, le Délégrant est subrogé de plein droit dans l'ensemble des droits du Délégataire afférents aux biens de retour. Celui-ci est tenu de retourner au Délégrant, gratuitement et sans frais pour elle, en bon état d'entretien et de fonctionnement, l'ensemble des biens de retour. Lesdits biens font l'objet d'inventaire contradictoire entre les parties. Le cas de constat de non-conformité des lieux par rapport aux engagements contractuels peut faire l'objet de travaux facturés au délégataire ou déduits de la caution de garantie.

Quelle que soit la cause d'expiration de la Convention, la caducité non amortie figurant au bilan du Délégataire constitue une créance du Délégataire sur le Délégrant, dont le règlement n'est pas soumis à l'impôt.

Quelle que soit la cause d'expiration de la Convention, la provision de renouvellement figurant au bilan du Délégataire est due par ce dernier au Délégrant.

58.2. Sort des biens de reprise :

A la date d'expiration du Contrat de la gestion déléguée, le Délégrant peut reprendre, sans toutefois y être contrainte, en totalité ou en partie, contre indemnité, les biens de reprise et les approvisionnements nécessaires à l'exploitation normale du service délégué.

L'intention de reprise des biens de reprises devra être notifiée au Délégataire, en cas de rachat du Contrat ou de fin normale du Contrat, au moins six (6) mois avant la date de l'expiration et dans les autres cas à la date d'expiration.

La valeur des biens de reprise est fixée au maximum sur la base de la valeur nette comptable, ou à l'amiable, ou à dire d'expert désigné d'accord parties ou, à défaut, l'expert sera par l'Autorité de Tutelle



ou le tribunal marocain compétent. Les constatations et avis de l'expert auront un effet obligatoire pour les Parties.

58.3. Règlement des comptes entre les parties

Le cas échéant, une compensation est faite entre l'ensemble des sommes que se doivent respectivement les parties en application du Contrat de la gestion déléguée et des suites de son expiration.

En cas d'extinction anticipée, la compensation éventuelle à verser au Déléguataire telle qu'elle découle des dispositions y afférentes devra être versée déduction faite des sommes qui sont dues au Déléguant. Celle-ci peut retenir sur la caution de garantie prévue à l'article 52.2 Ci-dessus ou décomptes impayés, les sommes résiduelles qui lui sont dues.

58.4. Remise des biens en cas d'expiration anticipée du Contrat

En cas de déchéance, d'expiration anticipée, le Déléguataire est tenu, dans un délai maximum de deux (2) mois, de mettre à la disposition du Déléguant, en bon état d'entretien et de fonctionnement, l'ensemble des biens retournés et repris, sans préjudice de l'application, le cas échéant, des points 1 et 2 du présent Article.

ARTICLE 59. RESILIATION UNILATERALE PAR LE DELEGANT SANS FAUTE DU DELEGATAIRE (RACHAT DU CONTRAT)

Le Déléguant conserve un droit de résiliation unilatérale de la gestion déléguée, et ce même si le Déléguataire n'a commis aucune faute. Ce droit peut être exercé par le Déléguant au plus tôt à dater **de la troisième (3) anniversaire** de la mise en vigueur du Contrat. A la date de notification, le Déléguant peut affecter de façon permanente ses représentants au sein des services délégués et sans aucune restriction pour les zones d'intervention, pour permettre une transition sans difficultés à la date effective de la résiliation. La résiliation est effective au maximum (6) six mois après sa date de notification au Déléguataire.

En cas de résiliation unilatérale effectuée dans les conditions spécifiées à l'alinéa précédent, le Déléguant s'engage à acquérir à leur valeur nette comptable l'ensemble des Biens de Reprise dont le Déléguataire notifie la liste au Déléguant au plus tard 90 jours après la date de réception de la notification de rachat. Le prix total de l'acquisition ne pourra toutefois en aucun cas être inférieur aux sommes permettant au Déléguataire de désintéresser tous prêteurs au titre des éventuels emprunts souscrits par ce dernier pour l'acquisition des biens en cause.

Le Déléguant est en outre redevable au Déléguataire d'une indemnité de résiliation unilatérale dont le montant est égal à la somme de (i) la valeur nette comptable à la date de résiliation des Frais d'Etablissement de la société Déléguataire et (ii) la Valeur Actuelle de la perte de bénéfice prévisionnel du Déléguataire pour la période restant à s'écouler de la date de résiliation au terme prévu de la délégation.

La Valeur Actuelle est calculée sur la base du bénéfice net moyen des trois meilleurs exercices, avec application d'un taux d'actualisation calculé selon la formule de révision des prix fixée dans l'article 50 de la présente convention.



ARTICLE 60. MODIFICATION DU CONTRAT

60.1. Modification due à un bouleversement des conditions économiques

Si, indépendamment du fait ou de la volonté du Délégataire, des dispositions législatives ou réglementaires nouvelles, des événements graves et imprévus, du fait ou non du Délégant, ont pour conséquence d'altérer l'équilibre économique et financier de l'exploitation du service délégué, et si le déséquilibre qui en résulte ne peut être corrigé par une révision de la rémunération du Délégataire, les parties conviennent, sur la notification écrite de l'une ou l'autre d'entre elles, de renégocier les termes du Contrat, de manière à rétablir à terme l'équilibre économique et financier de l'exploitation du service délégué.

Dans ce cas, les parties s'engagent à faire leurs meilleurs efforts, dans un délai de trois (3) mois à compter de la date de la notification mentionnée à l'alinéa précédent, pour parvenir à un accord sur la modification des termes du Contrat. Ce délai est renouvelable une seule fois, à l'initiative de l'une ou l'autre partie.

En cas de bouleversement des conditions économiques, tel que défini ci-dessus, et dans l'attente de l'accord parties, le Délégataire est obligé de mettre en œuvre tous les moyens raisonnables pour assurer la continuité du service délégué, sans préjudice, en contrepartie de cette obligation de moyens, de son droit à une juste compensation, sous la forme d'une indemnité égale aux pertes qu'il a subies, pendant la période courant entre la date de notification du bouleversement des conditions économiques et la date de prise d'effet de l'accord contractuel.

Dans le cas où, au terme d'une période maximum de six (6) mois à compter de la date de la notification mentionnée ci-dessus, le bouleversement des conditions économiques n'est pas pallié et que l'une ou l'autre des parties considère un accord improbable, notamment si le Délégataire juge que l'équilibre financier de l'exploitation du service délégué est irrémédiablement compromis, le présent Contrat peut être résilié par notification écrite de l'une des parties à l'autre, avec un préavis de trente (30) jours francs.

- En cas de résiliation par application du présent Article, il est versé au Délégataire par le Délégant, sans préjudice de l'article 63 relatif aux pénalités, une indemnité égale aux pertes qu'il a subies pendant la période courante entre la date de notification du bouleversement des conditions économiques et la date de prise d'effet de la résiliation, et
- Une indemnité annuelle de résiliation, pendant la période restant à courir jusqu'à la date d'expiration normale de la Convention de délégation, égale à sept pour cent (7%) du capital social investi, augmenté, le cas échéant, des apports en compte courant et des prêts subordonnés des actionnaires effectués au moins douze (12) mois avant la date de notification du bouleversement des conditions économiques.

60.2. Modification d'un commun accord :

Le présent Contrat ne pourra être modifié que d'un commun accord entre les Parties. Ces modifications devront faire l'objet d'un avenant approuvé par l'autorité de tutelle.

60.3. Modification unilatérale :

Le Délégataire reconnaît expressément que du fait que la Gestion Déléguée porte sur un service public, le Délégant détient et conserve seule le pouvoir d'apprécier la qualité et les conditions dans lesquelles ce service doit être fourni au public, de sorte que le Délégataire accepte sans réserve



que le Délégant procède, si elle le juge utile ou nécessaire au service délégué, de proposer des modifications unilatérales aux conditions du Contrat de gestion déléguée à charge d'indemniser le Délégataire et/ou déterminer d'accord entre les parties les modifications financières subséquentes du Contrat de gestion déléguée.

ARTICLE 61. FORCE MAJEURE OU FAIT DU PRINCE :

Les sanctions prévues à la présente convention, à savoir la mise sous régie provisoire, la déchéance et les pénalités contractuelles ne sont pas prononcées si le fait générateur du manquement est consécutif à un cas de :

- Force majeure, c'est-à-dire lors de la survenance d'un événement imprévisible, irrésistible et extérieur aux volontés respectives des parties, notamment la guerre ou les émeutes, les cataclysmes naturels ; ou
- D'un fait du Prince, c'est à dire lors d'une décision unilatérale du Délégant, imprévisible lors de la signature de la présente convention et rendant son exécution plus difficile ou plus onéreuse ;

Entraînant pour le Délégataire l'impossibilité d'assurer l'exécution de tout ou d'une partie essentielle des obligations mise à sa charge au titre de la Convention de gestion déléguée.

En cas de survenance d'un événement de force majeure ou du fait du prince décrit ci-dessus, le Délégataire doit faire ses meilleurs efforts et tout mettre en œuvre pour assurer la continuité des Services délégués, jusqu'à disparition de l'événement et retour aux conditions normales d'exploitation.

Dans le cas où l'empêchement dépasserait une période de trois (3) mois à compter de la survenance de l'événement, chacune des parties dispose du droit de mettre fin à la Convention de délégation, par notification écrite avec un préavis de trente (30) jours francs.

ARTICLE 62. DÉCHÉANCE DU DELEGATAIRE

62.1. Causes et procédure de déchéance

En cas de manquement grave non justifié, ou de faute grave du Délégataire dans l'exécution de l'une quelconque des obligations mises à sa charge par la Convention de gestion déléguée et notamment, sans que cette énumération soit exhaustive, dans les cas suivants :

- Non-conformité, répétée ou prolongée, de l'exploitation aux prescriptions techniques applicables ;
- Non couverture de la totalité du périmètre du service ;
- Défaut de respect des règles d'hygiène et de sécurité ;
- Existence de plus de 10% de matériel hors fonctionnement et non réparé après un délai d'un (1) mois ;
- Abandon ou interruption fautifs du Service dans une durée dépassant 3 jours ;
- Obstruction volontaire aux contrôles du Délégant après mise en demeure restée sans suite pendant une durée de six jours ouvrables ;
- Non production des documents et rapports requis après mise en demeure restée sans suite pendant une durée d'un mois ;
- La non-reconstitution des capitaux propres du Délégataire à un niveau au moins équivalent au montant du capital social du Délégataire dans les dix-huit (18) mois de la date d'approbation des



comptes sociaux du Délégué faisant apparaître que les capitaux propres du Délégué sont devenus inférieurs à plus de 25% du capital social du Délégué ;

- Le non respect par le délégué des dispositions de l'article 16 relatif à l'intuitu personae
- Refus de déférer aux injonctions du Délégué ;
- Montant des pénalités contractuelles dépassant 10% du montant annuel du contrat ;
- Non-respect des lois et règlements en vigueur applicables au délégué et après mise en demeure restée infructueuse ;
- Violation par le délégué des principes ou obligations relatifs à la mise en place des assurances et des garanties bancaires.

N'ayant pu aboutir, en cas de contestation, à une conciliation dans un délai d'un mois à compter de la notification du différend né, le Délégué enjoint au Délégué, par notification écrite décrivant précisément les manquements reprochés, d'y remédier dans un délai raisonnable et adapté au problème, lequel délai commence à courir au jour de la réception de la notification, et ne peut, sauf circonstances exceptionnelles, excéder (30) jours francs.

Le délai de trente (30) jours précité peut être ramené à dix (10) jours francs si le cas de manquement grave ou de faute grave est susceptible de porter immédiatement atteinte à la sécurité des personnes ou des biens affectés aux Services délégués, ou est de nature à interrompre l'exploitation.

Si, à l'expiration du délai qui lui est imparti par injonction, le Délégué n'a pas satisfait aux obligations pour lesquelles il était défaillant ou fautif, la déchéance peut être prononcée à ses torts, frais et risques.

La déchéance entraîne l'exclusion définitive du Délégué de l'exploitation des Services de propreté et l'obligation pour lui de supporter les conséquences pécuniaires de l'ensemble des mesures prises par le Délégué pour assurer la continuité des Services. A cette fin, le Délégué pourvoit à l'exploitation des Services délégués par ses propres moyens.

Dans cette hypothèse, le Délégué, substitué au Délégué, peut racheter les Biens Propres du Délégué, à un prix fixé à l'amiable ou à dire d'expert.

62.2. Autres cas de déchéance

Le Délégué peut être immédiatement déchu du Contrat dans les cas suivants :

- Dissolution anticipée de la société délégué ;
- Liquidation judiciaire assortie ou non d'une autorisation de continuation de la société délégué ;
- Règlement judiciaire, si le Délégué n'est pas autorisé à continuer l'exploitation ;
- Faillite concernant le Délégué ;
- Décès du Mandataire de la société Délégué et son non remplacement dans un délai d'un mois ;
- Et en cas de modification, par rapport à la situation prévalant au jour de la signature du Contrat de gestion Délégué, des conditions du contrôle par ses actionnaires de son capital social sans accord préalable du Délégué qui, en cas de refus, devra être motivé.
- La déchéance intervient aux torts, frais et risques du Délégué dans les conditions prévues à l'article ci-dessous.



62.3. Effets de la déchéance

Au jour de la déchéance, quelle qu'en soit la cause, le Délégataire déchu a l'obligation de mettre à la disposition du Délégant, et à sa demande, les moyens affectés à la gestion et à l'exploitation du service délégué, notamment le personnel d'encadrement et d'exécution, et tous les biens nécessaires au service délégué, durant toute la période nécessaire à la mise en place du nouveau régime d'exploitation et pendant au moins six (6) mois à compter de la date de la déchéance.

L'ensemble des conséquences pécuniaires des opérations destinées à assurer la continuation du service délégué durant la période nécessaire à la mise en place du nouveau régime d'exploitation sont à la charge du Délégataire déchu pendant une période maximum de six (6) mois, sans préjudice de l'application de l'article 61 ci-dessus.

ARTICLE 63. MISE EN REGIE PROVISoire ET SUBSTITUTION D'OFFICE

En cas de manquement fréquemment répété, de manquement grave ou de faute grave du Délégataire dans l'exécution des obligations mises à sa charge par la Convention de gestion déléguée, notamment si la sécurité ou la salubrité publique est menacée ou si le Service délégué n'est rempli que partiellement, le Délégant lui enjoint, par notification écrite décrivant précisément les manquements reprochés, d'y remédier dans un délai déterminé, commençant à courir au jour de la réception de la notification, et qui ne peut, sauf circonstances exceptionnelles, être supérieur à dix (10) jours francs.

Si, à l'expiration du délai qui lui est imparti par l'injonction, le Délégataire ne satisfait pas aux obligations pour lesquelles il est défaillant ou fautif, le Délégant peut, aux frais et risques du Délégataire, prendre l'une ou l'autre des mesures suivantes :

- Mise sous séquestre du contrat de gestion délégué par l'établissement d'une régie provisoire, totale ou partielle, aux torts, frais et risques du délégataire ou
- Substitution d'une autre entreprise au Délégataire défaillant, en vue de remédier au manquement ou à la faute ayant donné lieu à la mise en demeure, et ce jusqu'au rétablissement de la situation normale.

Pendant la durée de la mise en régie provisoire ou jusqu'au rétablissement de la situation normale, le contrat de gestion délégué est suspendu en tout ou partie.

Le Délégant peut prélever d'office sur le montant de la garantie prévue à l'article 52.2 ci-dessus toute dépense rendue nécessaire dans le cadre de l'application du présent article.

ARTICLE 64. PÉNALITÉS CONTRACTUELLES

Dans l'hypothèse où le service ne serait pas effectué sur tout ou partie de la zone à desservir, pour des raisons inhérentes au Délégataire et sauf en cas de grève du personnel ou de conditions exceptionnelles rendant le service impossible ou anormalement dangereux, le Délégataire devra supporter des pénalités dont la nature et les montants figurent dans le tableau ci-dessous.

Les pénalités fixées ci-dessous ne seront pas appliquées au Délégataire pendant la période de transition de trois (3) mois à compter de la date d'entrée en vigueur du contrat de gestion déléguée.

Les pénalités dues, le cas échéant, par le Délégataire seront prélevées en priorité sur sa provision (décomptes mensuels) ou sur la caution de bonne exécution.



Le manquement constaté et la pénalité y afférente seront notifiés par écrit au Délégataire par le Délégant.

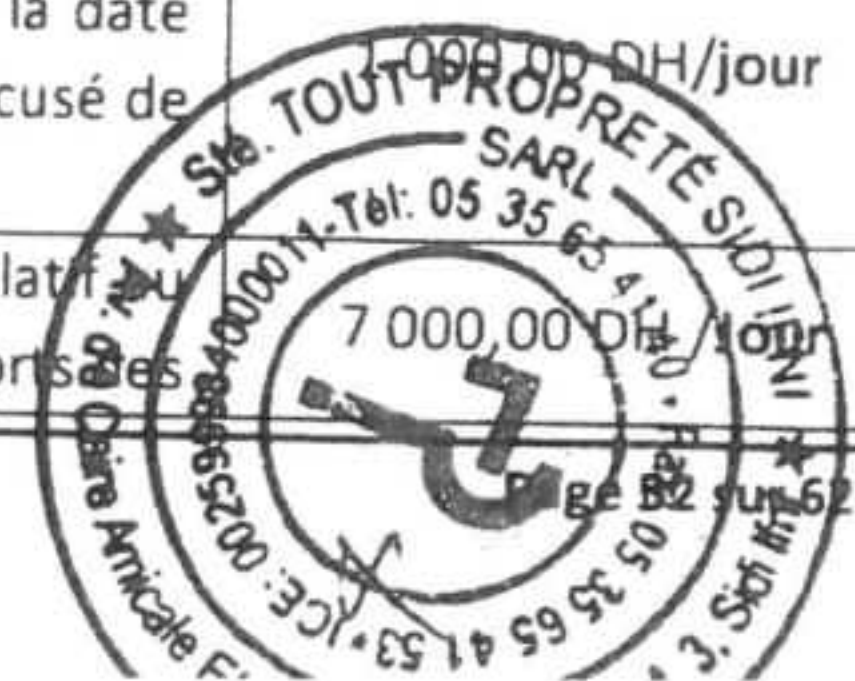
L'application par le délégant des pénalités contractuelles doit se faire, conformément à la circulaire de monsieur le ministre de l'Intérieur portant le numéro 17-887 du 11 Décembre 2012 relative à la gestion déléguée des services des déchets ménagers, selon les étapes suivantes :

- L'établissement d'un premier constat, par le contrôleur du délégant, de l'infraction et mise en demeure du délégataire, en lui accordant un délai de 24 heures pour mettre fin à l'infraction constatée ;
- Dans le cas où le délégataire n'a pas mis fin à l'infraction en question dans le délai imparti, un deuxième constat est établi sous les 24 Heures qui suivent et ce, en présence du délégataire ;
- Si le délégataire n'obtempère pas dans les délais sus visés et laisse persister l'infraction, il est fait procéder à la mise en application de la pénalité en question.

Il est bien entendu que le contrôle doit être synchronisé avec le planning des opérations du délégataire et ne devrait pas être effectué plus de trois (3) heure après le passage du délégataire, sachant que le plafond mensuel des pénalités, lorsqu'il est prévu dans le contrat, doit être respecté sans possibilité de report au mois suivant.

Tableau 9 - Tableau des Pénalités contractuelles appliquées pour le service de la collecte et du nettoyage des déchets

N°	NATURE DE L'INFRACTION	MONTANT DE LA PÉNALITÉ
I. <u>Exploitation du Service</u>		
1	Secteur non collecté ou non balayé	10.000,00/Jour
2	Déchets laissés sur place (non collectés ou non balayés) ou mal ramassés dans un délai de 2 heures après réclamation faite par Le Délégant au délégataire.	2.500,00/Jour
3	Déviations d'itinéraire non autorisée par Le Délégant.	500,00/Jour
4	Non-respect des horaires sans motif et sans l'accord du Délégant.	1.000,00/Jour
5	Boulevard, rue ou place non balayés.	1.000,00/Jour
6	Points noirs non éradiqués	5.000,00/Jour
7	Déchets balayés mais non évacués en fin de journée au lieu de vidage.	1.000,00/Jour
8	Artères ou place non lavée	5.000,00/Jour
9	Poubelle ou conteneur détérioré et non remplacé dans un délai de 24 heures après signalement par Le Délégant.	100,00/Jour/ poubelle ou conteneur
10	Véhicule considéré pollué, non remplacé dans un délai de 24 heures après son signalement par le Délégant au Délégataire.	2.000,00/Jour
11	Véhicule mal chargé et répandant des ordures sur la voie publique.	1.000,00/Jour
12	Véhicule employé sur la tournée en mauvais état.	500,00/Jour
13	Véhicule présenté à la rue en mauvais état, mal propre ou non peint.	500,00/Jour
14	Terrains vagues contenant des déchets non ramassés	3.000,00/Jour
15	Non-respect du lieu de vidage sans l'accord préalable du Délégant.	2.500,00/Jour
16	Tout personnel ivre ou inconvenant durant l'exercice du travail, ou se trouvant en tenue de travail agréée par Le Délégant en dehors de son lieu de travail.	100,00/Jour/personne
17	Consignes de sécurité non respectées par le personnel durant l'exercice du travail.	500,00/Jour
18	Non-respect des obligations d'organisation interne	500,00/Jour
II. <u>Remise des documents contractuels</u>		
18	Retard dans la présentation du Budget annuel dans le respect des dispositions de de la Convention ou présentation incomplète (calculé par jour de retard) (le délai considéré est celui entre la date contractuelle de transmission et la date à laquelle l'ensemble des documents sera communiqué avec accusé de réception du Délégant).	1.000,00 DH/jour
19	Non remise dans les délais ou remise jugée incomplète d'un des documents prévus par l'Article 43 relatif au rapport annuel (compte rendu technique, compte rendu de gestion, compte rendu financier et les rapports	7 000,00 DH/jour



Convention de la Gestion déléguée du Service Public des Déchets Ménagers et Assimilés (Collecte et Nettoyement)

	commissaires aux comptes) (le délai considéré est celui entre la date contractuelle de transmission et la date à laquelle l'ensemble des documents prévus par l'Article 41 sera communiqué avec accusé de réception du Délégant).	
20	Rapport technique ou financier annuel non conforme lors de la deuxième remise dans le mois qui suit la remise des remarques (Les pénalités sont cumulables si les deux rapports ne sont pas conformes)	100.000,00 Dhs par rapport
21	Rapport technique ou financier annuel non conforme lors de la troisième remise dans le mois qui suit la remise des remarques (les pénalités sont cumulables si les deux rapports ne sont pas conformes)	300.000,00 Dhs par rapport
22	Rapport technique ou financier annuel non conforme lors de la quatrième remise dans le mois qui suit la remise des remarques (les pénalités sont cumulables si les deux rapports ne sont pas conformes)	Résiliation du marché aux torts du Délégataire
23	Non communication de données à la structure de contrôle sur les aspects techniques, économiques, sociaux, financiers et comptables, au-delà des 7 jours qui suivent le jour de la demande	10.000,00 Dhs par jour calendaire de retard
24	Non envoi des rapports d'audit au Délégant le jour de la remise du rapport par l'auditeur	50.000,00 Dhs par rapport
25	Non remise du rapport journalier.	500,00/Jour
26	En cas de non production de tout autre document demandé dans le cadre du contrat, après mise en demeure du Délégant restée sans réponse pendant trois jours francs (décompté à partir de la date de réception de la mise en demeure jusqu'à la réception du document)	3 000,00 DH /Jour
27	Obstruction au Contrôle physique ou documentaire du Délégant ou entités mandatées par elle, sans justificatif acceptable par le Délégant. La Pénalité est applicable sur constat faisant l'objet d'un procès-verbal ou par huissier de justice.	10.000,00 DH/ infraction et par jour
28	Non tenue ou mauvaise tenue du registre ou système informatique d'enregistrement des personnes entrant au site ou de réception et pesée des déchets entrants ou réception et pesée de déchets dans la zone d'enfouissement, après mise en demeure du Délégant restée sans réponse pendant trois jours francs.	1.000,00 DH / infraction et par Jour
29	Non communication d'une convention, d'un Contrat ou d'un marché avec les tiers dans un délai de 15 jours à compter de sa signature et qui a été préalablement accepté par le Délégant.	500 DH/jour
30	Passation d'une convention, d'un Contrat ou d'un marché avec les tiers sans accord préalable du Délégant. Au Constat. La pénalité court entre la date de signature et la date de résiliation ou la date d'acceptation par le Délégant. En plus, le Délégant se réserve le droit de refuser la prise en considération des dépenses si le Contrat, la convention ou le marché se rapporte aux investissements.	5% du montant /mois
31	L'interruption d'accès aux informations à distance par le Délégant aux systèmes d'informations du Délégataire pour une durée d'une semaine, sans justificatif acceptable par le Délégant. La Pénalité pour ce cas est applicable sur impression des pages d'erreurs d'accès par le Délégant faisant état des délais d'interruption d'accès à partir du système mis en place.	2.000,00 DH par jour à compter de la semaine
III. Investissements contractuels		
32	Véhicule ou matériel non fourni dans les délais prévus	1/1000 de sa valeur d'acquisition par jour de retard
33	En cas de non-conformité constatée des ouvrages, après mise en demeure du Délégant restée sans réponse pendant trois jours francs (La non-conformité est constatée soit au cours des travaux ou à la réception de l'installation, par rapport aux dispositions contractuelles, et ce pour les modifications n'ayant pas fait l'objet d'un accord préalable par écrit du Délégant, au cours des études d'exécution et de la réalisation). La pénalité court à compter de la date de notification écrite et la date de remise en état dans le respect des dispositions contractuelles	20 000 DH/Jour calendaire
34	Investissement non réalisé dans les délais contractuels : Retard dans la réalisation des investissements sans justificatif accepté par le Délégant. Cette pénalité est une pénalité de réalisation physique, l'investissement est considéré réalisé s'il est mis en service. Dans le cas où il serait tributaire d'un autre projet, le Délégant peut se baser sur la réception provisoire sans réserves. Elle est applicable à compter du début de la troisième année du Contrat (concernant les investissements de l'année 1) puis à compter de chaque date anniversaire du Contrat.	1% de sa valeur de réalisation par mois de retard, plafonné à 12% du montant total de l'investissement concerné.
35	En cas de retard dans la fourniture du matériel d'exploitation après mise en demeure du Délégant restée sans suite pendant trois jours francs	3 000,00 DH /Jour
36	Défaut d'entretien ou de maintenance des ouvrages, bâtiments ou site de la gestion déléguée, la pénalité est appliquée : suite à un constat faisant l'objet d'un procès-verbal entre les parties resté sans suite pendant sept (7) jours fermes ou ; suite à une mise en demeure constatant le défaut resté sans suite pour une durée de sept (7) jours fermes	3 000,00 DH/Jour



Convention de la Gestion déléguée du Service Public des Déchets Ménagers et Assimilés (Collecte et Nettoyement)

	compter de la date de réception de la mise en demeure et ce jusqu'à la date de commencement effectif des travaux en question sur la base du délai notifié par le Délégrant ou sur la base d'un engagement de délais de réalisation arrêté en commun accord entre les parties.	
37	Non communication des justificatifs de réalisation des investissements que ceux-ci soient en cours de réalisation ou achevés. La pénalité court à compter de 15 jours à partir de la date de la réception de la demande du Délégrant ou le SPC jusqu'à la date de la communication des informations.	3000,00 DH /Jour



CHAPITRE X. BORDEREAU DES PRIX

Tableau 10 - Bordereau des prix – Détails estimatifs

N°	Collecte Désignation	Unité	Quantité	Prix Unitaires, DH-HT	Montant total annuel forfaitaire DH-HT
1	Collecte et évacuation des déchets ménagers et assimilés y compris les déchets verts, gravats et encombrants.	Forfait annuel	1	2 541 106,97	2 541 106,97
Total rémunération « Collecte » en DH - HT :					2 541 106,97
N°	Nettoyement Désignation	Unité	Quantité	Prix unitaires, DH HT/j	Montant annuel forfaitaire en DH, HT
2	Balayage manuel des voies et places publiques	Forfait journalier	364	2 881,45	1 048 849,88
3	Nettoyement manuel des plages	Forfait journalier	101	1 985,31	200 516,31
Total rémunération du « Nettoyement » en DH - HT					1 249 366,19
Total général Collecte et Nettoyement en DH HT y compris la valeur résiduelle du matériel communal repris					3 790 473,16
Valeur résiduelle du matériel communal repris					207 142,86
Total général Collecte et Nettoyement en DH HT valeur résiduelle du matériel communal repris non comprise					3 583 330,30
TVA : (20%)					716 666,06
Total général en DH TTC					4 299 996,36

Arrêté Le Présent Bordereau Des Prix Détail Estimatif (TTC) A La Somme De :

QUATRE MILLIONS DEUX CENTES QUATRE VINGT DIX NEUF MILLES NEUF CENTES QUATRE VINGT SEIZE DIRHAMS TRENTE SIX CENTIMES



CHAPITRE XI. DISPOSITIONS DIVERSES

ARTICLE 65. DROIT APPLICABLE

Le contrat de gestion déléguée est régi, exécuté et interprété selon le droit marocain.

ARTICLE 66. LANGUE DU CONTRAT – UNITES DE MESURE

Les parties conviennent que les documents du Contrat sont rédigés en langue française

La correspondance, la facturation, les notes, rapports et documents des parties sont rédigés en langues arabe ou française.

Les seules unités de mesure admises sont celles du système international d'unité.

ARTICLE 67. LUTTE CONTRE LA FRAUDE ET LA CORRUPTION

Tout acte de fraude ou corruption engageant le personnel du Déléguant doit être signalé par le Délégataire ; le Déléguant se réservant le droit d'engager les poursuites judiciaires.

ARTICLE 68. REGLEMENT DES DIFFERENDS ET DES LITIGES

Tout différend né de la Convention de Délégation ou du Cahier des Charges qui pourrait s'élever entre les Parties doit être soumis à une procédure préalable obligatoire de conciliation.

La procédure de conciliation suivra les trois (3) étapes suivantes :

ARTICLE 69. CONCILIATION PREALABLE

Le Déléguant ou le Délégataire devra saisir, par lettre recommandée avec avis de réception, le Comité de suivi mis en place. Dans un délai de quinze (15) jours après réception de la réclamation, le Comité de suivi réunira les parties et tentera de les aider à trouver un accord amiable. En cas d'accord entre le Déléguant et le Délégataire, cet accord donnera lieu à un procès-verbal qui devra être signé sur-le-champ par les parties et transmis, pour information, au Ministre de l'intérieur ou à son délégué. Les parties s'engagent, dans un délai de quinze (15) jours à compter de la signature de cet accord, à prendre toute(s) mesure(s) utile(s) tendant à rendre exécutoire cet accord, conformément aux lois et règlements en vigueur ;

En cas de constat d'échec de cette première étape par le Comité de suivi, le Déléguant ou le Délégataire devra, dans un délai de quinze (15) jours à compter de cette date, saisir, par lettre recommandée avec avis de réception, le Wali ou le Gouverneur. Dans un délai ne pouvant excéder trente (30) jours après réception de la réclamation, le Wali ou le Gouverneur réunira les parties et tentera de les aider à trouver un accord amiable. Le Wali ou le Gouverneur pourra se faire assister par tout expert (expert technique, médiateur, etc.) qu'il jugera utile. En cas d'accord entre le Déléguant et le Délégataire, cet accord donnera lieu à un procès-verbal qui devra être signé sur-le-champ par les parties et transmis, pour information, au Ministre de l'intérieur ou à son délégué. Les parties s'engagent, dans un délai de quinze (15) jours à compter de la signature de cet accord, à prendre toute(s) mesure(s) utile(s) tendant à rendre exécutoire cet accord, conformément aux lois et règlements en vigueur ;

En cas de constat d'échec de cette deuxième étape par le Wali ou le Gouverneur, le Déléguant ou le Délégataire devra, dans un délai de quinze (15) jours à compter de cette date, saisir par lettre



recommandée avec avis de réception, le Ministre de l'intérieur (ou son délégué). Dans un délai ne pouvant excéder trente (30) jours après réception de la réclamation, une commission composée d'un représentant de la Direction des Affaires Juridiques, des Etudes, de la Documentation et de la Coopération, d'un représentant de la Direction des Finances Locales et d'un représentant de toute(s) autre(s) Direction(s) concernée(s) réunira les parties et tentera de les aider à trouver un accord amiable. En cas d'accord entre le Déléguant et le Délégataire, cet accord donnera lieu à un procès-verbal qui devra être signé sur-le-champ par les parties. Les parties s'engagent, dans un délai de quinze (15) jours à compter de la signature de cet accord, à prendre toute(s) mesure(s) utile(s) tendant à rendre exécutoire cet accord, conformément aux lois et règlements en vigueur.

Les coûts éventuellement liés aux différentes étapes de cette conciliation seront partagés à parts égales entre le Délégataire et le Délégant.

Dans le cas où un règlement amiable est impossible ou n'aboutit pas dans les délais prescrits ci-dessus, le différend sera réglé conformément à la procédure arbitrale définie ci-après.

ARTICLE 70. ARBITRAGE PAR UN TRIBUNAL ARBITRAL

Les parties consentent par les présentes à soumettre tout différend auquel la présente Convention pourrait donner lieu à un Tribunal arbitral composé de trois arbitres dont l'un désigné par le Délégant, l'autre par le Délégataire et le troisième arbitre désigné d'un commun accord par les deux premiers arbitres.

Si les deux arbitres désignés par les parties ne se sont pas mis d'accord dans un délai de trente (30) jours, sur le choix du troisième arbitre, chacune des deux parties sera en droit de demander au Président du tribunal administratif compétent de désigner d'office le troisième arbitre.

Le Tribunal arbitral rendra sa sentence dans les cent quatre-vingt (180) jours à compter de la désignation du troisième arbitre, sauf accord des parties de reporter la décision à une date ultérieure.

La décision des arbitres prise à la majorité d'entre eux, après avoir entendu les parties, sera définitive et engagera les deux parties par la seule notification qui leur sera faite de la sentence par le Tribunal arbitral.

Le Tribunal arbitral siégera à la ville d'Agadir, la langue de travail étant le français.

Chaque partie au différend ou au litige supportera le coût de l'arbitre qu'elle désigne. Les autres coûts de l'arbitrage sont partagés à égalité entre les parties.

Les arbitres, en prononçant la sentence, diront s'il y a lieu à exécution provisoire. Les parties s'engagent à exécuter fidèlement et intégralement la sentence. La partie qui refuserait de s'exécuter restera chargée de tous les frais et droits auxquels la poursuite en exécution judiciaire de ladite sentence aura donné lieu.

Les arbitres trancheront le litige conformément aux règles de droit et statueront en dernier ressort, les parties renonçant à l'appel quels que soient la décision et l'objet du litige.

ARTICLE 71. NOTIFICATIONS

Toute injonction ou notification adressée en application du Contrat sera soit délivrée par porteur contre cachet de réception soit adressée par lettre recommandée avec accusé de réception.

Les notifications ou injonctions prévues par le Contrat sont valablement effectuées à l'adresse des domiciles en sus.



Toute notification devra être faite aux adresses indiquées au contrat.

Le Délégataire s'interdit de rejeter toute notification provenant du Délégant.

ARTICLE 72. MODIFICATION DU CONTRAT

La présente Convention ne peut être modifiée que d'un commun accord entre les Parties. Ces modifications devront faire l'objet d'un avenant approuvé par l'Autorité de tutelle.

ARTICLE 73. PORTEE DES ARTICLES

Aucun des articles de la Convention n'a un caractère déterminant sur l'ensemble de la Convention, et la nullité d'un ou plusieurs d'entre eux n'entraînera pas la nullité de la Convention.

De plus, les Parties conviennent de faire tous leurs efforts au cas où l'un ou plusieurs articles de la Convention viendraient à être frappés de nullité ou d'illégalité ou deviendraient inapplicables afin de rétablir la validité de ces articles ou de les remplacer par de nouveaux articles à même de respecter l'esprit de la présente Convention de gestion déléguée et du cahier des charges.

ARTICLE 74. INTEGRALITE DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE

Au cas où l'une des dispositions du Contrat serait entachée de nullité, la validité de celle-ci ne sera pas remise en cause dans la mesure où les dispositions économiques et financières du Contrat ne seraient pas affectées.

A cet effet, les parties prendront toutes les dispositions nécessaires, tout en respectant l'esprit du Contrat et l'intérêt du service public et des parties.

ARTICLE 75. ENREGISTREMENT ET FRAIS DIVERS

Les frais, droits et honoraires auxquels l'établissement et l'enregistrement du Contrat pourraient donner lieu sont à la charge du Délégataire.

ARTICLE 76. SORT DES CONTRATS, OBLIGATIONS, DETTES ET RESPONSABILITES DU DELEGATAIRE EN CAS D'EXPIRATION DE LA CONVENTION

Tous les contrats avec des tiers, et nécessaires à l'exploitation, sont passés par le Délégataire, dans la limite de la durée de la Convention de délégation de service public.

En cas de résiliation anticipée, le Délégant se réserve le droit de poursuivre ou de faire poursuivre par un tiers de son choix, les contrats et engagements que le Délégataire aura passés jusqu'au terme normal initialement stipulé, pour son compte, avec des tiers pour l'exécution de la Convention de Délégation.

En cas de poursuite de l'un des contrats susvisés, le Délégant se substituera, ou se fera substituer, dans les droits et obligations du Délégataire, sans que celui-ci ou son contractant ne puissent en aucune manière s'y opposer.

En cas de non poursuite, le Délégant ne pourra en aucune façon voire sa responsabilité recherchée ni être tenue au versement d'une quelconque indemnité au bénéfice du Délégataire ou de son cocontractant.

Le Délégataire devra veiller à ce que soient insérées dans les contrats qu'il passe avec les stipulations propres à permettre l'application du présent article.



A l'expiration du Contrat quelle qu'en soit la cause, le sort des contrats, obligations, dettes et responsabilités du Délégué est traité comme suit, sous réserve de l'application des dispositions spécifiques complémentaires prévues aux autres articles de la Convention :

- S'agissant des accords de sous-traitance et des autres contrats concourant à l'exploitation du service délégué hors que les contrats d'emprunts, l'intégralité des droits et obligations du Délégué est transférée au Déléguant par notification de ce transfert au co-contractant concerné, à l'initiative de l'une ou de l'autre des Parties. Cette notification indique que le Délégué est dégagé de toute obligation à l'égard du sous-traitant. Le Déléguant succède au Délégué et prend à la date de notification l'intégralité de ses droits et obligations nés de ces contrats. Le Délégué informe ses cocontractants de la faculté de substitution conférée au Déléguant, par l'insertion de clauses contractuelles appropriées ;
- Les contrats et obligations autres que ceux mentionnés ci-dessus, notamment les engagements à l'égard du personnel ou les contrats d'emprunts bancaires restent du ressort du Délégué.

Le Délégué conserve toute créance et demeure tenu d'acquitter toutes les charges et dettes dont le fait générateur est antérieur au terme de la Convention de délégation lorsqu'elles ne sont pas reprises par le Déléguant.

ARTICLE 77. REGLEMENT DES COMPTES DE LA DELEGATION

A l'expiration du Contrat quelle qu'en soit la cause, un bilan de clôture des comptes de la délégation est dressé par le Délégué, avec l'approbation préalable du Déléguant, dans un délai maximal de six (6) mois à compter de l'expiration de la délégation.

Le Délégué réalise tous les comptes financiers en tenant compte de la reprise des stocks et des créances dues au Déléguant.

La trésorerie disponible, sauf celle du « compte d'exploitation » revient au délégué auquel il appartient de régler les arriérés de dépenses et de recouvrer les créances dues à la date d'expiration de la délégation.

ARTICLE 78. ELECTION DU DOMICILE

Pour les besoins du Contrat :

- Le Délégué élit domicile à son siège social à **Sidi Ifni**
- Le Déléguant élit domicile au siège de *la commune de Sidi Ifni*

Toute modification de ces coordonnées de chacune des parties devra se faire par lettre recommandée avec accusé de réception ou courrier porté avec accusé de réception, adressé à l'autre partie au moins trente (30) jours avant la date effective de ladite modification.

ARTICLE 79. MODELE DE CAUTION

Le Délégué établira la caution objet de l'article 53.2 selon le modèle ci-après.

ARTICLE 80. TEXTES GENERAUX APPLICABLES

Le Contrat et les relations s'établissant entre les parties seront régis par les lois et règlements en vigueur au Maroc, notamment, ceux applicables en matière de Gestion Déléguée.



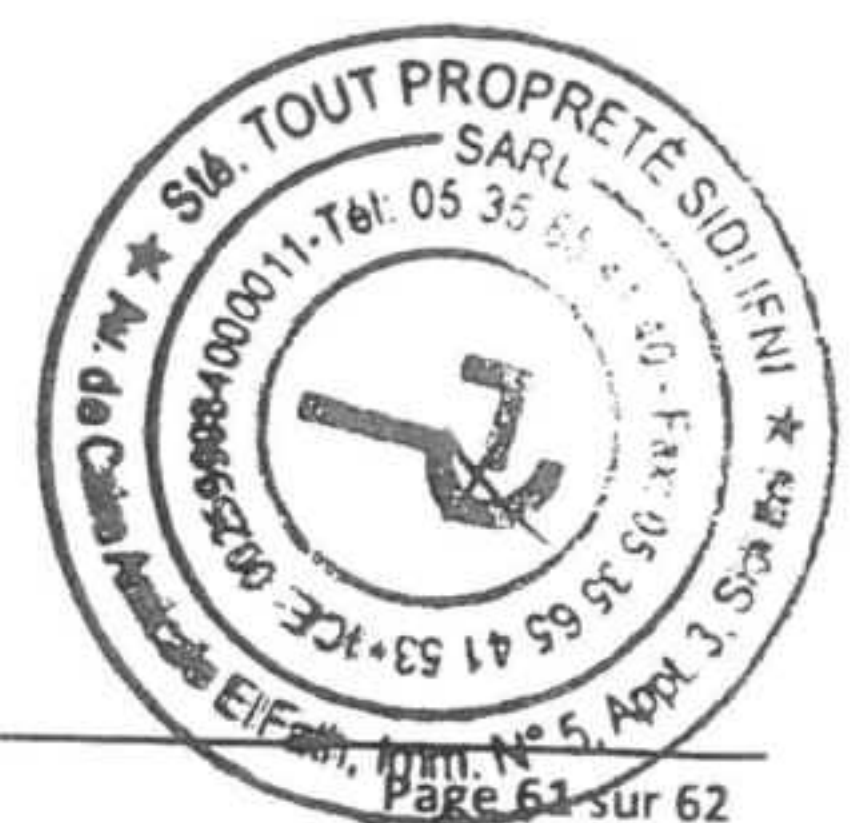
Le Délégué est soumis, en particulier, aux obligations découlant des textes ci-après tels qu'ils auront été modifiés ou complétés :

- Dahir n° 1-15-85 du 25 ramadan 1436 (7 Juillet 2015) portant promulgation de la loi n° 113.14 portant loi organique communale ;
- Loi n°28-00 relative à la gestion des déchets et à leur élimination : dahir n° 1-06-135 du 30 chaoual 1427 (22 novembre 2006, BO n° 5480 du 7 décembre 2006), et les décrets y afférents,
- Dahir n° 1-06-15 du 15 moharrem 1427 (14 février 2006) portant promulgation de la loi n° 54-05 relative à la Gestion Déléguée du service public ;
- Dahir n° 1-05-211 du 15 moharrem 1427 (14 février 2006) portant promulgation de la loi n° 44-03 modifiant la loi n° 9-88 relative aux obligations comptables des commerçants ;
- La loi n° 45-08 relatif l'organisation des finances des collectivités locales et de leurs groupements promulgués par Le décret N° 1-09-02 du 5 Safar 1430 (18/02/2009) ;
- Le décret n°2 -09-441 du 17 Moharrem 1431 (03 / 01 / 2010) portant règlement de la comptabilité publique des collectivités locales et de leurs groupements ;
- Le décret n° 2-99-1087 du 29 moharrem 1421 (04 mai 2000) approuvant le cahier des clauses administratives générales (C.C.A.G.T.) applicables aux marchés de travaux exécutés pour le compte de l'État ;
- Dahir n° 1.03.59 du 10 rabii I 1427 (12 mai 2003) portant promulgation de la loi n° 11.03 relative à la protection et la mise en valeur de l'environnement ;
- Dahir n° 1.03.60 du 10 rabii I 1427 (12 mai 2003) portant promulgation de la loi n° 12.03 relative aux études d'impact sur l'environnement ;
- Dahir n° 1.03.61 du 10 rabii I 1427 (12 mai 2003) portant promulgation de la loi n° 13.03 relative à la lutte contre la pollution de l'air ;
- Dahir n° 1.09.02 du 22 safar 1430 (18 Février 2009) portant loi n° 08.45 relative à l'organisation des dépenses des collectivités locales et de leurs groupements ;
- Dahir n°1.58.008 du 14 Chaabane 1377 (24-2-1958) portant statut général de la fonction public ;
- Décret n°2.03.703 du 18 ramadan 1424 (13 novembre 2003) relatif aux délais de paiement et aux intérêts moratoires en matière de marchés de l'Etat ;
- Décret n° 2.77.738 du Choual 1397 (27-9-1977) portant statut particulier du personnel communal
- Décret n° 2-09-608 du 11 safar 1431 (27 janvier 2010) modifiant et complétant le décret royal n°330-66 du 10 moharrem 1387 (21 avril 1967) portant règlement général de comptabilité publique ;
- Dahir des obligations et Contrats (DOC) ;
- Dahir n° 1-96-124 du 14 rabii II 1417 (30 août 1996) portant promulgation de la loi n° Loi 17-95 relative aux sociétés anonymes, telle que cette loi a été modifiée par la loi 20-05 (dahir n° 1-08-18 du 23 Mai 2008) ;
- Code du travail ;
- Législation en matière d'Accident du Travail, de Sécurité Sociale et d'Assurance Maladie Obligatoire ;
- Code du commerce ;
- Code des assurances ;
- Code Général des Impôts ;



- Arrêté Viziriel du 8 Joumada I 1372 (24 Janvier 1953) relatif à la police de la circulation et du roulage, tel qu'il a été complété, par le décret N° 2-97-377 fixant les normes d'émission de gaz d'échappement des véhicules automobiles, adopté en conseil de gouvernement en date du 3 Juin 1997 et en conseil des Ministres en date du 17 Janvier 1998 ;
- Les textes législatifs et réglementaires concernant l'emploi et la sécurité du personnel et les transports ;

Cette liste n'est ni exhaustive ni limitative.



ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
WILAYA DE DE LA REGION DE GUELMIM-OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI

Contrat de gestion déléguée N° : 04/2020

Délégataire : Société « TOUT PROPRETE SIDI IFNI SARL »

Montant total de la rémunération : 4 299 996,36 dh TTC (QUATRE MILLIONS DEUX CENTS QUATRE VINGT DIX NEUF MILLES NEUF CENTS QUATRE VINGT SEIZE DIRHAMS TRENTE SIX CENTIMES)

Objet : LA GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE SIDI IFNI COMPRENANT :

- LA COLLECTE ET L'EVACUATION DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES ;
- LE NETTOIEMENT DES VOIES ET PLACES PUBLIQUES, AINSI QUE L'EVACUATION DES PRODUITS DE NETTOIEMENT.

Adopté par le Président de la Commune de
SIDI IFNI

Lu et Accepté par le Délégataire



Sidi Ifni, le :

....., le :

Vu et Présenté par le Gouverneur de la Province de SIDI IFNI

Sidi Ifni, le :

Visa du Ministère de l'Intérieur

Rabat ,le :



بعدها مباشرة، اتفق أعضاء اللجنة على ترك البث حول هذه الاتفاقية للمجلس التداولي لاتخاذ ما يرام مناسباً من قرار.

السيد الرئيس: وبعد اطلاع السادة الاعضاء على ما جاء في تقرير اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمرافق العمومية والخدمات المتضمن لنص الاتفاقية أعلاه، أعطيت الكلمة للسيد مصطفى براقز مدير مكتب الدراسات SEGU لاعطاء مزيداً من التوضيحات بخصوص هذه النقطة .

مصطفى براقز : استهل السيد مصطفى براقز مداخلته بتقديم الشكر الجزيل للسيد الرئيس ولكافة السادة الأعضاء لاستدعائه للمشاركة في أطوار هذه الجلسة قصد تنوير المجلس التداولي بمستجدات الإتفاقية، حيث أورد أن الإطار القانوني الذي يؤطر التدبير المفوض هو 05-54 والذي يركز على مجموعة من الجوانب الإيجابية خاصة من الناحية المحاسبية لتدبير قطاع النظافة، كما أنه مرهون بمجموعة من الشروط كالتزام الشركة بتشغيل 48 عاملاً وذلك بعد تقديمها لتصورها الخاص لطريقة الاستغلال لتدبير قطاع النظافة بالمدينة، وهو ما استجابت له شركة TOUT PROPLETE التي قدمت أفضل عرض تقني ومالي وإداري بقيمة تصل تقريباً إلى 4 ملايين درهم لمدة سبعة (07) سنوات كاملة، حيث التزمت بموجبه بجمع النفايات المنزلية بجميع تراب الجماعة مستعينة في ذلك بمجموعة من الآليات كالشاحنة الضاغطة METASEUSE، كما أكد في سياق تدخله أن لجنة تقنية مختلطة مكونة من ممثلي جماعة وعمالة سيدي افني بالإضافة إلى السيد القابض ومكتب الدراسات قد استحدثت قصد الوقوف على مختلف التجهيزات التي استقدمت من قبل هذه الشركة بغرض الاشتغال بها في قطاع النظافة كالحاويات الكبيرة والصغيرة، بالإضافة إلى تمكين عمال النظافة من كافة حقوقهم الإجتماعية والسهر على سلامتهم الجسدية أثناء أداء واجبهم المهني.

ومن جانب آخر فقد أكد السيد مصطفى براقز أن جميع فصول هذه الإتفاقية النموذجية قد تمت صياغتها من قبل وزارة الداخلية بدءاً بالقيام بدراسة جدوى من قبل المصالح الجماعية مع وجوب التأشير عليها من قبل المصالح المركزية لوزارة الداخلية، وذلك بعد تأكدها من قدرة الجماعة من التعهد بالتزاماتها المالية إزاء الشركة.

كما تتخلل فصول هذه الاتفاقية مجموعة من الدعائر في حال إخلال الشركة بالتزاماتها العملية مضيافاً أنها تخضع لمراقبة المصالح الجماعية في عملية تتبع الأشغال والمصالح المحاسبية ذات الصبغة المالية وترفع في حقها تقارير شهرية وسنوية قصد تقييم سير أشغالها .

السيد الرئيس: بعد الاستماع الى هذا العرض القيم شكر السيد الرئيس مصطفى براقز مدير مكتب الدراسات SEGU التابع للمصالح الجماعية والذي أسندت عملية الإشراف على كافة الجوانب التقنية والإدارية المتعلقة بمشروع التدبير المفوض لقطاع النظافة بالمدينة.

بعدها طلب السيد الرئيس من السادة الأعضاء التفضل بطرح تساؤلاتهم واقتراحاتهم بخصوص هذه النقطة بدءاً بالسيد عزيز بوقشاب.

المناقشة :

عزيز بوقشاب : وفي سياق تدخله تساءل السيد عزيز بوقشاب النائب الرابع للرئيس حول مدى توفر الشركة على مستودع خاص لتخزين الآليات والعتاد.

السيد الرئيس : وللإجابة على هذا التساؤل تدخل السيد الرئيس عبد الرحمان فبيان مؤكداً أن الشركة هي من ستتكلف بالبحث عن مستودع خاص بها لتخزين آلياتها المستعملة بقطاع النظافة، سواء داخل أو خارج الوسط الحضري للمدينة، بعدها أعطيت الكلمة للسيد مدير مكتب الدراسات لإعطاء مزيداً من التوضيحات بخصوص هذا التساؤل.

مصطفى براقز : وتزكية لما جاء على لسان السيد الرئيس أوضح السيد مصطفى براقز مدير مكتب الدراسات أنه وبمجرد إعطاء الشركة أمر بالتنفيذ (ORDRE DE SERVICE) فإنها ملزمة بالقيام بمجموعة من التدابير الضرورية المرتبطة بالدراسة و البحث والتنقيب عن اليد العاملة المؤهلة لشغل مهمة عامل نظافة، ويمكن أن تمد لها الجماعة يد المساعدة لمدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر، أما بخصوص المستودع فالشركة لها من الموارد المالية ما يسمح لها بكرائه من طرف أحد الخواص بالمدينة .

ادريس اشنيض: فبعد أن تقدم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس ولممثل السلطة المحلية وللإسادة الأعضاء وللموظفين، طرح السيد المستشار ادريس اشنيض استفساراً جاء فيه أنه في حالة إخلال الشركة بواجبها وبعد استنفاد جميع المساطر الحبية أو ما يتعلق بالذعائر، هل هناك بند يتيح للمجلس فسخ هذه العقدة قبل انقضاء 07 سنوات .

مصطفى براقز : وللدرد على تساؤل السيد المستشار تدخل السيد مصطفى براقز مدير مكتب الدراسات الذي أوضح أن بنود الاتفاقية واضحة سيما تلك التي تتعلق بالذعائر في ظل إخلال الشركة بأحد التزاماتها بخصوص تدبير قطاع النظافة بالمدينة بدء بالانذارات في ظل تسجيل ملاحظات حول سير عملية الأشغال أو الآليات، بالإضافة إلى عدم احترام أوقات الديمومة المتعارف عليها، وفي هذا الصدد أورد هذا الأخير أن عدم استبدال حاوية مكسورة من شأنها تغريم الشركة مبلغ 500 درهم بعد أربع ساعات من انذارها، مضيفاً أن الذعائر تختلف باختلاف نوع الإخلال الصادر من طرف الشركة، فإذا كان يتعلق فقط بالهفوات البسيطة جاز للجماعة أن تفعل ما يصطلح عليه LA MISE EN DEMEURE وذلك لإصلاح هذا العطب في مدة أقصاها 48 ساعة، أما في حالة تسجيل إخلال كبير متعمد فإن الجماعة من حقها تفعيل LA MISE EN REGIE PROVISOITRE على أساس أن تقوم الجماعة مقام الشركة في عملية تسيير هذا المرفق لمدة شهر كامل مع إمكانية إسترجاع الاعتمادات المالية الموضوعة تحت تصرف الشركة عن طريق تعيين السيد القابض لمحاسب من أجل تتبع مالية الشركة ضماناً لاستمرارية هذا المرفق الحيوي بالمدينة، وفي حال ما لم يتم التعامل مع هذا المشكل وتسجيل تمادي الشركة في خرقها للبنود سيما تصحيح الاختلالات المسجلة بحقها لمدة شهر على أبعد تقدير، يحق للجماعة مباشرة عملية فسخ هذه الاتفاقية بصفة قانونية، وفي حالة عدم مقدرة الجماعة عن تسيير قطاع النظافة بعد فسخ الاتفاقية فقد جاز لها الإتيان بشركة أخرى تقوم مقام الشركة الأولى وفق منظور جديد سيتيح لها مباشرة أعمالها حال التوقيع على اتفاقية جديدة.

ومن أجل التغلب على مختلف المشاكل والإكراهات التي تواجه الشركة والجماعة على حد سواء تجتمع لجنة المراقبة LA COMITE DE SUIVI التي يترأس أشغالها السيد العامل للنظر إلى مختلف التعرضات والمشاكل المستعصية قصد إيجاد الحلول المناسبة لها في أفق استمرار هذا المرفق لتقديمه خدمات لسكان المدينة .

وبعد نقاش مستفيض أحال السيد الرئيس هذه النقطة على التصويت طبقاً للقانون.

هذا وتجدر الإشارة إلى انسحاب السيد عمر بوفيم من أشغال هذه الجلسة مباشرة بعد التصويت على

النقطة الثانية.

النقطة المتعلقة ب: الدراسة والمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.

= إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية ليوم 10 شتنبر 2020، خلال الجلسة العلنية الاولى، المنعقدة بتاريخ: الخميس 10 شتنبر 2020.

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادتين 83 و 92 منه.

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: الدراسة والمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.

- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين : 21

- عدد الأصوات المعبر عنها : 21

- عدد الأعضاء الموافقين: 21 وهم السادة: عبد الرحمان فييان _ رشيد هرباز _ ادريس الفقراوي _ عزيز بوقشاب _ ثورية المرافق _ مبارك ابجري _ لحسن لكواس _ فاطمة بنطالب _ احمد الكزار _ عمار بهوش _ فاطم الزهراء صادق _ سعيد لاشكر _ الحسين المزدوغي _ عمار بوالحليب _ عزيز بزايو _ الطاهر واسعيد _ محمد ايجوي _ محمد بابرياش _ ابراهيم كدلولي _ ادريس اشنيص _ ابراهيم زويكة.

- عدد الأعضاء الراضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت: 00

بقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة سيدي افني بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر يقضي بالموافقة على الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني وشركة TOUT PROPLETE SIDI IFNI المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة بالمدينة كما هو وارد بصلب المحضر أعلاه.

توقيع كاتب المجلس
الحسن الكواس

توقيع رئيس المجلس
عبد الرحمان فييان

النقطة الثالثة

الدراسة والمصادقة على إتفاقية الشراكة والتعاون ما بين جماعة سيدي افني و مجلس جهة كلميم واد نون والمديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- من أجل المساهمة في إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل بحي المحيط سيدي افني

العرض :

السيد الرئيس : تناول الكلمة بصدد هذه النقطة السيد عبد الرحمان فييان رئيس المجلس الجماعي حيث أشار إلى أن الأمر يتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع إتفاقية شراكة وتعاون ما بين جماعة سيدي افني ومجلس جهة كلميم واد نون والمديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - من أجل إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل بحي المحيط سيدي افني، والتي كانت موضوع اجتماع اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمرافق العمومية والخدمات كما يلي :

تقرير اللجنة:

الدراسة والمصادقة على إتفاقية الشراكة والتعاون ما بين جماعة سيدي افني و مجلس جهة كلميم واد نون والمديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- من أجل المساهمة في إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل بحي المحيط سيدي افني

بعدها مباشرة اقترح السيد أحمد الكزار رئيس اللجنة من الحضور الكريم البدء في مناقشة النقطة الثانية وذلك لارتباطها بحضور ممثل مصلحة اشغال التطهير السائل بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الماء- كلميم، ثم طلب منهم الاطلاع على فحوى إتفاقية الشراكة والتعاون ما بين جماعة سيدي افني و مجلس جهة كلميم واد نون والمديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- من أجل المساهمة في إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل بحي المحيط سيدي افني، قصد تعميق النقاش حولها كما يلي:

اتفاقية الشراكة رقم...../2020:

لأجل إنجاز مشروع:

**المساهمة في إنجاز شبكة التطهير السائل
لحي المحيط - دوار تمحروشت - بسيدي افني**

بين

▪ عمالة إقليم سيدي افني

▪ مجلس جهة كلميم - واد نون

▪ جماعة سيدي افني

▪ المديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -
قطاع الماء -

ديباجة

- بناء على القانون التنظيمي رقم 111.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) المتعلق بالجهات.
- بناء على القانون التنظيمي رقم 112.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) المتعلق بالعمالات والاقاليم .
- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 الصادر بتنفيذه الظهير لاشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 78.00 بمثابة ميثاق جماعي كما وقع تغييره وتتميمه بالظهير الشريف رقم 1.03.82 الصادر في 20 من محرم 1424 (24 مارس 2003) بتنفيذ القانون رقم 01.03 .
- بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.584 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) بشأن تنظيم مالية الجماعات المحلية وتكثلاتها كما وقع تغييره.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.89.187 الصادر في 21 من ربيع الثاني 1410 (21 نوفمبر 1989) بتنفيذ القانون رقم 30.89 بشأن النظام الجبائي للجماعات المحلية وتكثلاتها.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.103 الصادر في 18 من صفر 1392 (3 ابريل 1972) بشأن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب كما وقع تغييره بالقانون رقم 31.00 بتاريخ 1 سبتمبر 2000 .
- بناء على مداورات مجلس جهة كلميم واد نون برسم دورته المنعقدة بتاريخ
- و بناء على مداورات مجلس جماعة سيدي افني برسم دورته المنعقدة بتاريخ

فإن .

- عمالة إقليم سيدي افني ممثلة من طرف السيد عامل الإقليم
- مجلس جهة كلميم - واد نون ممثل من طرف السيدة رئيسة مجلس الجهة،
- جماعة سيدي افني ممثلة من طرف السيد رئيس الجماعة.

من جهة،

و

السيد المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الماء-

من جهة أخرى،

اتفقوا على ما يلي:

المادة 1: الهدف.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة وذلك لإنجاز شبكة التطهير السائل بجي المحيط -سيدي افني- وفق الإعتمادات المحددة بالدراسة المتعلقة بها.

المادة 2: التكلفة الإجمالية ومحتويات المشروع.

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع ب: 16.253.700,00 درهم

و يحتوي على: أشغال الحفر - مد القنوات - الهندسة المدنية.

وترفق هذه الاتفاقية ببطاقة تقنية مفصلة حوله.

المادة 3: مدة و تاريخ صلاحية الاتفاقية.

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل كافة المتعاقدين و تنتهي صلاحيتها فور استنفاد كافة المقتضيات الواردة بها.

المادة 4: الشركاء ومساهماتهم.

أ - يحدد عقد الاتفاقية الأطراف المعنية وكذا مساهماتهم المالية و العينية التي سترصد لإنجاز المشروع المشار إليه على النحو الآتي:

-جمعة كلميم واد نون : 8.126.850,00 درهم

-جماعة سيدي افني: 8.126.850,00 درهم

-المديرية الجهوية كلميم واد نون : المواكبة والتتبع والمصاحبة التقنية .

ب - يتم ربط مساكن المستفيدين بعد استخلاص الجماعة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - لكافة مستحقاتها من لدن المستفيدين وفقا للمساطر والقوانين الجاري بها العمل .

المادة 5: المبادئ المؤسسة لعقد الشراكة.

تلتزم الأطراف الموقعة على الاتفاقية بالعمل جماعيا على إنجاز المشروع .

المادة 6: حامل المشروع.

تعتبر جماعة سيدي افني ممثلة في شخص رئيسها حاملة للمشروع ويتعهد بما يلي:

- إعداد ملفات الاستشارة وطلب العروض المتعلقة بالدراسات والأشغال.
- إعطاء انطلاقة الاستشارات وطلبات العروض وإبرام عقود الدراسات والأشغال.
- إعداد الوثائق الضرورية من أجل الحصول على الرخص الإدارية المتعلقة بالأشغال.
- تتبع الدراسات والأشغال ومدى مطابقتها لمواصفات الجودة والسلامة طبقا لمقتضيات دفتر الشروط الخاصة.
- تسلم المشروع والحرص على مطابقته لمعايير الجودة والسلامة طبقا لمقتضيات دفتر الشروط الخاصة أو سند الطلب.
- المصادقة و صرف النفقات المتعلقة بالمشروع.
- رفع تقارير بصفة منتظمة عند نهاية كل شهر حول التقدم المادي والمالي للمشروع.
- ويجب على صاحب المشروع عند إعداد دفتر الشروط الخاصة أن يحترم معايير القطاع الحكومي الذي يدخل في إطاره المشروع.
- وتلتزم جماعة سيدي افني بمواكبة إنجاز المشروع ورفع تقارير بصفة منتظمة عند نهاية كل شهر حول التقدم المادي والمالي للمشروع.

المادة 7: الدراسات واحترام المواصفات التقنية:

يجب على صاحب المشروع القيام بإنجاز دراسات الجدوى التقنية وكل الدراسات الضرورية المتعلقة بإنجاز المشروع وفق شروط تقنية ومالية مناسبة والحصول على الرخص اللازمة.

المادة 8: الخبرة والدعم التقني:

فيما يتعلق بعمليات تعزيز الكفاءات المحلية والدعم التقني، ومن أجل إنجاز المشروع في أحسن الظروف وتحقيق وقع إيجابي على المناطق والساكنة المستهدفة، يجب تحديد الحاجيات بشكل دقيق من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - وتوجيهها في وثيقة مستقلة إلى رئيس الجماعة .

المادة 9: مساطر إنجاز النفقات:

تعتمد نفس المساطر الجاري بها العمل في تنفيذ النفقات الخاصة بإنجاز المشروع، كما يجب أن تستوفي المساطر المطبقة من طرف صاحب المشروع مواصفات الشفافية والإنصاف والنجاعة، مع ضمان تطابق أمثل بين الكلفة والجودة.

المادة 10: صرف المساهمات المالية الخاصة بباقي الشركاء:

يجب أن تحول الدفعات المتعلقة بالمساهمات المالية الخاصة بالأطراف المتعاقدة إلى الجماعة بالحساب المفتوح لدى القابض المحلي لمدينة سيدي إفني في غضون ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية.

المادة 11: تسيير واستمرارية المشروع:

-تلتزم جماعة سيدي افني بصفتها حاملة ومنفذة لمشروع إنجاز شبكة التطهير السائل بحي المحيط-دوار تمحروشت - بالتسليم المجاني للمنشات المنجزة في إطار هذا المشروع وفقا للقوانين والمساطر المعمول بها في هذا الشأن.

-يلتزم المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب قطاع الماء -بعد هذا التسليم بتسيير مصلحة التطهير السائل بهذا الحي وبصيانة الشبكة والمنشات.

المادة 12: المراقبة البعدية:

تخضع كل العمليات المرتبطة بإنجاز المشروع للمراقبة من طرف هيئات مختصة بالإدارة، خاصة مراقبة اللجان المشتركة بين المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية.

ويلتزم صاحب المشروع بالتعاون مع لجان المراقبة، بوضع كل الوثائق والمعلومات الضرورية رهن إشارتها للقيام بمهامها.

المادة 13: تقييم المشاريع والأنشطة:

يتم تقييم المشروع على أساس مؤشرات النجاعة التالية:

- إنجاز المشروع.
- عدد السكان المستفيدين من المشروع.
- وقع المشروع على الفئة المستهدفة.

المادة 14: التتبع:

تجتمع لجنة مشتركة للتتبع يترأسها السيد عامل إقليم سيدي افني والجهة كلما دعت الضرورة إلى ذلك للتأكد من حسن سير المشروع ووضع الحلول الممكنة للمشاكل التي قد تعترضه واقتراح الإجراءات التي تسهل إنجازه، وتضم في عضويتها جميع أطراف الاتفاقية و بإمكانه استدعاء أي شخص أو هيئة يرى أن حضورها مفيدا لاجتماعات اللجنة.

المادة 15: رفع التقارير:

يتعهد صاحب المشروع بأن يرفع، وبصفة منتظمة وعند نهاية كل شهر، إلى الأطراف المعنية بتنفيذ هذه الاتفاقية تقريرا مفصلا حول السير المادي والمالي للمشروع.

المادة 16: فض النزاعات:

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ لهذه الاتفاقية، يحل بالتراضي، وفي حالة عدم التوصل إلى حل ملائم يعرض على أنظار السلطات المختصة.

المادة 17: المراجعة:

إن مراجعة مقتضيات هذه الاتفاقية، عند الاقتضاء، يجب أن تتم باقتراح كتابي وموافقة الأطراف الموقعة عليه. وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق.

حررت بسيدي افني بتاريخ:.....

التوقيعات:

رئيسة مجلس جهة كلميم وادنون

السيد عامل إقليم سيدي افني

رئيس مجلس جماعة سيدي إفني

المدير العام للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب

وأعطيت الكلمة للسيد أحمد بوعلاك رئيس مصلحة أشغال التطهير السائل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الماء- كلميم الذي أورد مجموعة من الملاحظات الواجب التنصيص عليها بصلب الاتفاقية، رغم أن مصالح المديرية الجهوية للماء لم تتوصل بمشروع الاتفاقية في حينه لكي تتم إحالتها على المصالح المركزية قصد إبداء الرأي، ثم تطرق إلى دراسة هذه الاتفاقية حيث عرج على المادة 8 المتعلقة بالخبرة والدعم التقني التي لم تنص صراحة على أن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الماء- هو من ستناط إليه مهمة التتبع والمصاحبة التقنية للمشروع، داعياً إلى ضرورة إضافة نقطة مفادها تعهد المكتب الوطني للماء بشكل مباشر القيام بهذه العملية، وذلك قصد تمكين مصالح هذا المكتب من التتبع الفعلي والمواكبة المستمرة للمشروع منذ إنطلاقته إلى حين انتهاء الأشغال المتعلقة به، كما اقترح في هذا الصدد استشارة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب قبل اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالإعلان عن الصفقة لضمان نجاعة واستمرارية هذا المشروع الهام والذي يتطلب توفر الشركة نائلة الصفقة على مجموعة من المعايير التقنية الجاري بها العمل، نذكر منها بالأساس رقم معاملات مرتفع مقارنة مع الغلاف المالي المرصود لهذا المشروع والذي تقدر تكلفته الإجمالية بـ 16.253.700,00 درهم، بالإضافة إلى اكتسابها على تجربة ميدانية وكفاءة عالية في هذا المجال، وذلك درءاً لكل ما من شأنه أن يسبب في تعثر هذا المشروع الذي تنتظره الساكنة منذ أمد بعيد.

كما تمت دراسة الفقرة الثانية من المادة 04 المتعلقة بالشركاء ومساهماتهم خاصة المرتبطة منها بعملية الاستخلاص حيث عبر السيد أحمد بوعلاك رئيس مصلحة أشغال التطهير السائل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الماء- كلميم عن تحفظه حول استخلاص الجماعة لمستحققاتها المالية الوارد بنفس المادة، وهو نفس الطرح الذي ذهبت فيه السيدة نادية داود رئيسة المكتب للمحلي للماء الصالح للشرب حيث اعتبرت أن عملية الاستخلاص مقتصرة فقط على المكتب الوطني للماء الصالح للشرب مضيقة "أنه يتم ربط مساكن المستفيدين بعد استخلاص مستحققات المكتب الوطني لقطاع الماء"، وكتعقيب على ذلك تدخل السيد حميد المحندي مدير المصالح الجماعية الذي أكد أن هذه الاتفاقية هي نفسها التي تم العمل بها في إنجاز مشروع التطهير السائل بحي ادوفقيير بما فيها الفقرة الثانية من المادة 4 المتعلقة بالشركاء ومساهماتهم المبينة أعلاه.

وبعد أخذ ورد، اتفق السادة أعضاء اللجنة على إحالة هذه النقطة للمجلس التداولي للبت فيها.

السيد الرئيس: وفي إطار مواصلة الحديث عن هذه النقطة أبرز رئيس المجلس الجماعي السيد عبد الرحمان فبيان أن التدبير المفوض لقطاع التطهير السائل بالمدينة هو اختصاص موكول للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب وقد عمل هذا الأخير على إعداد دراسة شاملة على مستوى المدينة بهذا الصدد، وفي هذا المضمار نوه رئيس المجلس بالمجهودات الجبارة التي بذلها السيد عامل إقليم سيدي افني في سبيل إدماج كل من حي ادوفقيير وحي المحيط ضمن الدراسة المنجزة من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب وتوجت بإستفادة حي ادوفقيير من إنجاز شبكة التطهير السائل بتكلفة إجمالية تقدر بـ 600 مليون سنتيم، وأن أشغال إذا المشروع هي في طور الإنجاز، وكذلك الشأن بالنسبة لحي المحيط الذي تقدر تكلفة إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل به ما مجموعه 16.253.700.00 درهم. ولتمويل هذا المشروع المزمع إنجازه بحي المحيط، أوضح السيد الرئيس أنه تم اللجوء إلى مجلس الجهة ليكون طرفاً مساهماً ضمن شركاء إتفاقية المعدة لهذا المشروع الهام بنسبة 50 %، كما ستقوم المصالح الجماعية برفع ملتمس إلى الجهات المختصة بوزارة الداخلية تطالب من خلاله دعم الجماعة من أجل أداء 50 % من المبلغ الملتزم به من طرف جماعة سيدي افني المنصوص عليه بمشروع الاتفاقية، وهو الأمر الذي سيمكن من تحقيق هذا المشروع على أرض الواقع وتلبية رغبة الساكنة المستهدفة بعد انتظار طال أمده.

المناقشة :

عزيز بوقشاب: وتدخل النائب الرابع لرئيس المجلس السيد عزيز بوقشاب متسائلا عن مدى مساهمة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب في إنجاز هذا المشروع.

الرئيس : وردا على هذا التساؤل أوضح السيد رئيس المجلس أن مساهمة قطاع الماء الصالح للشرب تتجلى في عملية التتبع ليس إلا، مستدركا في نفس الوقت أن هذا الأخير لا يعول عليه من حيث مساهمته ماليا في إنجاز المشروع بقدر ما يهيمه استخلاص صوائر الربط بالشبكة من لدن المواطنين، مع العلم يردف السيد الرئيس أن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ملزم بالمساهمة، الشيء الذي سيجعل هذا المشروع ضمن لائحة الانتظار ولن يرى النور ابدا.

عزيز بوقشاب: بعدها أعطيت الكلمة للنائب الرابع للرئيس السيد عزيز بوقشاب حيث أثار أن عملية إستخلاص صوائر الربط بشبكة التطهير تعتبر من إختصاصات الجماعة مستفسرا في ذات الوقت عن حضور المدير الجهوي للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب بالجلسة الثانية المقرر عقدها يوم غد الجمعة من أجل طرح مجموعة من المشاكل المتعلقة بهذا المقطع.

السيد الرئيس : وفي خضم حديثه أوضح السيد الرئيس أنه يتعين الرجوع والاحتكام إلى بنود عقد التدبير المفوض المبرم ما بين الجماعة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب من أجل الاطلاع على المعطيات المتعلقة بعملية الإستخلاص المؤداة من طرف المواطنين أثناء عملية الربط، محيطا علم السادة الأعضاء الحاضرين أنه تمت دعوة المدير الجهوي للماء الصالح للشرب بكلميم قصد المشاركة في أشغال هاته الدورة بالجلسة المخصصة للأسئلة الكتابية.

رشيد هرياز: وفي سياق تدخله سجل النائب الاول لرئيس المجلس السيد رشيد هرياز أن مجلس جهة كلميم واد نون يتوفر على ميزانية مهمة جدا، فضلا عن الفائض الذي تم تحقيقه في هذا المضمار والذي سيخصص لتمويل عدة مشاريع تنموية على صعيد الجهة، مشيدا بالمجهودات الجبارة المبذولة من طرف بعض أعضاء المجلس الجماعي لسيدي افني لكي تنال المدينة نصيبها من برمجة هذا الفائض من طرف مجلس الجهة، وهنا يتعين على المجلس أن لايترك هاته الفرصة تضيع وتذهب سدى والتفكير في المستقبل وكسب الرهان حتى يتسنى للسادة الأعضاء الترافع لدى مجلس الجهة للحصول على هذا الإعتماد موضوع الإتفاقية المعدة لهذا الغرض، ولهذا التمس السيد النائب من عموم المجلس المصادقة على هاته الإتفاقية التي تدخل في إطار توسيع شبكة التطهير السائل بشكل عام، سيما وأن هناك تجزئات سكنية مجاورة لحي المحيط ستسهل عملية الربط بالشبكة في ظل التوسع العمراني الذي تشهده المدينة.

السيد الرئيس : ولمزيد من التوضيح أشار رئيس المجلس إلى أن مساهمة قطاع الماء منصوص عليها بالإتفاقية.

مبارك ابجري : فيما تناول الكلمة النائب السادس للرئيس السيد مبارك ابجري حيث ذكر عموم المجلس بأن المادة الرابعة من الإتفاقية تنص على أن المكتب الوطني للماء لاصالح للشرب هو الجهة الموكولة إليها القيام بعملية الاستخلاص من طرف المستفيدين.

الحسين المزدوغي: وفي سياق حديثه ذكر المستشار الحسين المزدوغي بالزيارة التي تم القيام بها لدى المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم سنة 2018 والتي التزم من خلالها بالمساهمة في هذا المشروع بنسبة 50 % من تكلفته الإجمالية، وعليه إلتمس المستشار من رئيس المجلس اعادة تشكيل لجنة حول هذا الملف من أجل تتبعه ومعرفة مآله.

عزيز بوقشاب : وفي إطار نقطة نظام تدخل النائب الرابع لرئيس المجلس السيد عزيز بوقشاب معتبرا أن المكتب الوطني بقطاعيه الكهرباء والماء يعيق مسار التنمية بالمدينة ويعرقل كل مشروع استثماري او سكني، ولايلقى أصحاب هاته المشاريع السبل الكفيلة لتحقيق رغباتهم وطموحاتهم أمام الأئمة الخيالية التي يصطدمون بها من لدن المكتب الوطني سواء تعلق الأمر بقطاع الكهرباء أو بقطاع الماء، ما يستوجب من المجلس عدم إستثناء المكتب الوطني للماء الصالح للشرب من تحمل جزء من المسؤولية ودعوته للمساهمة في إنجاز المشروع موضوع الإتفاقية، كما نبه المتدخل إلى أن المستفيد من شبكة التطهير المراد انجازها بحي المحيط سيتعرض لا محالة لنفس المشاكل أثناء مطالبته بربط منزله بالشبكة، وهو ما يفرض اتباع نوع من الحزم قبل الشروع في إتخاذ أي إجراء بهذا الصدد.

السيد الرئيس: وفي نفس الإتجاه إنصب تدخل السيد رئيس المجلس الذي أكد على ضرورة مراجعة كناش التحملات الذي ينظم العلاقة التعاقدية ما بين الجماعة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب بشأن تدبير قطاع التطهير السائل بالمدينة، وعلى هذا الأساس عبر السيد الرئيس عن عدم رضاه للطريقة التي يتم بها تسيير هذا المرفق الهام من لدن الجهة المفوض لها تدبيره، كما سيتم تسجيل هاته الملاحظات وأخذها بعين الإعتبار خصوصا ما يتعلق منها بالمبالغ التي يتم فرضها على المواطنين أثناء عملية الربط بشبكة التطهير السائل، وهل فعلا يتم التنسيق بشأنها مع المصالح الجماعية المختصة. معلنا أنه كان من المفروض فسخ الإتفاقية الأمس قبل اليوم وهو ما بات يصرح به السيد الرئيس في أغلب الدورات على حد تعبيره.

ابراهيم كدلوي: وتدخل المستشار السيد ابراهيم كدلوي الذي ذكر بما جاء على لسان المستشار الحسين المزدوغي ومفاده أن وزارة الداخلية مستعدة للمساهمة بنسبة 50 % وكما هو الشأن بالنسبة للمكتب الوطني للماء الذي عبر بدوره عن الاستعداد للمساهمة في إنجاز هذا المشروع بنسبة 50 % من التكلفة الإجمالية، وختم المستشار تدخله بإشارته إلى أن عملية التتبع يجب أن تشمل جميع قنوات الصرف الصحي بالمدينة، وذلك بإعتبارها متهاككة تستلزم إعادة الهيكلة على حد قوله.

نادية داود : وأعطيت الكلمة لرئيسة مركز سيدي افني للماء الصالح للشرب السيدة نادية داود التي أوضحت أن الإتفاقية المعروضة للنقاش سبق وأن تمت دراستها مسبقا خلال انعقاد إحدى لجن المجلس وأثيرت بصددها عدة ملاحظات تهم قطاع الماء الصالح للشرب، وقد عملت المديرية الجهوية للماء الصالح للشرب على إحالة مسودة المشروع على المصالح المركزية ذات الاختصاص قصد إبداء الرأي والمصادقة النهائية عليها، وهي حاليا قيد الدراسة.

الرئيس : وتعقبيا على هذا التدخل تساءل السيد الرئيس عن المدة الزمنية التي ستستغرقها موافقة الجهات المختصة لقطاع الماء الصالح للشرب وابداء الرأي بشأن الإتفاقية ومتى سيتم التوصل بالجواب.

نادية داود : وتدخلت من جديد رئيسة مركز سيدي افني للماء الصالح للشرب السيدة نادية داود ذاهبة إلى انه سيتم إبلاغ مصالح المديرية الجهوية للماء الصالح للشرب بالمعطيات المتعلقة بهذا الموضوع من أجل الإسراع بإعتماد هذه الإتفاقية في أقرب الآجال الممكنة.

وبعد أخذ ورد، أحال السيد الرئيس هذه النقطة على التصويت طبقا للقانون.

مقرر عدد: 03 بتاريخ: الخميس 10 شتنبر 2020

النقطة المتعلقة ب: الدراسة والمصادقة على إتفاقية الشراكة والتعاون ما بين جماعة سيدي افني و مجلس جهة كلميم واد نون والمديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - من أجل المساهمة في إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل بحي المحيط سيدي افني

= إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية ليوم 10 شتنبر 2020، خلال الجلسة العلنية الاولى، المنعقدة بتاريخ: الخميس 10 شتنبر 2020.

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: الدراسة والمصادقة على إتفاقية الشراكة والتعاون ما بين جماعة سيدي افني و مجلس جهة كلميم واد نون والمديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- من أجل المساهمة في إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل بحي المحيط سيدي افني.

- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين : 21

- عدد الأصوات المعبر عنها : 21

- عدد الأعضاء الموافقين: 21 وهم السادة: عبد الرحمان فيبان _ رشيد هرباز _ ادريس الفقراوي _ عزيز بوقشاب _ ثورية المرافق _ مبارك ابكري _ لحسن لكواس _ فاطمة بنتالب _ احمد الكزار _ عمار بهوش _ فاطم الزهراء صادق _ سعيد لاشكر _ الحسين المزدوغي _ عمار بوالحليب _ عزيز بزايو _ الطاهر واسعيد _ محمد ايجوي _ محمد بابرياش _ ابراهيم كدلوي _ ادريس اشنيص _ ابراهيم زويكة.

- عدد الأعضاء الراضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت: 00

بقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة سيدي افني **بإجماع** أعضائه الحاضرين على مقرر يقضي بالموافقة على الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني ومجلس جهة كلميم واد نون والمديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- من أجل المساهمة في إنجاز مشروع شبكة التطهير السائل بحي المحيط سيدي افني كما هو وارد بصلب المحضر، مع توجيه ملتمس إلى وزارة الداخلية _المديرية العامة للجماعات المحلية_ لدعم الجماعة في أداء مساهمتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

توقيع كاتب المجلس
الحسن لكواس

توقيع رئيس المجلس
عبد الرحمان فيبان

النقطة الرابعة

الموافقة على إقتناء عقارات لإحداث منشآت رياضية وصحية

العرض :

السيد الرئيس: تناول الكلمة بهذا الصدد رئيس المجلس السيد عبد الرحمان فيبان ذاهبا إلى إنه تم طرح هذه النقطة المتعلقة بإقتناء عقارات لإحداث منشآت رياضية وصحية نظرا للخصائص الحاصلة في هذا المجال، وعدم التوفر على وعاء عقاري لإحتضان العديد من المشاريع المزمع إحداثها بالمدينة، وفي صدارتها مستوصف بحى للامريم، الذي كان موضوع مقرر سبق للمجلس التداولي خلال الدورة الاستثنائية ليوم 05 يناير 2017، مشيرا أنه قد وقع الإختيار على قطعة أرضية تتواجد بالقرب من التجزئات المجاورة لحي المحيط، كما أجريت في هذا الشأن مشاورات حول الثمن التفضيلي لهذه البقعة الأرضية، إلا أن الشروع في عملية الإقتناء تتطلب استصدار مقرر المجلس التداولي ، هذا بالنسبة للجانب الصحي أما ما يتعلق بالجانب الرياضي أحاط السيد الرئيس أعضاء المجلس علما أن السيد عامل الإقليم أخبره بما يفيد أن وزارة الشباب والرياضة وعدته بإحداث ملعب رياضي وقاعة مغطاة بمدينة سيدي افني، لكن شريطة التوفر على وعاء عقاري لاحتضان هذين المشروعين الهامين، وطبقا لهاته المعطيات فقد أبرز السيد الرئيس أن هذه النقطة تهدف أساسا إلى تفويض رئاسة المجلس صلاحية البحث عن العقارات الملائمة والمناسبة للقيام بعملية الإقتناء، ثم بعد ذلك سيتم تشكيل لجنة للتقويم التي ستعرض نتائجها على أنظار المجلس التداولي لاتخاذ مقرر بشأنها.

بعدها مباشرة، طلب السيد الرئيس عبد الرحمان فيبان من السادة الأعضاء الاطلاع على فحوى تقرير اللجنة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والميزانية والمالية والبرمجة التي عملت على دراسة هذه النقطة كما يلي:

تقرير اللجنة

الموافقة على إقتناء عقارات لإحداث منشآت رياضية وصحية

وبخصوص هذه النقطة تساءل السيد الحسين المزدرغي نائب رئيسة اللجنة حول مدى توفر هذه العقارات المراد اقتنائها لإحداث هاته المنشآت الرياضية والصحية. وفي هذا الصدد تدخل السيد مدير المصالح الجماعية الذي أكد أن السيد الرئيس قد اقترح البحث عن مجموعة من البقع الارضية الصالحة لاحتضان مجموعة من المشاريع المبرمجة سابقا، والتي رصدت لها اعتمادات مالية من أجل انجازها بتراب الجماعة، غير أن ندرة العقار حال دون تشييد مجموعة من البنايات الادارية التابعة لعدد من المصالح الوزارية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والصحي، الأمر الذي جعل رئاسة المجلس ترصد اعتمادات مالية مهمة ضمن برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2019، وذلك من أجل التغلب على هذا الاكراه في المستقبل القريب، مما سيمكن المصالح الجماعية المختصة من سلك جميع السبل الممكنة من أجل اقتناء هذه الاراضي، سواء عن بالطرق الحبية أو اللجوء إلى مسطرة نزع الملكية، وفي نفس الاطار تدخل السيد بوشتي نعماوي المكلف بقسم التعمير والأشغال والممتلكات والدراسات التقنية والتدبير المفوض الذي أكد على ضرورة توفر الجماعة على رصيد عقاري مهم قصد إنجاز المشاريع التنموية التي ستعود بالنفع العميم على ساكنة المدينة. فيما اتسمت مداخلة السيد محمد ناظمي رئيس مكتب الممتلكات باستفساره عن الجدوى من اتخاذ

هذا المقرر الذي سيقضي بمنح الصلاحية للسيد رئيس المجلس لاقتناء الأراضي مع العلم أن مقرر الاقتناء النهائي للعقار يضيف السيد محمد ناظمي يستوجب استصدار مقرر آخر من طرف المجلس التداولي. وهو نفس التوجه الذي ذهب إليه السيد مدير المصالح حيث أوضح أن الأمر سيتطلب اتباع مجموعة من الاجراءات الادارية المعمول بها في مثل هذه الحالات، وذلك بعد اعطاء التفويض للسيد الرئيس من أجل البحث على الاراضي الصالحة لانجاز هذه المشاريع العالقة.

وفي ارتباط بالموضوع تساءل السيد الحسين المزدوغي نائب رئيسة اللجنة عن مآل البقعة الارضية المخصصة لاحتضان المستوصف بحي للامريم، علما أنها كانت موضوع مقرر للمجلس تم اتخاذه خلال الدورة الاستثنائية ليوم 05 يناير 2017.

وبعد أخذ ورد، تم الاتفاق على ترك البث بشأن هذه النقطة الى عموم المجلس التداولي.

السيد الرئيس: وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة، طلب السيد الرئيس من السادة الاعضاء دراسة هذه النقطة لتعميق النقاش حولها، ثم فتح باب المداخلات.

المناقشة:

عزيز بوقشاب : وتدخل النائب الرابع لرئيس المجلس السيد عزيز بوقشاب الذي ذكر الحاضرين بأنه سبق للمجلس أن اتخذ مقرا يقضي بإحداث القاعة المغطاة بالبقعة الأرضية المجاورة لمدرسة الداخلة بحي بولعلام، حيث تساءل السيد النائب عن حيثيات هذا الملف ومآل مقرر المجلس المتخذ في هذا الصدد .

السيد الرئيس : وتناول الكلمة السيد رئيس المجلس الذي أكد أنه سبق للمجلس أن صادق فعلا على مقرر يقضي بتخصيص قطعة أرضية محادية لمدرسة الداخلة من أجل إحداث قاعة مغطاة في إطار إتفاقية الشراكة ما بين الجماعة ووزارة الشباب والرياضة، إلا أن سلطات الوصاية لم تؤشر على هذا المقرر، حيث أن لجنة الاختيار التي يترأسها السيد عامل الإقليم تحفظت عن المصادقة على تخصيص هذا العقار لإحداث مثل هذا المشروع ذي الطابع الرياضي حيث يتطلب بنائه بعده عن الأحياء السكنية، وأضاف السيد الرئيس في هذا السياق أن نقاشا أثير على الهامش إقترح من خلاله بعض الأعضاء إحداث ملاعب للقرب بهاته القطعة الأرضية وهو إقترح وجيه سيحضى لامحالة بموافقة السيد عامل الإقليم على حد تعبير السيد رئيس المجلس.

عزيز بوقشاب : وتعقبيا على ما جاء على لسان السيد الرئيس أعلن النائب الرابع لرئيس المجلس السيد عزيز بوقشاب عن عدم مناقشته لهذه النقطة ذاهبا الى أن المجلس التداولي لادور له في إتخاذ أي مقرر من هذا القبيل، مادام أن سلطات الوصاية هي الجهة المخول لها البث النهائي في إختيار العقارات لتحقيق مشاريع تنمية بالمدينة مؤكدا في ذات الوقت أن أي اختيار ارتآه المجلس في هذا المجال رهين بموافقة أو عدم موافقة سلطات الوصاية.

رشيد هرباز: وتدخل النائب الاول للرئيس السيد رشيد هرباز مبرزا أن تحديد الأماكن المخصصة للتجهيزات المتمثلة في إحداث هذه المنشآت يكون بناء على وثيقة التعمير، كما أن الهدف من إدراج هذه النقطة هو العمل على توسيع الوعاء العقاري وتعزيز رصيد الملك الجماعي الخاص، مما سيشجع للجماعة ويسهل مأموريتها في بلورة وتحقيق مشاريع استثمارية وتنموية على مستوى العديد من المجالات، وكذا الإعداد ما أمكن لتوفير العقار الذي ما فتئت جل القطاعات الوزارية تطالب به الجماعة متى تعلق الأمر بإحداث مشروع بالمجال الترابي للمدينة، ولهذا التمس المتدخل الموافقة على مقرر يتيح لرئيس المجلس القيام بإتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بإقتناء عقارات سيما وأنه تم تخصيص اعتماد مهم ضمن برمجة فائض سنة 2019 لعملية إقتناء الأراضي التي ستمكن مستقبلا لإحتضان المشاريع المراد إنجازها، مضيفا أن القطعة الأرضية المتواجدة بحي بولعلام هي مكسب لإحتضان ملاعب للقرب بعدما تعذر توطيئها في إحداث قاعة مغطاة.

ابراهيم كدلوي : وتناول الكلمة المستشار السيد ابراهيم كدلوي موضحا أن القطعة الأرضية الكائنة بحي بولعلام الصادر بشأنها مقرر المجلس تعد غير بعيدة عن وسط المدينة، وهي صالحة لإحتضان قاعة مغطاة ويمكن إستغلال الرصيد المالي المتوفر لإقتناء عقارات أخرى من أجل إنجاز مشاريع لا تقل أهمية عن القاعة الرياضية كالسوق المركزي مثلا.

السيد الرئيس : وتناول الكلمة رئيس المجلس السيد عبد الرحمان فبيان مبينا أن القاعات الرياضية ذات طاقة استيعابية كبيرة لا يستقيم بناؤها داخل الوسط السكاني، بل يفرض هذا النوع من المنشآت الرياضية العمل على إحداثها بعيدا عن التجمعات السكانية، وأن السلطات المختصة لها ما يبرر عدم الموافقة على إحداث هذه القاعة تحديدا بالقطعة الأرضية الكائنة بحي بولعلام نظرا لما تكتسيه هذه الوضعية من طابع أمني صرف.

ادريس اشنيص: وتدخل المستشار السيد ادريس اشنيص الذي أحال رئاسة المجلس على مداخلته الواردة حول هذا الموضوع بإحدى الدورات السابقة للمجلس التداولي ، وأردف قائلاً بأنه كان من بين أشد المعارضين على إنشاء قاعة رياضية بهاته المواصفات بالقطعة الأرضية الواقعة بحي بولعلام، وألح المتدخل على الرجوع إلى مداخلته سالفه الذكر للتأكد من صحة هذا الأمر، بعدما استرسل في كلامه ليضيف أنه لحسن الحظ لم يحض هذا الإقتراح بموافقة السيد عامل الإقليم، وفي هذا الإتجاه طالب المستشار من رئيس المجلس البحث عن وعاء عقاري آخر داخل النفوذ الترابي للجماعة لتجاوز هذا الوضع، وذلك بتفويضه صلاحية القيام بالمتعين، وفي حالة ما إذا تحققت الغاية المرجوة وإخضاع العقار للتقييم من طرف لجنة مختصة آنذاك لكل حادث حديث كما يقال.

السيد الرئيس: وإثر تناوله الكلمة أشاد رئيس المجلس بالرؤية الاستباقية التي ميزت موقف المستشار السيد ادريس اشنيص.

ابراهيم كدلوي: وفي إطار نقطة نظام أعطيت الكلمة للمستشار السيد ابراهيم كدلوي الذي أكد على أن مدينة سيدي افني تشكل إستثناء من حيث إحداث قاعات رياضية بها، في حين أنشئت عدة مرافق رياضية بوسط المدينة كالدار البيضاء مثلا وكلميم واكادير، وهو ما دفع بالمستشار أن يعبر عن امتعاضه لهذا الوضع الاستثنائي الذي تعيشه المدينة في هذا المجال.

عزيز بزايو: وتدخل المستشار السيد عزيز بزايو متسائلا عن مآل الإتفاقية المبرمة ما بين الجماعة ووزارة التربية الوطنية بشأن إحداث ملاعب القرب وكذا مدى تفعيل وتنفيذ مقرر المجلس المتخذ في هذا الصدد.

السيد الرئيس: وجوابا عن هذا التساؤل أفاد رئيس المجلس بأن ما جاء على لسان المستشار يعد خارجا عن جدول الأعمال ، إلا أن السيد الرئيس أبان عن إستعداده للإجابة عن هذا التساؤل لو كان مدرجا ضمن الاسئلة الكتابية.

عزيز بوقشاب: وأعطيت الكلمة في إطار نقطة نظام للنائب الرابع للرئيس السيد عزيز بوقشاب ذاهبا إلى أنه يتعين الرجوع الى الكرونولوجيا الخاصة بمصادقة المجلس على إحداث قاعة مغطاة بحي بولعلام لتكون الأمور واضحة بمعنى أنه " لا يجب ألا نحجب الشمس بالغربال" على حد تعبيره، وفي هذا الصدد أفاد النائب الرابع للرئيس أنه في حالة عدم مصادقة المجلس سيتم إرجاع الإعتمادات المالية التي كانت مخصصة لإحداث هاته المعلمة الرياضية، وهو ما لا يحبذه المجلس آنذاك بحيث تمت المصادقة على القطعة المذكورة لإنجاز هذا المشروع الذي يكتسي طابعا استعجاليا، وتابع المتدخل حديثه مؤيدا رأي السيد رئيس المجلس لعدم تطابق العقار الكائن بحي بولعلام لمشروع من هذا الحجم بناء على التوجيهات الصادرة من طرف السيد عامل الاقليم حول هذا الملف، وفيما يتعلق بالعقار موضوع النقاش ركز النائب الرابع للرئيس على تخصيصه لإقامة مشروعين الأولي هو إحداث مركب ثقافي لتوفر الإعتمادات المالية الخاصة بانجازه ولو أنه لم يتحقق شيئا منه لحد الساعة، والمشروع الثاني يتجلى في إحداث ملاعب للقرب لما لها من وقع ايجابي على ساكنة الحي تماشيا مع توجه السيد رئيس المجلس بهذا الشأن.

محمد اجوي: وإثر تناوله الكلمة أشار المستشار السيد محمد اجوي إلى أنه مادامت الإعتمادات متوفرة فبإمكان المجلس أن يقتني عقارات ولو خارج المدار الحضري سيما بالجماعات المجاورة للمدينة مدليا ببعض المواقع كمنطقة الكزيرة أو منطقة "أمان علي" التابعة لجماعة تيوغزة، لكن السؤال المطروح يستطرد السيد المستشار هو مدى توفر عقارات محفظة أم لا ، وهل يمكن شراء أراضي غير محفظة؟ كسؤال ثان من طرف المستشار وذلك على غرار باقي القطاعات الوزارية كقطاع التجهيز مثلا، وفي الأخير أيد السيد المستشار موافقته على إعطاء الصلاحية لرئيس المجلس لمباشرة عملية البحث عن عقارات في إطار تنمية المدينة.

السيد الرئيس: وجوابا عن هاته التساؤلات أبرز السيد رئيس المجلس أن مسطرة الإقتناء للعقارات من لدن الجماعات الترابية تحتم على هاته الأخيرة اقتناء عقارات محفظة طبقا للقوانين الجاري بها العمل بهذا الشأن، حيث أن لجنة التقييم المعنية بهذه العملية لا تقبل تحديد أئمة العقارات غير المحفظة.

ادريس اشنيص: وتدخل المستشار ادريس اشنيص الذي أكد للسادة الأعضاء الحاضرين أن البقعة التابعة للملك الجماعي الخاص بحي بولعلام كانت مخصصة مسبقا لإحداث تجزئة سكنية لفائدة موظفي الجماعة وهم في حقيقة الأمر يستحقون ذلك لما يبذلونه من مجهودات جبارة في خدمة الصالح العام، بيد أن المجلس غير رؤيته حول هذا الموضوع وتم حرمان الموظفين من تحقيق حلمهم الذي بات يورق مضجعهم منذ أمد طويل، وتم تخصيص جزء من هذا الوعاء العقاري لإحداث قاعة مغطاة، إلا أن السلطة الإقليمية أبدت تحفظها على هذا الموقع وهو الرأي نفسه الذي عبر عنه المستشار حيث أبرز أنه لا يمكن إحداث منشأة رياضية بمواصفات وبطاقة استيعابية كبيرة بالحي سالف الذكر كما هو الشأن بالنسبة للقري السياحية، فلا يمكن بتاتا تحقيق هذا النوع من الاستثمارات داخل المدينة، وختم المستشار تذخلة مرة أخرى بالتأكيد على الموافقة على تفويض رئيس المجلس صلاحية اقتناء عقارات محفظة من أجل خلق استثمار فعال وإنجاز مشاريع تنموية بالمدينة.

ابراهيم زويكة: وتناول الكلمة المستشار ابراهيم زويكة محددا تذخلة في سؤال يتعلق بمآل الملف المتعلق بالعقارات المستغلة من طرف القوات المسلحة الملكية والتي تناهز نسبة 80% من الأراضي التي تتولاها الجهة المعنية بالمدينة، وما هي النتائج المتوصل بها خلال اللقاء الذي جمع رئيس المجلس و رئيس الحكومة السابقة.

السيد الرئيس: وردا على هذا التساؤل أبرز رئيس المجلس السيد عبد الرحمان فبيان أنه سبق وأن قام بمبادرة في هذا المضمار خلال سنة 2017 تمثلت في لقائه برئيس الحكومة السابقة، وتم طرح هذا الملف، ونوقش من عدة جوانب، وقد تم إبلاغ رئاسة الحكومة حرفيا بأن المدينة محاطة من جميع الجهات : غربا البحر، شرقا الجبل، شمالا وجنوبا وكالة التجهيزات والمساكن العسكرية. إلا أنه - يضيف رئيس المجلس- بعد نقاش مستفيض حول هذا الموضوع، إرتأى رئيس الحكومة إعادة صياغة الطلب المتعلق بهذا الملف وإرساله من جديد إلى الديوان الملكي، وهو ما تم بالفعل في أفق التوصل بجواب ايجابي من حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايدة .

هذا وتجدر الإشارة إلى إلتحاق المستشار السيد عبد الله البوكرفاوي في خضم مناقشة هاته النقطة.

مقرر عدد: 04 بتاريخ: الخميس 10 شتنبر 2020

النقطة المتعلقة ب: الموافقة على إقتناء عقارات لإحداث منشآت رياضية وصحية

= إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية ليوم 10 شتنبر 2020، خلال الجلسة العلنية الاولى، المنعقدة بتاريخ: الخميس 10 شتنبر 2020.

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 87-92-94.

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: الموافقة على إقتناء عقارات لإحداث منشآت رياضية وصحية.

- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين : 22

- عدد الأصوات المعبر عنها : 22

- عدد الأعضاء الموافقين: 22 وهم السادة: عبد الرحمان فييان _ رشيد هرباز _ ادريس الفقراوي _ عزيز بوقشاب _ ثورية المرافق _ مبارك ابجري _ لحسن لكواس _ فاطمة بنطالب _ احمد الكزار _ عمار بهوش _ فاطم الزهراء صادق _ سعيد لاشكر _ الحسين المزدوغي _ عمار بوالحليب _ عزيز بزايو _ الطاهر واسعيد _ محمد ايجوي _ محمد بابرياش _ ابراهيم كدلولي _ ادريس اشنيص _ ابراهيم زويكة _ عبد الله البوكرفاوي.

- عدد الأعضاء الراضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت: 00

بقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة سيدي افني **ياجماع** أعضائه الحاضرين على مقرر يقضي **بالموافقة** على تكليف السيد رئيس المجلس واعطائه كامل الصلاحية لمباشرة العمليات السابقة والممهدة لاقتناء العقارات التي سوف يتم تخصيصها لانجاز مشاريع رياضية وصحية بالمدينة وفق المساطر والقوانين المعمول بها في هذا الاطار.

توقيع كاتب المجلس


الحسن لكواس

توقيع رئيس المجلس


عبد الرحمان فييان

- ومباشرة بعد عملية التصويت على النقطة الأخيرة من جدول أعمال الجلسة الأولى للدورة الاستثنائية ليوم الخميس 10 شتبر 2020 رفع السيد الرئيس عبد الرحمان فيان أطوار هذه الجلسة إلى يومه الجمعة 11 شتبر 2020 لاستكمال دراسة ما تبقى من نقط جدول أعمال هذه الدورة.



دورة امتثائية

جلسة علنية

محضر استئناف مداورات المجلس الجماعي لمدينة سيدي إفني
المنعقد خلال دورته الاستثنائية ليوم 11 شتنبر 2020 (الجلسة الثانية)

الورقة الحافظة

بتاريخ الجمعة 23 محرم 1442 الموافق لـ 11 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا، استأنف مجلس جماعة سيدي إفني الجلسة الثانية لدورته الاستثنائية لشهر شتنبر 2020 بمقر قاعة المسيرة الخضراء برئاسة السيد: عبد الرحمان فبيان رئيس المجلس الجماعي وبحضور كل من السادة:

- توفيق العبادي : القائد رئيس الملحقة الادارية الاولى، ممثل السيد عامل إقليم سيدي إفني.
- نادية داود : رئيسة المركز المحلي للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب قطاع الماء سيدي إفني
- ايت هموري عبد المجيد: المدير الجهوي لقطاع لاشباب والرياضة .
- الحسين باج : المدير الاقليمي للشباب والرياضة .
- حميد المحندي : مدير المصالح الجماعية .
- الحافظ ابكشو : عن قسم الجماعات المحلية باشوية سيدي إفني
- محمد السعدي : مكلف قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية بالجماعة.

- بوشتي نعماوي : المكلف بقسم التعمير والأشغال والممتلكات والدراسات التقنية والتدبير المفوض.
- محمد لبيب : مكلف بمصلحة الشؤون القانونية وشؤون المجلس.
- علي مازن : رئيس مكتب التواصل والعلاقات العامة.
- احمد أشبان : رئيس مكتب شؤون المجلس.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس 27 عضواً.
- عدد الأعضاء المزاولين لمهامهم 26 عضواً.
- عدد المناصب الشاغرة (01).
- عدد الأعضاء الحاضرين (11) وهم السادة :

- | | | |
|-----|-------------------|--|
| 1. | عبد الرحمان فيبان | : رئيس المجلس الجماعي. |
| 2. | ادريس فقرابي | : النائب الثالث للرئيس |
| 3. | عزيز بوقشاب | : النائب الرابع للرئيس |
| 4. | امبارك ابجري | : النائب السادس للرئيس |
| 5. | الحسن لكواس | : كاتب المجلس. |
| 6. | فاطمة بنطال | : نائب كاتب المجلس |
| 7. | احمد الكزار | : رئيس اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمرافق العمومية والخدمات. |
| 8. | عمار بوالحليب | : مستشار. |
| 9. | عزيز بزايو | : مستشار. |
| 10. | ابراهيم كدلوي | : مستشار. |
| 11. | ادريس اشنيض | : مستشار. |

بعد كلمة ترحيبية للسلطة المحلية والسادة الأعضاء الحاضرين، استأنف السيد الرئيس عبد الرحمان فيبان أشغال الجلسة الثانية للدورة استثنائية ليوم 10 شتنبر 2020، والتي تتضمن نقطة وحيدة وهي كالتالي:

5- تقديم الأجوبة عن الاسئلة الكتابية المطروحة من طرف السيد المستشار ابراهيم الكدلوي.

- 1- ما هو مال برمجة مبلغ 1000.000.00 درهم من أجل تهيئة zoo parc؟
- 2- ما هو مصير الاعتمادات التي سبق وأن رصدت لتأهيل الملعب البلدي ؟
- 3- ما هي أسباب تعثر مشروع إحداث قاعة رياضية مغطاة بالرغم من توفر العقار والاعتمادات اللازمة ؟
- 4- ما هي أسباب تعثر مشروع المركب الثقافي بالرغم من توفر العقار والاعتماد اللازمة ؟
- 5- مآل تنفيذ اتفاقية الشراكة المبرمة ما بين الجماعة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الكهرباء- حول توسيع شبكة الربط الكهربائي بحي المحيط وحي إدوفقيير.
- 6- مآل توسيع شبكة الماء الصالح للشرب بالمدينة خصوصا بعد إطلاق مشروع تثنية قناة الربط بالماء الصالح للشرب.

النقطة الخامسة

تقديم الأجوبة عن الاسئلة الكتابية المطروحة من طرف السيد المستشار
ابراهيم الكدلوي

العرض:

السيد الرئيس: بعد الترحيب بالحضور الكريم في أطوار الجلسة الثانية المنعقدة يومه الجمعة 11 شتنبر 2020، قام السيد رئيس المجلس عبد الرحمان فيان بتلاوة الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس كما يلي:

- 1- ما هو مال برمجة مبلغ 1000.000.00 درهم من أجل تهيئة Zoo parc ؟
- 2- ما هو مصير الاعتمادات التي سبق وأن رصدت لتأهيل الملعب البلدي ؟
- 3- ما هي أسباب تعثر مشروع إحداث قاعة رياضية مغطاة بالرغم من توفر المقار والاعتمادات اللازمة ؟
- 4- ما هي أسباب تعثر مشروع المركب الثقافي بالرغم من توفر المقار والاعتماد اللازمة ؟
- 5- مآل تنفيذ اتفاقية الشراكة المبرمة ما بين الجماعة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الكهرباء - حول توسيم شبكة الربك الكهربائي بحري المحيطة وحري إدوفقين
- 6- مآل توسيم شبكة الماء الصالح للشرب بالمدينة خصوصا بعد إطلاق مشروع تهيئة قناة الربك بالماء الصالح للشرب.

الرئيس: بعد الانتهاء من تلاوته للأسئلة المطروحة، طلب السيد الرئيس من السيد إبراهيم كدلوي التفضل بطرح كل سؤال على حدى حتى يتمكن من الاجابة عنهم بمعية رؤساء المصالح الخارجية.

إبراهيم كدلوي: بعد كلمة ترحيبية بالحضور الكريم تقدم السيد ابراهيم كدلوي بالسؤال الاول كما يلي :

➤ السؤال الاول: ما هو مال برمجة مبلغ 1000.000.00 درهم من أجل تهيئة parc zoo ؟

السيد الرئيس : وللإجابة على هذا السؤال أكد السيد الرئيس عبد الرحمان فبيان أن المجلس الجماعي لمدينة سيدي افني قد سبق له وأن خصص اعتماد مالي مهم قدره 1000 000,00 درهم أثناء برمجة فائض ميزانية 2018 من أجل إصلاح وتهيئة ما يعرف في أوساط المدينة بحديقة الحيوانات parc zoo غير أن السلطة الإقليمية اعترضت على عملية الإصلاح بحجة أن هذه الحديقة تتواجد بمنطقة معرضة للفيضانات، و هو الامر الذي تزامن مع حادث ملعب تارودانت شهر غشت 2019 المشيد وسط الوادي، حيث أودى بحياة سبعة اشخاص رحمة الله عليهم أجمعين. الشيء الذي جعل السيد العامل يعترض على هذا المقرر وله كامل الصلاحية في ذلك يضيف السيد الرئيس، بعد ذلك طلب السيد الرئيس من السيد ابراهيم كدلوي التدخل إن كان له تعقيب حول ما ذكر.

إبراهيم كدلوي: وفي سياق تعقيبه على إجابة السيد الرئيس أوضح السيد ابراهيم كدلوي أن حديقة الحيوانات ليست هي من غمرتها مياه الامطار سنة 2014، بل إن الأمر يتعلق بمجموعة من المباني السكنية المجاورة للوادي، كما نبه السيد الرئيس أن هذه الحديقة تعتبر المتنفس الوحيد لساكنة المدينة وقد تم استحداث سدود تلية للوقاية من الفيضانات على غرار سد اسيف ابودرارن وسد مستي.

الرئيس : وللإعطاء مزيد من التوضيحات حول تعقيب السيد المستشار ابراهيم الذي اوضح ان المصالح الجماعية تعمل جاهدة بوسائلها الخاصة من أجل اصلاح هذه الحديقة النموذجية لاستعادة بريقها كما كانت من قبل أو أحسن مضيافا أن وكالة الحوض المائي تعمل هي الاخرى على بناء حائط وقائي سيجنب الحديقة والمدينة على حد سواء من خطر الفيضانات، وفي الاخير اقترح السيد الرئيس تخصيص اعتماد مالي من أجل دعم الجهود الذاتية التي تبذلها الجماعة في مشروع برمجة فائض 2020، ثم طلب من السيد المستشار السؤال الثاني.

هذا وتجدر الاشارة ان كلا من السادة عمار بوالحليب والسيد عزيز بوقشاب قد ابدوا رغبتهم في المشاركة لمناقشة هذا السؤال المتعلق بحديقة الحيوانات، غير ان السيد السيد الرئيس اعترض على ذلك مذكرا يايهم بالمقتضيات القانونية الواردة بالنظام الداخلي خاصة المادة 22 منه.

➤ السؤال الثاني: ما هو مصير الاعتمادات التي سبق ولن رصدت لتأهيل الملعب

البلدي؟

السيد الرئيس : بعد تقديم السؤال من طرف السيد المستشار ابراهيم الكدلوي طلب السيد الرئيس عبد الرحمان فبيان من السيد ايت هموري عبد المجيد المدير الجهوي لوزارة الشباب والرياضة التفضل بالتدخل لإعطاء التوضيحات اللازمة بخصوص هذا التساؤل .

المدير الجهوي لوزارة الشباب والرياضة : ثم أعطيت الكلمة للسيد المدير الجهوي لوزارة الشباب والرياضة الذي شكر السيد الرئيس والسادة الحاضرين على دعوته لحضور أشغال الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية ليوم 10 شتنبر 2020 المخصصة للإجابة على الأسئلة الكتابية المقدمة من طرف أحد المستشارين الجماعيين، حيث أوضح أن وزارة الشباب قد عملت على تخصيص مجموعة من الإعتمادات المالية لإحداث منشآت رياضية بمدينة سيدي افني، بما

فيها إصلاح الملعب البلدي وبناء القاعة المغطاة. لكن هذه المشاريع عرفت بعض التعثر من قبل السلطة الإقليمية لأن الملعب البلدي يتواجد بمنطقة معرضة للفيضانات، كما أن المديرية الجهوية لقطاع الشباب والرياضة قد اقترحت إعادة تخصيص وعاء عقاري صاف لإحتضان هذا الملعب وهو ما لم تتم الاستجابة له من قبل السلطات المعنية، الأمر الذي حثم عليها إرجاع هذه الإعتمادات الى مصالحها المركزية لأنها محددة بانقضاء السنة المالية، مضيفا أن المديرية ستبقى رهن إشارة الجماعة متى تم التوفر على العقار الخالي من النزاعات القضائية لمباشرة تنفيذ المسطرة وإعادة برمجة هذه الإعتمادات ليس لإعادة إصلاح وتهيئة الملعب الحالي، وإنما لإحداث ملعب جديد وفق المواصفات المتعارف عليها في هذا الميدان.

ابراهيم كدلوي : في إطار التعقيب على ما جاء على لسان السيد المدير الجهوي لوزارة الشباب والرياضة تدخل السيد ابراهيم كدلوي الذي أفاد أن حديقة الحيوانات مجاورة للملعب الجماعي، كما أنه أقيمت مجموعة من الحواجز والسدود التلية للحماية من الفيضانات، الامر الذي يشجع على حد تعبير المتحدث على ضرورة إصلاح وتأهيل هذا الملعب.

السيد الرئيس : ولمزيد من التوضيحات بخصوص هذا السؤال تدخل السيد الرئيس عبد الرحمان فييان الذي أكد أنه وخلال لقاء رسمي جمعه بالسيد عامل صاحب الجلالة على اقليم سيدي افني والذي زف إليه عزم وزارة الشباب والرياضة إحداث ملعب لكرة القدم وقاعة مغطاة. وفي هذا الصدد ذكر السيد الرئيس عموم السادة الحاضرين بالمقرر المتخذ يومه 10 شتنبر 2020 والقاضي بتفويض السيد الرئيس واعطائه كامل الصلاحية لمباشرة اقتناء العقارات التي سوف يتم تخصيصها لانجاز مشاريع رياضية وصحية بالمدينة، وذلك بعد تخصيص اعتماد مالي مهم لإقتنائها أثناء برمجة فائض سنة 2019 للغرض نفسه.

➤ السؤال الثالث : ما هي أسباب تعثر مشروع إحداث قاعة رياضية مغطاة بالرغم من توفر العقار والإعتمادات اللازمة ؟

الرئيس : بعد تقديم السؤال من طرف السيد المستشار ابراهيم الكدلوي طلب السيد الرئيس عبد الرحمان فييان من السيد المدير الجهوي لوزارة الشباب والرياضة التدخل لتقديم تصوره الخاص بخصوص هذا التساؤل.

المدير الجهوي لوزارة الشباب والرياضة: وفي سياق الإجابة على هذا التساؤل طلب السيد المدير الجهوي من السيد ابراهيم كدلوي مستشار المجلس التأكد من المعطيات لأن المشروع تم بالفعل الغائه بالرغم من التزام الوزارة الدائم بتخصيص الإعتمادات المالية اللازمة لإحداث هذا المشروع غير أنه لم يتم بالبت والمطلق تخصيص أي وعاء عقاري لإحتضان القاعة المغطاة يضيف السيد المدير، الأمر الذي يحتم عليه ارجاع الإعتمادات المالية إلى الوزارة عند متم السنة المالية، مؤكدا أنه لو كان العقار متوفر لكان المشروع في طور الإنجاز، ليضيف أن مدينة سيدي افني قد خصص لها مشروعين إثنين إلا أن غياب الوعاء العقاري قد فوت على هذه الاخيرة ما مجموعه 18 مليون درهم كانت مخصصة لإنجاز هذه المشاريع، وفي الأخير طلب السيد المدير من عموم للمجلس العمل على توفير العقار الخالي من المنازعات العقارية لمباشرة تفعيل اتفاقيات الشراكة لإنجاز هذه المشاريع في المستقبل القريب.

ابراهيم كدلوي : وفي سياق تعقيبه على تدخل السيد المدير أفاد السيد ابراهيم كدلوي أن المجلس التداولي قد سبق له وأن صادق بالإجماع على مقرر يقضي بتخصيص جزء من القطعة الأرضية ذات مطلب التحفيظ 31/5203 مساحة 4000 متر مربع والكائنة بحي أبو الخطوطك بالقرب من مدرسة الداخلة لبناء قاعة مغطاة بالمدينة.

السيد الرئيس : وتزكية لما جاء على لسان السيد المستشار ابراهيم كدلوي تدخل السيد الرئيس الذي ذكر السيد المدير الجهوي فحوى هذا المقرر الجماعي الذي تمت المصادقة عليه بإجماع خلال الجلسة الثانية لأشغال الدورة العادية لشهر اكتوبر 2019 حيث تم تخصيص وعاء عقاري حدد في 4000 متر مربع لبناء قاعة مغطاة غير أن السلطة الاقليمية لم تعمل على التأشير على هذا المقرر نتيجة تواجده في منطقة سكنية، ولا يستقيم حسب ظنها إقامة التظاهرات الرياضية الكبيرة وسط تجمع سكاني، كما دعا السيد المدير الى اعادة تخصيص نفس الإعتمادات المقترحة من قبل الوزارة لإحداث هذه المنشآت الرياضية، علما أن المجلس بصدد البحث عن عقار صاف لإقتنائه للغرض نفسه.

المدير الجهوي: وفي معرض حديثه أقر السيد المدير بعدم توصل مصالح وزارته بما يفيد تخصيص أي وعاء عقاري لاحداث هذه المنشأة الرياضية، موضحا أن الاعتمادات المالية المرصودة لا تحتفظ بها المديرية الجهوية لوزارة الشباب والرياضة بكلميم، بل أنها ترجع بشكل اتوماتيكي حال عدم تنفيذ هذا المشروع أو ذاك عند نهاية السنة.

➤ السؤال الرابع: ما هي أسباب تعثر مشروع المركب الثقافي بالرغم من توفر العقار والاعتماد اللازمة ؟

السيد الرئيس: وبخصوص هذا التساؤل، أوضح السيد الرئيس عبد الرحمان فبيان أن رئاسة المجلس قد عملت على استدعاء السيد المدير الجهوي لوزارة الثقافة، غير أنه تخلف عن الحضور لأسباب مجهولة، الأمر الذي جعله يعبر عن استنكاره وشجبه لمثل هذه الممارسات التي يتعامل بها السيد المدير مع هذه المعلمة الثقافية التي تنتظرها الساكنة منذ ما يزيد عن السنتين، مضيفا أن هذا المشروع عرف تقدما ملحوظا من الناحية الادارية لمباشرة عملية بنائه غير أنه عرفت تعثرا غير مبرر، مؤكدا أنه طرح نفس السؤال على السيد المدير الجهوي لوزارة الثقافة في اجتماع رسمي بولاية جهة كلميم واد نون منذ ما يزيد عن السنة ونيف.

المدير الجهوي: ومن أجل الإخبار أفاد السيد المدير الجهوي لوزارة الشباب والرياضة أن السيد المدير الجهوي لوزارة الثقافة قد أجريت له البارحة عملية جراحية بمدينة أكادير.

السيد الرئيس: وبعد ورود خبر إجراء السيد المدير الجهوي لوزارة الشباب والرياضة لعملية جراحية، تدخل السيد الرئيس عبد الرحمان فبيان الذي عبر عن متمنيات الخالصة باسمه وباسم كافة أعضاء المجلس بالشفاء العاجل للسيد المدير.

ابراهيم كدلوي: أعطيت الكلمة للمستشار السيد ابراهيم كدلوي قصد طرح السؤال الخامس الوارد ضمن جلسة الأسئلة الكتابية .

➤ السؤال الخامس: مآل تنفيذ اتفاقية الشراكة المبرمة ما بين الجماعة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الكهرباء - حول توسيع شبكة الربط الكهربائي بحري المحيط وحي ادوفقين.

السيد الرئيس : وقبل الشروع في الجواب عن هذا السؤال لفت رئيس المجلس السيد عبد الرحمان فيبان انتباه السادة الاعضاء أنه تمت دعوة المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الكهرباء ، إلا أن المعني بالأمر لم يحضر أشغال هاته الجلسة علما يضيف السيد الرئيس أن الأمر يتعلق بمآل مشروع توسيع شبكة الربط الكهربائي بكل من حي المحيط وحي ادوفقين سيما وأنه تم اتخاذ جميع التدابير المرتبطة بإنجاز هذا المشروع بما فيها المحول الكهربائي الخاص بهاته التوسع. وفي هذا المضمار عبر رئيس المجلس خلال هاته المداخلة عن إستنكاره الشديد لعدم حضور المدير الجهوي للقطاع المعني ذاهبا إلى أنه سيتم تسجيل ذلك بمحضر الجلسة فضلا عن مكاتبتة حول الأسباب التي أدت إلى عدم تلبية دعوة الحضور، كما سيتم إبلاغ السيد عامل الإقليم والسلطات المركزية بهذا الشأن .

وتبعاً لذلك فقد تم تأجيل الجواب عن هذا السؤال إلى دورة لاحقة .

ابراهيم كدلوي: وأعطيت الكلمة للمستشار ابراهيم كدلوي لطرح سؤاله السادس والاخير وذلك على

الشكل التالي :

➤ السؤال السادس: مآل توسيع شبكة الماء الصالح للشرب بالمدينة خصوصا بعد إهلاق مشروع تثنية قناة الربط بالماء الصالح للشرب.

السيد الرئيس : وفي معرض جوابه عن هذا السؤال أوضح رئيس المجلس السيد عبد الرحمان فيبان أن هذا السؤال يطرح هو الآخر مشكلا يتعلق بعدم حضور المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - والذي من المفروض أن يلبي دعوة حضور أشغال هاته الجلسة التي أدرج بها السؤال الذي يكتسي طابعا هاما، إذ يتعلق بتوسيع شبكة الماء الصالح للشرب بالمدينة خصوصا بعد إطلاق مشروع تثنية قناة الربط بهذه المادة الحيوية، وهو ما جعل رئيس المجلس يعبر مرة أخرى عن استنكاره لغياب هذا المسؤول وعدم تلبية دعوة الحضور دون الإدلاء بأي سبب يبرر ذلك،

وبذلك، وتم تأجيل السؤال والإجابة عليه إلى حين حضور المسؤول الجهوي عن القطاع في دورة لاحقة .